## وقائع العدد

بيان

صادر عن مجلس النواب الاردني

\*\*\*

قرر مجلس النواب الاردني بجلسته الثالثة من الدورة العاديـــة السادسة المنعقدة في ١٩٧٢/١٢/٩ تأييـــــــــــــــــ ودعم الهيئات الدينية في الضفة الغربية في احتجاجاتها على السلطات الاسر ائيلية بسبب انتهاكها لحرمة الاماكن الدينية والمقدسة .

ان مجلس النواب الاردني يؤيد تأييدا مطلقا اجراءات الهيئات الدينية في الضفة الغربية في رفض جميسع الحطوات الاسرائيلية اللائسانيسة وان اسرائيل في انتهاكها لحرمة الاماكن الدينية الاسلاميسة والمسيحية في الضفة الغربية تخالف بذلك المبادىء والاعراف الدولية .

لهذا فان مجلس النواب الاردني يؤيد كل موقف ويدعم كل خطوة واجراء تتخذه الهيشسات الدينية في الضفة الغربية للمحافظة على المقدسات من كل اعتداء .

عان ي ۱۹۷۲/۱۲/۹

رئيس مجلس النواب كاما. ع. يقات

السريحات النراب

THE STATE OF THE S

# ملى المراب والإسمنة محاسر النوات

الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الرابعة

المعقودة يوم السبت ١٧ ذو القعدة ١٣٩٢هـ . الموافق ٢٣ كانون اول ١٩٧٢م.

مدد ع)

### فالقالفات

4440		14. 1 h. 1	-100		sa progra		
1 00	A Company of the second	. 6 - ∞1, ± {2		. * *P * f		and the second	1
141.	1	ا پردائیل د	نام المراجعة ( المراجعة المرا منابعة المراجعة الم	(مواقة	سابقة	ة محضر الجلسة ا	ـ تلاو
144		17.5				ة الاجازات والا	
177		العظم	استاذ برسف	المال المال المال	ا هر مقامة من س	in the state of th	t .
144	?	- ان حام . -	Aut. die	1 7 1 1	بهر معدمه من س	- طلب اجازه به	_ '
/VV		الماسية الماسية	المرتب المستهدا عل	, AU 2000	لائة اسابيع مقدم	ب طلب اجارة تا	٠,٠٠٠
	Service (	(100	بنيد طاطي ابو	مادة النالب ال	هر مقلم من س	- طلب اجازة لث	- <b>∳</b> ''
IN		Tithing ?		atile ti	1 1	۔ مانت میں	

37. A. K. A.

جدول الاعمال ه – الاسئلة والاجوبة : ١ - سؤال رقم (١) مقدم من الناثب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حــول التعيينات والتشكيلات القضائية التي جرت مؤخر ا . ٢ - سؤال رقم (٢) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الامـــوال المخصصة للاتحاد الوطني العربي . ٣ - سؤال رقم (٣) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول موقف الحكومة من بعض التصر بحات التي صدرت عن معالي امين عام الاتحاد الوطني الاردني. ع) سؤال رقم (٤) مقدم من النائب سعادة السيد يوسف العظهم وموجه الى معالي وزير الخارحية حول عدم فتح سفارة اردنيسة في الْندونيسيا . سؤال رقم (٥) مقدم من النائب عطوفة السيد فرح ابو جابر وموجه الى دولة رئيس السوزراء حول الخطسوات التي انخذتها الحكومسة لدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقست بالمواطنين الاردنيين خلال احداث ايلول سنة ١٩٧٠ ٦ ) سؤال رقم (٦) مقدم من النائب معالي السيد بشارة غصيب حول اعادة السيدان جودت المحيسن وفواز ابو الغم لحدمة الحكومة . ٦ - اقتراح رقم واحد مقدم من عشرة اعضاء لتعديل المادة (٢٦) مسن قانون نقابة اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ .

أَ \_ أَسْتَكَمَالُ الْبِيْحُتُ فِي القرارِ رقم (٣) المؤرخُ فِي ١٩٧٢/١١/٢٠

ب- قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٨٢/١٢/ بشأن مشاريع القوانين

١ – مشروع القانون المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع إلعامة

٧ - مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات العسكري لشَّنة ١٩٧٧.

يشأن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢

٧ ـُــ مقررات اللجنة القانونية

والقوانين المؤقنة التالية : ــ

144

بعض التعديسل

(موافقة كماوردت من ١٥١) المنكومة/اللاعيان)

للإعبان)

جدول الاعمال معمة ٣ -- تلاوة الكتب والاوراق الواردة : أ ) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٧٠٣٠ بشأن استعجال (وافق المجلس على النظر في مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة استعجال النظر به وعلى تعديسلات ب ) تلاوة المذكرة المقدمة من بعض حضرات النواب المحترمين حول حضرات الاعضاء ١٣٤ تعديل هذا القانون . بالمسدكرة وارسل لمجلس الاعيان معدلا) 140

(كوكر اغبلس تأجيل النظر بهذه المواضيع جلسةقادمة)

ج ﴾ كتاب معالى رثيس لجنة الشؤون الخارجية السيد فضل الدلقموني حول طلب عقد جلسة خاصة لبحث بعض الامور .

٤ – الاستجوابات :

177

.....

أ ) تلاوة الاستجواب المقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم والموجسه الى معالى وزير العدل حول الاسس والقواعســـد التي اعتمدها عند تطبيق قانون استقلال القضاء .

من النظام الداخلي .

يه كلمة معالي النائب السيد مفلح العودة الله حول ارتفاع اسعار السكر واحالة موظف على التقاعد للبل التحقيق في مذكرته . ه، اقتراح معالى النائب السيد أميل الغوري حول تخصيص جلسة القوانين وجلسة المواضيع والامور العامة .

ن هذه كلمة معادة التالب السيد محمد المنور الحديد حول اعادة بمض الموظفين و العسكريين المخدمة و مو ضوع التمويض عن المتصروين

\*\*\*\* كلمة سعادة الثالب محمد الحاج عبدالله حول تعطيسل جريدة اللواء الاسبوعية .

هه \* \* \* \* كلمة سعادة النائب السيد تعيم التل حول تعطيل جريدة اللواء الاسبوعية ويعض المطالب المتعلقة عسافطة اربد وهنده به كلمة معادة النائب السيد عمد طاهر زيد الكيلاني حسول تهويدالاماكن الدينيسة في الضفة الفريسية و حاصة الحرم الابر اهيمي

القريات، والقراح بمناشدة البرلمانات العالمة وحاصة الاسلاميسة لمنع أسرائيل من هذا الاجراء يشتى الوسائل ( انظر

	١٧٤ جدول الاعمال
معنده	
rel	٣ — مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٢ . إ
	<ul> <li>٤ – مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢ .</li> </ul>
( موافقة كماوردت من الحكومـــة/ ١٦١	<ul> <li>القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنــة ١٩٧٢ قانون اضافي لقـــانون</li> </ul>
_	امراض الحيو انات .
للأعيان) كالم	٦ – القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون استقــــلال
	القضاء .
(بنساء على طلب ١٩٣	ج ) قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ بشأن مشر وعي القـــانونين أ
الحكومة قرر المجلس	المعدلين لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢.
تأجيل النظر لجلسة	
قادمة ا	

(موالهة مع تعديل/ ١٦٣

(قرر المجلس تأجيله ١٦٩

(موافقة كماوردمن ١٧١

(:بعد المناقشة تقرر ١٧٩

(موافقة كما ورد/ ١٨٠

( رفض القسرار ۱۸۸

والموافقة علىالقانون

كما ورد من الحكومة

طلب الحكومة )

(موالفة مع تعديل (19) اللاعيان )

الحكومة/للاعيان )

تأجيل النظر فيه )

للاعيان)

للاعيان )

واعادته للجنة )

د ) قرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ .

ه ) قرار رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون الحجاري العامة في منطقة امانة القاصمة .

و ﴾ قرار رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٢ / ١٩٧٢ بشأن مشروع هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٢ .

ز ﴾ قرار رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢.

ح ﴾ قرار رقم (١٠) المسؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٠ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢ .

ط ) قرار رقم (۱۱)المؤرخ في ۱۹۷۲/۱۲/۲۰ بشأن مشر وعقانون.مستشفى

ي ) قرار رقم (۱۲) المؤرخ في ۱۹۷۲/۱۲/۲۰ بشان مشروع القـــانون ﴿ مُؤْجِلُ بِنَاءَ عَلَى ١٩٥ المعدل لقالون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٧ .

ك ) قرار رقم (۱۳) المؤرخ في ۱۹۷۲/۱۲/۲۰ بشأن مشروع القانون المعدل م و القانون تشكيل الهاكم الشرعيسة لسنة ١٩٧٧ .

			1
مور المتعلقة بالسياسة إ	ع السكر والارز وجميع الا	۸ ـــ بحث ومناقشة موضو	
		التموينية للمملكة .	- }
زعة عـــلى حضرات	ين الواردة من الحكومة والمو	٩ ــ قراءة مشاريع القوانب	
	نظر في احالتها الى اللجان المخت		. {
	س الوزراء رقم(۱۹ ۱۹۵)الم		
	ن الأجانب لسنة ١٩٧٧ .		
لتضمن تقديم مشروع	س الوزراء رقم (۱۷۰۳۰) ا		. }
	فية للجامعة الاردنية لسنة ٧٢		. J.
		15.5	
لمتضمن تقديم مشروع	یس الوزراء رقم (۴۸ ۱۷۰)	ج) تلاوة كتاب دولة رئ	
1	للتأمين لسنة ١٩٧٢ .		
( ) ( )	· -	******	
	-	******	
			1
:			1
•	ع الجلسة القادمة ( لم تعين )	۱۰ ـ تعيين مو عد وموضو	
	!		r. }
Marie Marie	r in the first of the first		e € .
			$A_{ij}$
A Print of the Control			14
	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	A. J. Comment	· • >
			m 4.
			,
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	4.5
	• • •		1:

ووه وه والمالية المالية عمر الالعابطة حول التعويض على المتضرر بن وخاصة في الاغوار الحدوبية وبعض قرى الجنوب . وهده و كلمة رئيس اللجنة القانونية معالي السيد رياض المفلح حول تفويض معالي رئيس المجلس باحالة مشاريع القوالين والقوانين المؤتنة ال اللجان المختصة مباشرة اختصاراً الوقت . \*\*\*\*\* كلمة معالى رئيس المجلس حول احالة بعض الشكاري الواردة المجلس الذ المكومة مناشرة.

جدول الاعمال

170

4.4

(لم يقرر موعسد ٢٠٣

( المشروع احيـــل ۲۰۳

( موافقــة ) انظر ۲۱۰

الفقرة (أ) و (ب)

من البند ٣ من هذا

( المشروع احيـــل ۲۲۱

للجنة القانونية )

الجدول

الجلسة /مؤجل )

للجنة القانونية )

وهوهههه مالي النائب السيد مفلح عودة الله بموضوع التعويض عن المتضروين في حوادث ايلول سنة ١٩٧٠ و ١٠٠٠

السيد الامين العام

الىيد الرئيس

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العسام

1444/14/44

الجميع : موافقون .

السيدائر ليس

تحية واحترام

من ۱۹۷۳/۱/۱ ولمدة شهر .

- きー

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ولكم مزيد الشكر

ارجو منحي اجازةالىاداء فريضة الحجاعتبارا

هل يو افق المجلس على منحه الاجازةالمطلوبة؟

معائي رئيس مجلس النواب المكرم

حضور جلسة اليوم السبت ١٩٧٢/١٢/٢٣ .

هل يقبل المجلس معدرته ؟

وأقبلوا احترامي

نظراً لمرضى الشديد ارجو قبول معلوتي عن

نائب معان والعقبة

عاطي ابو العز

السيد الرئيس

تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة · السيد الامين العام

معانى رئيس مجلس النواب المكرم تحية طيبة وبعد :

ارجو منحي اجازة لمسدة شهر ابتداء مسن ١٩٧٢/١٢/٣٣ وَذَلَكُ لَتَأْدِيَّةُ الحَمِجُ هَذَا العَامِ .

مع خالص الشكر والتقدير يوسف العظم

نائب محافظة معان

السيدالرثيس

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة؟ الجميع: موافقون.

السيد الامين العسام

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم تحية وبعد :

ارجو الموافقة على اجازتي مدة ثلاثـــة اسابيع اعتبارًا من ه كانون الثاني وحيى نهايته .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ۱۹۷۲/۱۲/۲۳ . . . اللب عافظة عان

فرح ابو جابر

وزير المو اصلات معالي الدكتور محمد البشير . وزير العدلية معالي السيد سالم مساعده . وزير السياحة والآثار معاليالسيدغالب بركات.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد **علي** عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني معسالي السدكتور

وزير المالية معالي السيد فريد السعد .

وزير الثقافـــة والاعلام معــالي السيد معــــن ابو نوار .

افتتاح الجلسة :

السيد الرفيس

النصاب قانوني : اعلن الهنتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

لبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمسال

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيدالر ثيس

يتلى محضر الجلسة السابقة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٧٢ / ١٢/ ١٩٧٢ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عامبجلس الامة الاستاذ

وتغيب باجازة : الاستاذ يو سف العظم . وتغيب معتذرا النواب المحترمين : يعقوب معمر ، امين عجج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الدويب، ادوارد خمیس ، موسی عابده ، رمضان حجــه ، حافظ عبدالنبي، عبدالرؤوف الفارس. عبدالقادر الصالح محمد سعيد اليونس ، شريفالقبج ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة

رئيس الوذراء ووزير الدفاع دولسة السيد احمد الاوزي .

ناثب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معاليالسيد احمد الطراولة .

وزير الالشاء والتغمير معالي السيسد صبحي

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب . وزير الصحة معالى الدكتور فريد العكشه .

السيد عبد الله ناثب اربد

سيدي الرثيس

صدر اخيرا قرار بتعطيل جريدة اللسواء وجريدة اللواء واحدة من الجرائد الاردنية السني تخدم مصاحة هذا البلد ، لا نريد ان نبين او نسأل عن اسباب التعطيل لان هناك اشياء لا نريد بحثها في الوقت الحاضر ولكن ما نطابه من دولة الرئيس وبحن نخالف جريدة اللواء في غمز ها لاشخاص مسؤولين او غير مسؤولين دون التصريح ونخالف جريــــدة اللواء في لسعاتها المدبورية المنحرفة احيانا وانما نحن نريدان نقرأ جريدة لاتسمى جريدة حكومية ونريد ان نقرأ اللواء بالذات ونطلب مُسن دولة الرئيس والوزير المحتص وهو الوزير العسكري الزميلاأسابق ان محاسب ويقدم المسؤولين الذين يضرون ومصلحة هذا البلد في الجريدة دون خوف ، يعني لا اريد انا اغمز لدولة رئيس وزراء سابق بكتب في الجريدة ولاجل مقالاته التي يقول عنها صريحة ونغلق الجريدة من تريد ان مخدم البلسد في جر الدنا وبصراحة بعض جرائدنا وهذهالجر يدةتقرأ من المواطنين والمواطنين يصرون بطلبهم الى دولة الرئيس وعا يخدم مصلحة هذا البلد ان يلغوا قر ار التعطيل وشكراً .

اثي على هذا الرأي

الرجو من دولة الرئيس بي مورس در المراب

مستعجلة والفترة امامنا ضيقة لهذا اقترح ان يخصص جلسة في اسرع ما يمكن خاصة في المــــو اضيع التي اثيرت مثل السكر ويضاف لهـــا ان يتفضل دولـــة الرئيس او وزير الخارجية في الادلاء ببيان للمجلس عن الموقف السياسي والدولي .

السيد الرثيس

يعني جاسة خاصة لهذه المواضيع ، هل يوافق

ه اصوات : موافقین ،

السيد الرئيس

اذن الآن ننظر فيالمو اضيع المدرجة علىجدول

السيد الحديد

معالي الرئيس

١ – وعدنادولة رئيس الوزراء باعادة الوظفين اللين ليس عليهم من دوائر الأمن العاماي شيء وقد اعاد قسم منهم ولحد الآن بافي قسم آخر نرجو من دولة رئيس الوزراء اعادة القسم الآخر وحيث ان وعد دولة الرئيس دين ترجو ايفاء وعده .

٢ - المتضررين رُجومن دولةرئيس الوزراءان يبين لنا مصير الاعانة للمتضررين حيث الامسوال موجودة في البنوك .

٣ - رجو من معالي وزير الحارجية أعسادة النظر باعادة بعض موظفين الحارجية الدين تم نقلهم من الحارجية الى دوائر ثانية وحيث أن بعضهم بسه الكفائة للاعادة للمخارجية .

كتاب رئيس الوزراء رقم ..... السيد غصيب نائب السلط

الاسئلة التي تقدمت بها الى دولة رئيس الوزراء ارجو ان تتلي الآن .

السيد الرثيس

السيد الامين العام

نحن نننظر الجواب اولا . السيد غصيب نائب السلط

في سؤال يتعلق بأمين الاتحاد الوطني نرجـــو من دولة الرثيس ان يؤجله لجلسة اخرى ، انما نريد الآن ان نسمع السؤال .

#### السيد عودة الله نائب مادبا

يا سيدي سبق لاحد الزملاء النواب ان اقترح طرح النقاش في هذا المحلس لموضوع السكر وطلب هذا الاقتراح ان يحضم معالي وزير الاقتصماد الوطني ؛ رئيس الدائرة الختص دائرة السير المية في وزارة الاقتصاد ، وأتخذ المجلس قرارا بالاجماع ان تعين جلسة لمناقشة المرضوع، خاصــة ، الا انه في الفترة الاخيرة سمعنا ان الحكومة انخذت قراراباحالة قدم مذكرات كثيرة تستوجب التحقيق فقبل مسا يظهر موضوعه ويستدعى الى المجلس ويبين صحة مدكرته او خطأها احيل هذا الموظف على التقاعد، ارجو من الحكومة أن تبين الاسباب

السيد الغوري نائب القدس

مسالي الرفيس المعارية المجلس واقع تمحت ضغط شديد لانجاز قوانين

دولة رئيس الوزراء وزير السدفاع

اؤكد لمعالي الرئيس وللزملاء الاخوان الكرام بان الاجراء الذي اتخذ كان مبنيا على القانون ومن خلال المصلحة العامة وان الشيء الذي ذكره النائب قد يكون جانب بسيط مما هــو في ذهننا وغايتنـــا وغايتكم واحدة سواء في حرية الصحافـــة او في اي

السيد الرئيس

ستعين جلسة خاصة للبحث في عموم المواضيع المتعلقة في المسائل الحارجية والمسائل الداخليسة ، جلسة خاصة وسنعلم الحكومة بذلك .

السيد التل نائب اربد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضر ات الزملاء الكر ام لعلى ، اعف الزملاء في تقديمالطلبات برغبة، يقينًا مني ، أن الدولة ككل دولة تعاقبت على مجلسنا جاءت وتولت الحكم ، مدعومة بثقة صاحب الجلالة الحسين العظم ، كانت حريصة ، على تقديم الحدمات ، وعلى كافة المستويات ، لاسرة الحسين البطل ، دون تمييز او محيز .

مدا لا يعني أبدأ ، التي كنت خافلا ، عن المناداة بمطالب عافظة اربدء او مهمسلا لمالح سكانها ، او عاجزا عن تبيان بواحي قصور اللولة، في رعاية شؤونها وتلبية رغبانها ، حيث كنت ومسا زلت قانعا ، بأن متابعة كل طلب أو مصلحة لدي الوزارة المختصة، هو اجدى والفع من التبجح بها هنا ، فتضيع المصلحة بين سؤال وجواب ، لكني الآن ، وقد لمست بكل مشاعري ، واطلقت على كل ما يدور في محافظتنا ، من هرج وقيل وقال ، ومن

مستشفى الاميرة بسمة في اربد ، اريد ان ارجو دولة

الرئيس ومعالي وزير الصحة ، ان ينظروا بعـــين

العطف ، الى اولئك الاطباء الذين عينوا بلا راتب٬

بان يصرف لهم ما يؤمن سير حياتهمو اهليهم المعيشية.

للمواطنين ، هين جدا تنفيذهما من قبل دولتكم

وصحبكم الوزراء، اعادة النظر فيمنع صدور اللواء،

واكمال نواقص مستشفى الاميرة بسمة في اربد،

وفقكم الله وسدد حطاكم حسب توجيهات صاحب

معالي الرئيس ، لم يعد خافياً على أحد .

هذا انتهى انما انا أعطيته الأذن بالكلام .

دعوه يتكلم ، هذه الكلمة لا تتعلق بشيء في

في جدول أعمال بجب أن تتقيد فيه .

ما تقوم به اسرائيل بن ضم أزاضي في الوطن المحتل ولا سيما في لو اء الحليل بالاضافة إلى محاولتها

تهويد الحبيرم الابراهيمي الشريف الامر الذي لا

يجسدر بأحسد السكوت عليه وقد قامت حكومتنا

مشكورة بواجبها في هذا الصدد ومع هذا فاننا نظلب

هل جلسة مناقشة أم للقوانين ؟

الجلالة مليكنا المفدى الحسين العظم

السيد الكيلاني ناثب جنين

السيد أبو الراغب نائب عمان

السيد المعايطه ناثب الكرك

في جدول أعمال .

السيد المعابطه فاثب الكرك

السيد الكيلاني نائب جنين

السيد الرقيس

يا دولسة الرئيس ، مطلبان هامان بالنسبسة

مجلس النواب تساؤلات واستغراب ، عن سبب احتجاب جريدة اللواء ، وعن المبررات ، التي حدت بالحكومـــة الرشيدة بايقافها عن الصدور ، فقد كان لزاما على، -- راميا وراء ظهري اعتبارات القربي، التي ربطني بصاحبها ، ارى لزاما على ان اوضع للحكومـــة ، بأن السؤال عن غياب جريدة اللواء ، كان رد فعل طبيعي ، عند الكثيرين من ابناء شعبنا ، لانها مسن خلال مسيرتها ، كانت متنفسا شر عيا للمو اطنين ،

بديهي ، ان اعجب ، كما عجب المواطنونعند سماعنا ، قرأر الحكومة بتعطيلهـــا ، دون ابــــــــــاء الاسباب والموجبات .

معالي الرثيس ، ايها الزملاء الكرام ما من احد منا ينكر ابدا ، ان الاقلام السبي تحرر اللواء ، هي اقلام معروفة بولائها،واخلاصها، وانتمائها لهذا البلد وقائد مسيرته ، وان افتتاحياتهــــا طيلة صدورها ، كان يكتبها ، قلم طالما نافح عن هذا البلد ، وجاهد من اجله ، وهو مـــن الساسة الذين اسهموا اسهاما مرموقا في صناعة الاردن، تحت قيادة الحسين العظم ، فهو ان كتب وانتقد ، انمـــا يكتب وينتقد عن وعي عميق ، وتفهم ودراية في كل الامور ، وما على الدولة ، الا ان تضحض الهمـــة بالحجة المقنعة ، لا أن تقر ر منع صدور الجريدة .

ولان اللواء ، هي ظاهرة اصيلة متمـــيزة في ميدان الاعلام الاردلي والعربي ، وغسير مشكوك بولائها لقائم مسيرتنا، واخلاصها لبلدنا، ولثلا يكون منها من قبل الحكومة الرشيدة ، بادرة استياء لقرائها ، وتعكير لجو الصحافة الحرة المقدسسة في بلدنا ، واستجابة لرغبة الراي العام في بلدنا ،ارجو من الحكومة الرشيدة أعسادة النظر في امر مسلع صَلَّاوُرُهُما ، وَرَفْعُ الحَظِّرُ عَنْها ، والسَّمَاحِ لَمَا باستثنافُ رَسَالُتُهَا ، وأَحَاطُتُهَا بِالرَّحَايَةِ وَالْعَنَايَةِ .

معالي الرثيس ، حضر ات النواب الكر ام

ومرة جثته وكان في اجماع طال كثيرًا فلـهبت .

مسمع من معالي وزير الصحة ، بأن الخرص المعروف على دولته وصحبه ، يدفعني لايصال تذمر سكان المحافظة ، الى مسامع دولتكم ، بانهم يعانون الكثير في اختصاصات المستشفى وحاجته الى زيادة ابنيته ، يخلف للمواطنين ، الويلات للفقير المعدم ، الذي لا يملك ما يؤمن دخوله مستشفيات عسان او غيرها، زد على ذلك يا معالى وزير الصحة ، قلق المواطنين من الاشاعات ، التي تحوم حول نقل مدير المستشفى، ذلك الجراح الموفق ، ذلك السلمي تجسدت فيسه الانسانية الحقة بكل معانيها ، ذلك الدكت و اللي خلق بادارته الحازمة ، كرامة الطب الصحيح النستشفى ، بعد ان كان مهلهلا ، مكروها لا يقر به مريض ، فرجاء أن تيقوه ولا تقربوه ، وعلى ذكر

أمر ثان ، اعتبره من الاهمية بمكان ، اتقدم به وبرغبة اكبدة لدولة رئيس الوزراء ، وهو الحريص وصحبه الوزراء الكرام على حب الحـــير لاسرة ألحسين ، الا وهو مستشفى الاميرة بسمة في اربد ، هو المستشفى الوحيد في محافظة اربد ، ما زال حتى الآن يفتقد الاخصائيين من الاطباء ، فلا يوجد فيه طبيب للأنف والحنجرة ولا طبيب للاشعة ، وحتى ينقصه طبيب العظام ، رغم ان وزارة الصحة توفر كل يوم احد من كل اسبوع طبيبا مختصا بالعظام ، وهذا اجراء ، لا يؤمن ابدا معالجة المرضى في عظامهم لقد حاولت مرارا، زيارة معالي وزير الصحـــة لبحث هذا الموضوع الهام معه ، ولسوء حظـــي ، لم اتمكن من مقابلته ، اما لعدم وجـــوده في مكتبه ،

أعود فاذكر دولة رئيس الوزراء، وعسلي

منها المزيد ، بقي على هذا المجلس الكريم أن يقوم بقسطه من هذا الواجب المقسدس فاقترح ان يناشد المجلس جميع المجالس البرلمانية والهيئات الشعبية في دول العسالم ولا سيما في الدول الاسلامية بأن تقوم هراجبها في منع اسر ائيل بشتى الوسائل والطرق من تحقيق أحلامها ورغباتها في هذا الصدد الامر الذي قد يكون له أخطر العواقب وأرجو أن ينــــال هذا الاقتراح موافقة المجلس الكريم .

السيد الرئيس

هل يوانق المجلس على هذا الاقتراح ؟ الجميع : موافقون .

السيد الرثيس

والآن نكمل جدول الاعمال · ٣\_ تــ لاوة الكتب والاوراق الواردة

يتلي كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٧٠٣٠ بشأن استعجال النظر في مشروع قسانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٧ .

السيد الامين العسام

الرقم: س/۲۲/۲۳۰ التاريخ: ١٩٧٢/١٧١١

معالي زئيس عجلس النواب

ب ابعث البكم بــ (١٢٠) نسخسة من مشروع ي قانون الرسوم الاضافية البجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٧ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ١٢/١٢/٢٢ مع الاسباب الموجية له رجاه اجالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائه صفة الاستعجال.

واقبلوا فائق الاحترام ورئيس الوزراء

المادة ه ــ يستو في عن كل معاملة افر از أو بيع أو هبة أو حجز تتم أمـــام دوائر التسجيل والاراضي أو أية دائرة رسمية أخرى رسم بنسبة ( ﴿٪) من قيمتها .

المادة ٣ ــ يستو في عن كل معاملة رخصة بناء تعطى من قبل أمانة العاصمة أو البلديات الاخرى في أنحاءالمملكة رسم على النحو التالي : \_

أ ــ دينار واحد اذا كانت مساحة البناء لا تتجاوز ماثة متر مربع .

ب ــ خمسة دنانير اذا كانت مساحة البناء تنجاوز المائة متر مربع لغاية مائتي متر مربع.

ج حشرة دنانير اذا كانت مساحة البناء تجاوزت المانتي مترمر بعلغاية المائتين وخمسين مترآمر بعاً.

د ـ خمسة عشر ديناراً اذا كانت مساحة البنـــاء تجاوزت المائتين وخمسين متراً مربعاً لغـــاية الثلاثماية مبر مربع .

عشر ون دینار آ اذا کانت، مساحة البناء تجاوزت الثلاثمایة متر مربع حتى الاربعایة مترمربع.

و - خمسة وعشرون ديناراً اذا كانت مساحة البناء تجاوزت الاربعاية متر مربع حتى الحمساية

ز ــ مائة دينار اذا كانت مساحة البناء تجاوزت الحمساية متر مربع .

المادة ٧ ــ يستوفى رسم قدره دينار واحد عن كل عقد ايجار يسجل في أمانـــة العاصمة أو البلديــــات أو أي دائرة مختصة . . .

المادة ٨ ــ يستوق رسم عن قيمة كل عطاء أو مز ايسدة أو مناقصة تطرح وتحال أو قيمة أي تلزيم من قبل الدوائر الرسمية وأمانة العاصمة والبلديات بنسبة ( ٢٠٠١ ) واحد بالألف من القيمة .

المادة ٩ ــ أ ــ ي توفى رسم قدره نصف دينار عن كل وثيقة تنظم أو تصدق من قبل كاتب العدل. ب ـــ يستوفى رسم مقطوع قدره مائة فلس عن كل وكالة تبرز للمحاكم النظامية أو الشرعيةوغير مصدقة أو منظمة من كاتب العدل ع

المادة ١٠ ــ يستوفى رسم قدره دينار واحد سنوياً عن كل هاتف.

المادة ١١ - لا تشمل هذه الرسوم الاضافية الجهات المعناة بموجب أي قانون أو نظام أخر .

المادة ١٧ - في حالة التخلف عن دفع أي رسم تحقق بمقتضى هذا القانون عصل بموجب قانون تحصيل الأموال

#### الأسسباب الموجبة

لما كانت الجامعة الاردنية المؤسسة الثقافية التي أنشئت وتوسعت برعايـــة جلالة الملك الحسين المعظم بم حباها به من جهدودعم لتنمو وتزدهر حتى أصبحت في الطليعة بين الجامعـــات في المنطقة ، فان علينا واجباً - ونحن نلقى الاقبـــال المنقطع النظير من طالبي العلم والمعر فـــة من أبناء المدينة والقرية والبادية ــ بدعم هذه المؤسسة الحيوية ماديًا حتى تستطيع أن تقوم بدورها في تقديم نخبة المثقفين لحدمة هذا البلد ، في جو لا يشعر فيه طالب العلم بأن الاقساط ستثقل كاهله أو كاهل ذويه بحيث يضطر الى الانصر اف عن العلم أو يتجه الى طلبه في غير الجامعة الاردنية ، كما ان الدخل الثابت سيدفع القـــائمين على هذه المؤسسة كي ينصر فو ا الى وضع الأسس الثابتة لتوسيع الكليات وتطورها دون أن يكون الوضع المـــادي للجامعة مصدر قلق لأي منهم . فقد وضع هذا المشروع ليساهم كل مواطن قدر امكانياته بدعم هذه المؤسسة والمشاركة في تثقيف أبناء أردننا الغسالي الذي يحتاج آلى العلم والمعرفة حاجته الى قوت يومه . ولعلنا نستطيع بتطبيق هذا القــــانون بأن نصبح الطليعة في جعل التعليم الجامعي ميسورًا . ويلاحظ في بنود هذا المشروع بأن أكثر الرسوم الاضافية المذكورة لا تتكرر سنوياً على المواطن ولكنها تتم على معاملات يجري تنفيذها مرة أو مرتين في العمر .

### مشسروع

قىانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

# قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية

المادة ١ -- يسمى هذا القانون ( قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٧ ) ويعمل به من تاريخ

المادة ٢ – المدائرة المختصة تعني مجالس الادارة أو المدراء في الشركات أو مجالس النقابات أو الدوائر الرسمية أو أمانة العاصمة أو البلديات .

المادة ٣ ـــ بالاضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعة الاردنية بموجب أي قانون أو نظـــام آخر ، يستوفى من قبل الدائرة المجتصة رسم اضافي وفق الأحكام التالية ويقيد لحساب الجامعة الاردنية .

- أ \_ يستوفى (١٪) من الاربساح المعسدة للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العسامة

ج بـ يستوف ( ﴿ ﴿ ﴾ ) من الواردات العامة للغرف التجارية والصناعية ﴿

١٢ ــ يستوفي خبسة دنانير سنويا من كـــل عضو منتسب لاية نقابة باستثناء اعضاء نقابات العمال والمرضين والمرضات والقابسلات القانونيسات

سادسا \_ اضافة المادة التالية كمادة رقم (١٣)

١٣ ــ تودع جميع اموال الجامعة الاردنيـــة

رابعا \_ اضافة المادة التالية كمادة رقم-١١ \_

١١ – يستوفى رسم اضافي سنويا من كل صيدلية

او مستودع ادوية على النحو التالي : ـــ أ ــ ماية دينار في مدينتي عمان والقدس •

ب خمسین دینارآ فی کل من مدن الزرقاء واربد ونابلس ورام الله ،

ج ـ عشر ون دينار ا في كل من مدن ــ العقبة مادبا ـــ السلطـــجرش ــ عجلون . الحليل ــجنين طولكرم - الكرك - معان - اريحا - الطفيا-ة

خامسا ... اضافة المادة التالية كمادة رقم ( ١٢ ) للمشروع بالنص التالي :

للمشروع بالنص التالي : \_

لدى البنك المركزي الاردني بفائدة لاتقل من ٤٪ .

للمشروع بالنص التالي : ـــ

اولا ـ أ ـ يضاف الى الفقرة ـ أ ــ مــن المادة – ۹ – كلمة ( سنويا )بعد عبارة يستوفى (١٪) ب- الاستعاضة عن الفقرة - ب - من المادة - ٤ - بالنص التالي : -

ب- يستوفي رسم مقطوع عن شركة مسن الشركات العادية المسجلة والمصنفة لسدى الغرف التجارية في المملكة على النحو التالي :

٢ – الشركات من الدرجةالاولى ١٢٥ دينارا ٣ – الشركات لمن الدرجةالثانية ١٠٠ ٤ – الشركات من الدرجة الثالثة ه – الشركات من الدرجة الرابعة ١٥ ٦ – الشركات من الدرجة الحامسة ه

ثانيا ــ يصبح نص المادة العاشرة فقرة رقم ــ ١ ـــ ويضاف اليها فقره تحترقم -ب بالنص التالي: -َ بِـ يُسْتُو لَمِي رَسُمُ قَادَرُهُ حَمْسَةً دَنَائِيرُ عَنْسِدُ تأسيس كل هاتف في العاصمة ( عمان ) وثلاثة دنانيم خارج عمان وفي بقية مدن وقرى المملكة .

ا عن الماء الماء المادة - ١٦ ـ من المشروع لأن هذه المادة تلغي ماوردفي الفقرة أ-أ- من المادة-2-لان كثير من الشركات الساهمة العامة ذات الامتياز معفاة من الرسوم كما عطلت كثير من فقرات المواد المذكورة في المشروع.

الطراونه، على الرمحي، فيصل الجازي، اسماعيل حجازي ، محمد الحساج عبد الله ، نعيم التل ، محمد المنور الحديد ، محمد الحشمان ، عبدالباقي جمو ، فوزي جرار ، جلال مرزوقالقلاب سعو د القاضي ، الدكتور قاسم الريماوي ، مفلح عودة الله ، عاطي ابو العز ، عبد الله الشريده ،

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم ١ – الشركات من الدرجة الممتازة خمسماية دينارا تجمية واحتراما وبعد :

مجلس النوب

الاردنية المعروض للبحثلمو موضوع تقديرواعتزاز بحيث يتنادى كل مواطن لدعم الجامعة وبنائها بناء

هل يو افق المجلس على اعطائه صفة الاستعجال؟

توجد مذكرة من حضر ات النواب حول هذا

السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية

السيد الرثيس

الجميع : موافقون .

معالي الرثيس

الموضوع .

السيد الرئيس

السيد الامين العسام

واننا نحن النواب الموقعين ادناه نؤيد المشروع ونتقدم الى المجلس الكريم بادخال التعديلات التالية عليه وهي : \_\_\_ رئيس اللجة القانونية

رياض المفلح حمي الدين الحسيني ، اميل الغوري ، رياض المفلح كامل عريقات ، عران الفايطه ، سلمان القضاه بشاره غصيب ، يعقوب معمر ، رزق البطاينة لمضل الدلقموني ، موسى أبو الراغب ، محمد طاهر الكيلاني ، سابا العكشه ، وحيد العوران صدق الجعري ، فرح أبو جابر ، عبد الوهاب

الجاسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

سابعا ــ تصبح المادة ــ ١٢ ــمــن المشروع برقم المأدة – ١٤ – .

ثامنا \_ اضافة المادة التالية كمادة \_ ١٥ -

١٥ \_ لوزيرالمالية اصدار التعليات اللازمــة للدوائر المختصة تتضمن كيفية توديع هذه الامسوال

تاسعا \_ اضافة المادة التالية كمادة (١٦)

١٦ ـ رئيس الوزراء والوزراء كـــل بحسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيدالر ثيس

اذن مشروع قانون الرسوم الاضافية للجامعة الإردنية لسنة ١٩٧٧ بالصفة التي اقترحها الموقعون هل يو افق المجلس عليها .

الجميع : مو افقون.

و فيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه و بالصيغة التي سيرقع فيها الى عبلس الاعيان الموقر.

قانون رقم (۱۹۷۲) لسنة ۱۹۷۲

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون الرسسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة. ١٩٧٧ ) ويعمسل به من تاريخ ٢٠/٢١/ ١٩٧٢ من د دروي دروي والدوق والدوي والدوي والدوي

المادة ٢ ــ الدائرة المحتصة تعني مجالس الإدارة او المدراء في الشركات او مجالس النقابات او الدوار الرسمية او امانة العاصمة او البلديات او الغرقة التجارية أو الصناعية .

المادة ٣ - بالأضافة إلى الضرائب والرسوم المفروضة المجامعة الاردنية بموجب اي قالون أو لظام آخو ، يستوفي من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفق الاحكام التالية ويقيد لحساب الجامعة الاردنية الله

144	لسادسة ۲۳ كانرن اول ۱۹۷۲	الجلسة الرابعة من الدورة العادية ا	
) وثلاثة دنانير	أسيس كل هاتف في العاصمة (عمان)	المادة ١٠ ــ أ ـــ يستوفى رسم قدره دينار واحد سنو ب ـــ يستوفى رسم قدره خمسة دنانير عند ت	الشركات المساهمة صنفة لدى الغرف
		خارج عمان وفي بقية مدن وقرى الم	
•		المادة ١١ — يستو فى رسم اضافي سنويا عن كل صيدليّة أ — ماية دينار في مدينتي عمان والقدس . ب — خمسين دينارا في كل من مدن الزرة	
الخليل : جنين	عقبة، مادبا،السلط ، جرش ، عجلون،ا	ج ۔۔ عشر ون دینارا فی کل من مدن ۔۔ ال طولکر م ، الکرك ، معان ، اريحا	
	ىيىن .	المادة ١٢ — يستوفى خمسة دنانير سنويامن كل عضو منتم والممر ضات والقابلات القانونيات والصحة	
ن ۶ ٪ .	بنك المركزي الاردني بفائدة لا تقل عر	المادة ١٣ ـــ تو دع جميع امو ال الجامعة الاردنية لدى ا	والاراضي او اية
عصيل الأموال	تضيعدا القانون بحصل بموجب قالون تح	المادة ١٤ ـــ في حالة التخلف عن دفع اي رسم تحقق بمة الامبرية المعمول به .	في انحاء المملكة
اموال لحساب	ِ المُحتصة تتضمن كيفية توديع هذه الا	المادة ١٥ ـــ لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة للدوائر الجامعة الاردنيـــة .	
		المادة ١٦ ــ رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب احتصا	ربع . مین متر ا مربعا.
اللجنة القالو لله	من جدول الاعمال وهو مقسر رات وليتفضل المقرر سلمان بك :	السيد الرثيس	تر ا مر بعا لغاية
4-5-6	المقرر السيد سلمان القضاة	يؤجل البحث بكتاب معالي رئيس لجنة الشؤون الحارجية وبالاستجروابات وكسللك الاستلمة	یایة متر مربع. مایة متر مربع
	قرار رقم (۳) السنة ۲	والاقتراحات الى جلسة قادمة . هـــل يو افق المجلس على ذلك ؟ الجميـــع : مو افقون.	دائرة مختصة.
الدات يتعالما	السيد المقرر 	٧ ــ مقررات اللجنة القانونية	نازيم من قبل
ة رئيس اللجنة	القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١١٨٢ برئاسا	السيد الرئيس	العدل.
أمحات المالي	Line de la latte de la latte		ا ملاهد

مجلس النوب العامة والمساهمة الخاصة . ب ــ يستوفى رسم مقطوع عن كل شركة من الشركات العادية المسجلة والمصن التجاوية في المملكة على النحو التالي : \_ ١ – الشركات من الدرجة الممتازة ( ۵۰۰ ) دینار ٢ – الشركات من الدرجة الاولى ( ۱۲۰ ) دینارا ٣ – الشركات من الدرجة الثانية ( ۱۰۰ ) دینار ٤ – الشركات من الدرجة الثالثة ( ۰۵۰ ) دینارا الشركات من الدرجة الرابعة ( ۱۱۰ ) دینارا ٦ – الشركات من الدرَّجة الخامسة ( ۰۰۰ ) دنانیر ج -- يستوفى ﴿ ٪ من الواردات العامة للغرف التجارية والصناعية .

المادة ٥ – يستونى عن كل معاملة الهراز او بيع او هية او حجز تتم امام دوائر التسجيل والا دائرة رسمية اخرى رسم بنسبة ﴿ ﴿ ﴾ ) من قيمتها .

المادة ٦ ــ يستوفى عن كل معاملة رخصة بناء تعطى من قبل امانة العاصمة او البلديات الاخرى في ا رسم على النحو التالي : \_

أ ـــ دينار واحد اذا كانت مساحة البناء لا تتجاوز ماثة متر مربع.

ب - خسة دنائير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز المائة متر مربع لغاية مائتي متر مرب

ج – عشرة دنانيراذا كانت مساحة البناء تجاوزت المائتي متر مربع لغاية المائتين وخسين د ـ خسة عشر دينارا اذا كانـت مساحة البناء تجاوزت الماثتين وخســين متر ا الثلاثماية متر مربع .

عشرون دينارا اذا كانتمساحة البناء تجاوزت الثلاثماية متر مربع حتى الاربعماية

و - خسة وعشر ون دينار ااذا كانت مساحة البناء تجاوزت الاربعياية متر مربع حتى الحسياية و – مائة دينار اذا كانت مساحة البناء تجاوزت الحسماية متر مربع .

المادة ٧ - يستوفرسم قدره ديناز واحدعن كل عقد ايجار يسجل في امانة العاصمة او البلديات او أي دارً

المادة ٨ أ- يستوفي رسم عن قيمة كل عطاء أو مزايدة أو مناقصة تطارح وتخال أو قيمة أي تلز الدوائر الرسمية وامانة العاصمة والبلديات بنسبة (٢٠٠١) والحد بالالف من القيمة .

المادة ٩ \_ أ \_ يستوفى رسم قدره نصف دينار عن كل وثيقة تنظم أو تصدق من قبل كاتب الما ب - يستوفى رسم مقطوع قدره مائة فلس عن كل وكالة تبرز للمحاكم النظامية أو الشرعية وغير

يؤجل البحث في البنسلد اللبنسامس الاستلة معالى السيد وياض الملمع وخضون اصحاب المعالى والأجوبة والاقتراحات ومنتقل الآن للبند السابع والأجوبة والاقتراحات ومنتقل الآن للبند السابع

مجلس النواب

### قانون المطبوعات والنشر

المادة ١ -- يسمى هذا القانون ( قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ \_ يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المحددة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

> المملكة الاردنية الحاشمية الملكة

وزارة الثقافة والاعلام الوزارة

وزير الثقافة والاعلام الوزير

مدير عام دائرة المطبوعات والنشر

كل وسيلة نشر دونت فيهاالكلمات او الاشكال بالحروف او الصوراوالرسوم المطبوعة الصحفية مختلف انواع المطبوعات الدورية والموقوتة على النحو الوارد في هذا القانون .

المطبوعة الدورية تشمل المطبوعتين التاليتين:

(١) النشرة السياسية التي تصدر يوميا بصورة مستمرة وباسم معين وباجزاء العلايمة المراجعة ال

وتكون معدة للتوزيع على الجمهور (الصحيفة اليومية ) .

(٢) نشرة وكالة الانباء المعدة لتز ويدالمؤسساتالصحفية بالاخباراو المقالات 

المطبوعة الموقوته النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع أو في مسدة أطول وتشمل (الصحف والمحلات الاسبوحية والشهرية والفصلية ) سواء اكانت سياسية ام لا . . . ال

مهنة اصدار المطبوعات الصحفية

الصحاقة كل من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد رزق وفقاً لاحكام هذا القانون.

كل جهاز اعد لانتاج المطبوعات على عناف الواعها واشكالها ولا يقع ضنن

أَجْهُرُ لَمُ التَّصَوْيَرِ الشَّمْسِي، والآلات الكالبَّة الغاديَّة وآلات النَّسخ ( الدَّهْلِيكيتر ) واجهرة سحت السخ عن الواائل ا الفقــرة ـ 1 \_ ان لا يقل عدد الحــردين الصحفيين في المطبوعات الدورية عن ثلاثة محررين وفي المطبوعة الموقوتة السياسية عن محر ر واحد · هل يوجد اقل من محرر واحد ؟

اثنين لا يوجد اقل من واحسد يعني لا يوجد نصف عرر ا

أيضا المادة ٣٨ البند \_ ه \_ صفحة \_ ٩ \_ اي معلومات عن عدد القوات المسلحة الاردنية او اسلحتها او عتادها او اماكنها او تحركاتهـــــا الا اذا الاردنية او اي خسير او رسم او تعليق يعنسي لو وضعوا كاريكاتيرعن الجيش ايضا ١١ يضاف رسم او تعليق . هذه هي النواحي و . . . .

السيد المفلسح رئيس اللجنسة القانونية

ما كان هذا بمشروع الحكومة بالاساس.

السيد ناثب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

اعتمدنا مشروع اللجنة القانونية مع اعسادة المحكمة واختصاصاتها والمواد التي ذكرتها .

السيد المفلح رئيس اللجنة القانونية

السيد الرفيس

اذن هل يوافق المجلس على المشروع كما وضعته ناثب رئيس الوزراء ؟ ا

الجميع : موافقون .

و فيماً يلي نص المشر وع كما وافق المجلس عليه وبالضيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر ،

السادة / بشاره غصيب، سليم البخيت، سابا العكشه يعقوب معمر ، عبد الوهاب المجالي ، محي الدين

ونظرت بمشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ المحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت وضعمه بالصيغة الجديدة المرفقة وتوصي المجلس الكريم الموافقة على قرارها.

اللجنة القانونية

التعديلات وعرضتها على المجلس الكـــريم في جلسة سابقة وطلبت الحكومة اعادة النظـــر في الموضوع لتدرسه مع اللجنة وقد توصلت الى اجراء تعديلات طفيفة على القرار .

السيد ناثب رثيس الوزراء ووزير الداخلية

المشروع الذي وضعته اللجنة في مجلس النواب لنسا بعض الملاحظات عليه مناك مواد الغتها اللجنــة القانونية وهي من ١٨ الى ٢٣ اللجنة محقة فهذه اشياء توضع بانظمة ولا توضع في القانون انما المواد مســن ٥٥ أَلَى ٥٨ الغتها اللجنة القانونية والالغاء لا يجـــوز هنا لانه يعين المحكمة ويعين العقوبة فارجو أن تعاد المواد من ٥٥ الى ٥٨ التي همين تختلف في مشروع الحكومة وتصبح في مشروع المجلس مسواد جديدة توضع قبل نهاية المادة الاخيرة في القانون هذه المواد هي أصول المحاكمات. مشروع المجلس لم يقور من هي المحكمة المختصة وامر المحكمة امـــر ضروري وبالنظر لاهمية المطبوعات رأت الحكومة ان تكون المحكمة المختصة هي عكمة البداية. ثم وضعت الاصول في المواد التي تليها . ثم المادة ٢٤ من مشروع المجلس وردت عِفُوا المَّادِة ٢ من مشروع الجِلس .

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢ المادة ٧ – أ ) يحق لصاحب المطبوعة ان يكون محررا مسؤولًا لها او لسواها اذا توافــرات فيه شروط المحرر المسؤول . ب) يحق لغير الصحفي انيكو نحرر امسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخلمواضعيها في اختصاصه شرط ان يتقيد بالشر وط الحاصة المحددة لحالته في قانون نقابة الصحفيين الاردنيين . المادة ٨ ـــ لا تطبق شروط المؤهل العلمي المذكور في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من هذا الفانون على من مارس الصحافة او التحرير الصفحيفي جهاز اعلاميرسمي اوخاص ممارسة اكثر من ثلاثسنوات متتالية قبل صدور هذا القانون على ان تثبت هذه المهارسة بالوثائق التالية : - أ) شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية مدة ثلاث سنوات متتالية . ب) شهادة من المؤسسة او المؤسسات الصحفية او الاعلامية التي عمـــل فيها تثبت استعراره في العمل الصحفي مدة ثلاث سنوات متتالية . المادة ٩ ــ كل صحفي لا يحمل المؤهل العلمي المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الحامسة وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية كما نصت على ذلك المادة الثامنة من هذا القانون، يفقد هذا الحق بتنازله عنه ابو بمرور ثلاث سنوات على انقطاعـــه عن الصحافة الى مهنة اخرى باستثناء عمـــل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي ولا يجوز اعادة قيله في جدول الصحفيين المهارسين ما لم تتوافر فيسه الشروط المترتبة على الصحفيين بمقتضى هذا القانون . المادة ١٠ ـ يحظر اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول على ترخيص من الوزارة . ﴿ ﴿ اللَّهُ مَا اللَّهُ ال المادة ١١ ــ لا تمنح رخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا : ـــ أ ) للصحفي المعرف بموجب هذا القانون . ب) للحائز على شهادة جامعية . بالشركة الصحفية التي است وسجلت لغايات اصدار الملبوعات الصحفية بشرط ان يكون احد الشركاء فيها صحفيا . د ) لوكالات الانباء الاجنبية ــ شريطة المعاملة بالمثل ـ. على أن يكون ممثلها او مديرها المفوض افي الملكة صحفيا بموجب هذا القانون ا المادة ١٢ – 1 ) تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة مهنية (غير مهنة الصحافة) أو مدرسية أو التي يصدرها فاد مرخص لاطلاع اعضائه أذا تو إفرت في طالبها الشروط المنصوص عنها في المادة (٦) من ب) يمنع نشر الاعلانات والدعايات في الصحف المهلية والمدرسية ا

المادة ١٣ ــ لا يجوز نقل ملكية مطبوعة ضحفية من مالك الى آخر الا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص

عنها في المادتين ٦ و ١١ السابقاين ويستني من ذلك الوارث.

مجلسالنواب كل مؤسسة تتولى بيع او توزيع المطبوعات وللؤلفات في مكان معين . دار النشر كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوحات واخر اجها والاتجار بها دار التوزيع كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات او بيعها بواسطة المكتبات والباعة . المادة ٣ \_ يشمل العمل الصحفي كلا من :\_ أ المرخص باصدار المطبوعة الصحفية. ب) محررها المسؤول. ج) مدير ادارتها. د ) من يعمل في تحريرهااو تصحيح مادتها. ه ) من يمدها بالاخبار والترجهات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم. و ) المراسلين الاردنيين لوكالات الانباء والصمحف الاجنبية . المادة ٤ ــ لا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الرسمية او المدرسية او المهنية الاختصاصية ــ غير مهنة الصحافة او التي تصدرها الاندية المرخصة لغايات اطلاع اعضائها . المادة ه ـ يشترط في الصحفي ان يكون : ـ ـ

أ ) اردنيا قد آكمل الثالثة والعشرين من عمره .

ب) مقيما في المملكة .

جائزا على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها .

د ) مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي مـــدة خمس سنوات ، او ان يكون حائز على شهادة جامعية في الصحافة .

اما حاملو الشهادات الجامعية الاخرى فيشترط ممارستهم للعمل الصحفي مدة صنة واحدة . ه ) غير محكوم بجناية او جنحة محلة بالشرف .

و ) غیر مستخدم لدی دولة اجنبیة .

ز ) متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية .

ح) ان يتعهد بمهارسة المهنة الصحفية تمارسة فعلية دون آية مهنة أو وظيفة عامة أو خاصة .

المادة ٦ ـــ يجب ان تتوافر في المحرر المسؤول الشروط التالية : ـــ

أ ) أن يكون أردنيا تتوافر فيه جميع الشروط الواجنب توافرها في الصحفي وفقاً للمادة السابقة

وان يمارس عمله فعلا في المطبوعة التي يعمل فيها :

ب ) ان یکون مقیما اقامة فعلیة فی عل صدور مطبوعته

ج) اللا يكون غررا مسؤولاً لاكثر من مطبوعة واحدة.

د ) أن يتقن لغة المطبوعة التي عين لها محررا مسؤولاً ، وأذا كائت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب على ألهر ر المسؤول إن يتقن اللغة الاساسية للمطبوعة وإن يلم المامًا كافيا بسائر لغاتها.

المادة ١٤ ــ يراعي في منح الرخصة الشروط النالية : ــ

أ ) بالنسبة للمطبوعة الدورية (الصحيفة اليومية) يشترط ان لا يقل رأسمالهــــا عنعشرة آلاف دينار اردني نقدا او آلات طباعية او كليهما . بموجب شهادات يقنع بهــــا الوزير وتضمن اصدار المطبوعة كفالة بنكية .

ب) اذا كانت المطبوعة الدورية (وكالة انباء) يشترط ان لا يقل رأس مالها المسجل عن عشرة آلاف دينار اردني بموجب شهادة من مسجل الشركات مع كافة الوثائق المثبتـــة امتلاكها لجميع الاجهزة الفنية اللازمة لاصدار نشرتها اليومية .

 بالنسبة للمطبوعة الموقوتة يشترط ان لا يقل رأس مالها عن ثلاثة آلاف دينار اردني نقلنا او آلات طباعية او كليهما بموجب شهادات يقنع بها الوزير وتضمن اصدار المطبوعة كفالة بنكية باستثناء المطبوعات المهنية او الحاصة بالآندية والمؤسسات التعليمية .

د ) على صاحب المطبوعة الصحفية تقديم ضمانة نقدية او كفالة مصر فية باسم الحكومة وذلك لضهان ما قد يترتب عليه هذا القانون من غرامات او تعويضات او رسوم ويكون مقسدار

الف دينار اردني للمطبوعة الدورية .

٢ ) خمساية دينار اردني للمطبوعة الموقوتة السياسية .

٣ ) ماية دينار اردني للمطبوعة الموقوته غير السياسية ﴿

 لا يجوز حجز الضيانة لاي سبب آخر طيلة مدة صدور المطبوعة وعلى صاحب المطبوعة ان يعيد مقدار الضمان الى اصله فيخلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه والااوقفت المطبوعة. و) يرد الوزير مبلغ الضمان او ما تبقى منه بعد استيفاء اي غرامة مفروضة الى صاحبه في حالة توقف المطنوعة نهائيا عن الصدور .

المادة ١٥ ــ أ ) يعتبر المحرر المسؤول متخليا عن مسؤولياته في احدى الحالات التالية : ــــ

۱ ) استقالته من عمله

و المراجع المراجع المليته المل

٣ ) انقطاعه عن عمله مدة شهرين متتاليين وفي هذه الحالة يتوجب على صاحب المطبوعة تعیین محرر مسؤول محل محله .

ب) اذا توارى المحرر السؤول مدة شهر بسبب ملاحقة قضائية اوقفت المطبوعة بقـــرار من الوزير ما لم يعين محرر مسؤول جديد .

المادة ١٦ - 1 ) لمحلس الوزراء صلاحية منح الرخصة أو عدمها أوا سحبها بتنبيب من الوزير.

ب ، قرار مجلس الوزواء قطعي وغير خاضع للطعن امام آية جهة كانت .

ج) بقوم الوزير بابلاغ طالب الترخيص القرار خلال شهرين من تاريخ تقديم طلب الرخصة .

المادة ١٧ ــ كل مطبوعة صحفية تصدر قبـــل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح او الضهانـــة النقدية او المصرفية تعطل بقرار من الوزير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة المنصوص عليهافي المادة (٧٥) من هذا القانون ويحرم من حق الترخيص مدة سنة كما يحرم محررها المسؤول تولي مسؤولية اية مطبوعة اخرى خلال هذه المدة .

المادة ١٨ ـ يخضع ضم مطبوعتين صحفيتين او اكثر للشروط التي يقتضيها اصدار مطبوعة صحفية جديدة.

المادة ١٩ ــ أ ) يجب على صاحب المطبوعة ان يقدم للوزارة بيانا بكل تبديل او تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه ، وكُل مطبوعة تصدر بعد ذلك يندر صاحبها ويمهــــل اسبوعين لتنفيذ المطلوب والا اوقف الوزير اصدارها.

ب) اذا كان التبديل يتعلق بالمحسرر المسؤول يقتضي ان يوقع البيسان صاحب الطبوعة ويرفقه بتصريح يتضمن قبول المحرر المسؤول الجديد للمسؤولية .

المادة ٢٠ ــ أ ) على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمنىك حسابات منظمة حسب الاصول التجاريـــة وان يعتمد مدققا قانونيا لضبط الميزانية السنوية للمطبوعة .

 ب) للوزير او المدير في اي وقت ان يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية مع المحافظة على سرية المعاملات •

المادة ٧١ ـ تلغي رخصة المطبوعة الصحفية حكمًا في احدى الحالات التالية :-

أ ) اذا لم تصدر المطبوعة الدورية خلال ستة أشهر والمطبوعة الموقونة خلال ثلاثة اشهر مــن تاريخ صدور البرخيص .

ب) اذا توقفت المطبوعة الدورية عن الصدور مدة شهر وأحدولم يستأنف صدورها بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة ءاو اذا توقفت المطبوعة عن الصدور اربعة اعداد متتالية ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء المدة المذكورة بصورة منتظمة.

ج ) فقدان اي شرط من شروط ترخيصها .

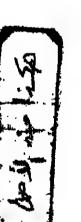
د ) اذا تنازل صاحبها عنها للغير بكاملها او يجزء منها او أشركه خلافا لاحكام المسادة (٢٧) من هذا القانون . و المناف اليوسود و المناف ا

الماذة ٢٧ ـ لا يمنح صاحب المطبوعة الملغاة رخصتها بموجب هذه المادة ترخيصا جديدا قبل انقضاء سنــة على

المادة ٧٣ ــ أ ) اذا نشرت المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوظني او يعرض سلامة الدولة للخطر اويعتبر ا ماسا بالمصلحة العامة أو بالإسس الدستورية للمملكة فلسجلس الوزراء أن يقرر بنساء على تنسيب الوزير الغاء الرعطية باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيل الطبوعة مدة لا تقل عن [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986] [1986]

ب ) قرار مجلس الوزراء قطعي وغيل حاضع للطعن إمام الدَّجهة كالتُّ .

لا ينظر في طلب منح رخصة جديدة المعلموعة الملغاة قبل القضاء سنة على الغاء الرخصة ،



المادة ٣١ ــ اذا تو في صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقدمو ا الى الوزير اشعارا خلال شهرين من تاريخ الوفاة يبينون فيه رغبتهم بمواصلة اصدار المطبوعة وعليهم عنائذان يتقيدوا باحكام المسادتين (٦٩)و (٧١) من هذا القانون والا اعتبر الاصـــدار غير قانوني ، ويوقف مفعول الرخصة ما لم تـــراع مقتضيات القانون في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاه .

المادة ٣٢- أ ) اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالآت او انباء كاذبة او مغلوطة تقلق بمصلحة عامة لمللوزيسر او من ينيبه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح او تكذيب ، وعلى المحرر المســـؤول ان ينشر التصحيح او التكذيب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الحبر المردود عليه وبالاحرف ذاتها ، واذا امتنع المسؤول عن التصحيح يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في المادة (٧٥) من هذا القانون .

ب ) يسري حكم هذه المادة على كل مطبوعة الجنبية توزع في المملكة فاذا لم ينفسـذ المسؤولون ما ترتبه هذه المادة منعتُ من الدخول الى المملكة بقرار من الوزير .

المادة ٣٣ أ ) كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص طبيعـــي او اعتباري او يقصد به واو تلميحا شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد علىالصورة المبينه في المادة السابقة . وحق الرد هو حق مطاق وتجوز ايضًا تمارسته من قبل واضعسي الآثار الأدبية والبنية والعلمية عند انتقاد انتاجهم .

ب ) اذا تجاوز الرد قياس المقال او الخبر الذي كان سبباً له يحق للمطبوعة أن تتوقف عن نشره الى ان يدفع لما صاحبه اجرة النشر عن العبسارات الزائدة . واذا توفي صاحب حق السرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعهم أو احدهم مرة واحدة ، ويجوز السرد على على كل مقال او خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته . ﴿

المادة ٣٤ لصاحب المطبوعة الصحفية ان يرفض نشر السرد او التصحيح او التكليب في احساي

أ ) اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت المقال او الحبر بصورة لانقة .

الله الله الله الم المتصحيح او التكايب موقعا بامضاء مستعار او غير مقروء او اذا كسان مكتوبا بلغة غير اللغة التي حرر بها المقال او الخبر المردود غليه .

ج ) اذا كان متضمنا ما يعتبر عجالفا للقائون أو عبارًاتُ يعرضه نشرها الملاحقة الجر اليسة أو عبارات منافية للآداب او مهيئة للمطبوعة او ... الاشخاص العاملين بها ،

د ) اذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على نشر المقال أو الخير المطلوب تصويبه .

المادة ٢٥- ١) اذا املتم المسؤول عن المطيوعة الصحفية تشر الرد المتارعاتا حيناً لأسباب الواردة في المادة السابقة قلصاحب حق الرد أن يطلب من الوزير اصدار قرار بوجوب نشره ويبلغ الطلب ألى الحصيم اللَّذِي لَهُ أَنْ يَقْدُمْ نَجُوْ إِنَا مُعْطِيًّا تُحَلِّلُ ثُلاَئُمُ اللَّهِ الْعَلَمُ الوَّزِيرَ قر أَزا قالْمَا خلال اسبوع ب - ادًا قرر الوزير وجوب النشر ينشر الردي اول عله يضلو من المطبوعة

المادة ٢٤ على صاحب المطبوعة الصحفية التقيد بالشروط التالية : \_

أ ) ان لا يقل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن ثلاثة محررين وفي المطبوحـــة الموقوتة السياسية عن محررين .

ب ) ان يتعاقد صاحب الصحيفة اليومية مع وكالتي انباء عالميتين على الاقل لتزويده بالاخبار .

ج ﴾ ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة العرببة عن ثماني صفحــــات .

مجلس النواب

د ) ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة المؤقَّتة التي تصدر باللغة العربية عن ستة عشر صفحــة. المادة ٢٥ ـ يجب ان يحمل كل عدد من المطبوعة في رأس احدى صفحاته اسم صاحبها ومحررها السؤول ، ومكسان وتاريخ صدورها وبسدل الاشتراك فيها وثمن النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعــة

المادة ٢٦٪ على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول ان ير سل من كل عدد حال صدوره خمس نسخ الىالوزارة دائرة المطبوعات والنشر – للسماح بتوزيعه من قبل المدير او من ينيبه .

المادة ٧٧ ــ أ ) على صاحب الصحيفة اليومية او الموقوتة ان يقدم لاوزير حتى اليوم الحسادي والثلاثين من من شهر كانون الثاني بيانا سنويا ،فصلا عن وارداتها ونفقاتها خلال السنة السابقة .

الصمحيفة عن الصدور الى ان يقدم ذلك البيان .

ج) اذا ثبت أن صاحب الصمعيفة يتلقى أية معونة أو تبرع من جهة أجنبية أو محليسة لترويج سياسة ضارة بمصاحة البلاد يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٨ - للوزير ان يضم الاسس العامة لاسمسار الصحف وتعرفة الاحسلان بها مسترشدا يرأي نقسابة

الاسم مع تبديل او ترجمة قد تؤدي الى الالتباس.

ب ) اذا توقفت مطبوعة عن الصسدور ومضى على توقفها مدة ثلاث سنوات او اعطيت لحسا رخصة بالصدور ولم تصدر اصلا والغيت الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب المطبوعسة الجديدة أن يستعمل أسمها .

على صاحب كل مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للغير بكاملها او بجزء منهــــا إن يقدم الى الوزير اشعارا بدلك قبل شهر من تاريخ التنازل . . ؛

ب ) يشترط أنْ تتوفر في المتنازل له الشروط التي يتطلبها القانون في منح الترخيص بمطبوعـــة صحفية ، وعليه أن يتقدم ألى الوزير بطلب قبل شهر أمن تاريخ التنازل ، وتسري على هذا العلب انعكام المادة (١٦) من هذا القانون .

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

المادة ٣٣ ــــــ أ ) يحظر تحت طائلة العقوبة على صاحب المطبوعة الصحفية ان تنشر اخباراً كاذبة اذا كان من شأن هذه الاخبار تعكير الامن العام .

ب ) اذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالافراد الرسميين وليس من شأنه تعكبر الامن العام تتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر .

 ج ) تشدد عقوبة الفاعل بان يضاف اليها نصف العقوبة اذا حوت المطبوعة اتهامـــات مشيئة او اطلقت نعو تا تحقيرية تطعن بالاخلاق او الكر امة او السمعة الشخصية .

المادة ٤٤ ـ كل من حرض في مطبوعة على ارتكاب جرم يعتبر كمرتكب الجرم نفسه اذا نتج عن التحريض تنفيذ للجريمة او محاولة اما اذا بقي التحريض بدون تنفيذ او محاولـــة فيعاقب مرتكبه والمسؤولون المعنيون في هذا القانون بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ( ٧٥ ) منه وتشدد العقوبــة بان يضاف 

المادة ٤٠ ـ كل من هدد شخصا عاديا او معنويا بواسطة مطبوعة او اعلان او ايـــة صورة من الصور بفضح امر او افشائه او الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص او شرفه او من كرامة اقاربه او شرقهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له او لغيره او حاول ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ( ٧٥ ) من هذا القانون .

المادة ٦٦ ـ يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية خلافا لاحكام هذا القانون المحررُ المسؤول وكاتب المقسال كفاعلين اصليين ، اما صاحب المطبوعــة الصحفية فيكون مسؤولًا مدنيــا بالتضائن معهما عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب علين مشؤولية جزائيسة الااذا ثبت اشتراكه في or the second of the bright in the

أ ) تقع مسؤولية الجرائم المقترفة بواسطة الطنوعة غير المبينة في المادة السَّابقة على المؤلف كفاعلُ أ اصلي وعلى الناشر كشريك واذا لم يعرف الكاتب او الناش وقعت السؤولية على الطابع .

ب ) اصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤوارن على وجه التصافن عن الحقوق الشخصية ونفقات الحاكمة التي يحكم بها على مستخلسهم في قضايا المطبوعات المنا

المادة ٤٨ عـ تنظر محكمة البداية المختصة في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع لاحكام هذا القالون وقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ( ٩ ) لسنة ٩٦١ او اي تشريع يُعَالُهُ أو يُحَلُّ لِمُعَلَّهُ ﴿

المادة 24 في الديجري التوقيف في جزائم المطبوعات الآفي الحالات المنصوض مُعليها في المادتين 32 و 63 من الله المنظرة من المنظرة من المنظمة ال

ب ) للنالب العام تضديق قرار منع الحاكمة أو فلمخد وتفايله حسب مقتضيات الحال.

المادة ٣٦ – اذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن تنفيذ قرار الوزير يعتبر المحرر المسؤول انه ارتكـــب غالفة لاحكام هذا القانون ويعاقب بالعقو بة المنصوص عليها في المادة (vo) وينشر الردعلي نفقته

المادة ٣٧ـ تعالج اوضاع الصحف ووكسالات الانباء الاجنبيسة ومراسليها بنظام يصدر وفق احكسام

المادة ٣٨ ـ يحظر على صاحب اية مطبوعة ان ينشر : ــ

ب ) وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة .

التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للآداب العامة ;

د ) المقالات المشتملة على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور :

 ه ) اية معلومات عن عـــدد القوات المسلحة الاردنيــة او اسلحتها او عتادها او اماكنهـــا او تحركاتها الا اذا اجيز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة الاردنية . او اي خبر او رسم او تعليق آخر يحدث تشويشا او بلبلة في الرأي العام له مساس بالقوات المسلحة او اجهزة الامن او الخابرات العامة .

و – اارسائل والاوراق والملغات والمعلومات والاخبار والمخابرات التي يرى الوزير اتسامهـــا

ز – المقالات او المعلومات المشتملة على تحقير رؤساء الدول الصديقة .

ح ﴾ البيانات السياسية التي تصدرها الممثليات الاجنبية المعتمدة في المملكة الا اذا اجيز نشر هــــا

المادة ٣٩ ـ يحظر الأعلان عن فتح اكتتاب التعويض عما يقضي به من غرامات ورسوم وتضمينسات على

المادة ، ٤– لا يجوز لصاحب المطبوعة غير السياسية تحت طائلة العقوبة ان ينشر ابحاثا او اخبارا او رسومــــا او تعليقات ذات صبغة سياسية .

المادة ١٤١ تعتبر من الابحاث ذات الصفة السياسية الممنوع نشرها جميع الرسوم أو الاخبار أو التعليقـــات المتعلقة بالاشخاص الربيميين وكل رسم او مديح او هجو لاشخاص يرمي الى دعاية سياسية او

ي الله المعالم المادتين ( ٣٩ و ١٤) يعاقب مرتكبها بالمبس مدة لا تقل عن شهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنالير.

المادة ٦١-. يتخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعهــــا واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها ، ويبرزه للسلطات المختصة عند كل طلب.

المادة ٣٦ ـ على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الوزارة بلا مقابل نسختين عن كل مطبوعة غير صحفية طبعت في مطبعته قبل تو زيعها. يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة باللتوغرافياً والتبوغر افيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٦٣ ـــ الوزير ان يصادر المطبوعة الموصوفة بالمادة ( ٦٢ ) اذا رأى ان نشرها ضار بالمصلحة العامة .

المادة ٦٤ ـ يحظر على صاحب المطبعة ان يعيد طبع مطبوعة ممنوعة او مطبوعـــة صحفية غير مرخص بهــــا او

المادة ٦٥ ــ يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تتجاوز الخمسين دينارا او بالحبس مدة اسبوع او بكلتا العقوبتين .

المادة ٦٦ على كل من يرغب في انشاء دار للنشر او مكتبة او دار للتوزيع ان يتقدم الى الوزارة بطلب موقع منه يحتوي على البيانات التالية: -

أ ) اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب ) محل اقامته وعنوانه .

ج) اسم الدار او المكتبة ومكانها .

د ) اسم المذير المدؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه وعمل اقامته وعنوانه .

ه ) اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

و ) اسم المدير المسؤول للمطبعة وعنوانه .

المادة ٦٧ ـــ اذا كانت دار النشر او المكتبة او دار التوزيع شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض ، اما اذا كانت شركة مساهمة فيوقعه رئيس مجلس ادارتها وفي هذه الحالسة يتضمن الطلب اسمساء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانه ورأممال الشركة ، وتربط بالطلب نسخة من نظامها وشهادة تسجيلها من وزارة الاقتصاد .

المادة ٦٨ \_ يمنح الوزير الرخصة اذا كان الطلب مستوفيا جميع البيانات .

المادة ٦٩ \_ أ ) يشترط ان يكون المدير المسؤول لدار النشر او المكتبـــة او دار التوزيع حائرًا على الشروط المبينة في المادة ( ٦ ) من هذا القسانون ، ويشترط فيه ايضًا أن يكون حازًا على شهسادة

ب) لا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر مـــن دار نشر او مكتبـــة او دار

المادة ٧٠ على كل من يطبع في المملكة كتابا او رسالة ان يقدم نسختين من مطبوعته الى الوزارة قبل توزيعها وللمدير ان يصادر الطبوعة اذا رأى ان نشرها ضار بالصلحة العامة .

المادة ٥١ – أ ) للمحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه القرار الغيابي . ب ) يحق للمحكوم عليه او المسؤول بالمال ان يستأنف الحكم الصادر عن محكمة البداية الى محكمة الاستثناف خلال عشرة ايسام من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيسا او تبليغه ان كان مجكم الوجاهي ويكون قرار محكمة الاستثناف قطعيا .

المادة ٥٢ ــ تعطى قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون صفة الاستعجـــــال سو اء في دور التحقيق

المادة ٥٣هـ للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر بنشره مجانا وبكامله او نشر خلاصة عنــــه في العدد الاول الذي يصدر من المطبوعة بعد تبليغ الحكم وفي الموضوع ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالاحرف ذاتها ولها ايضا ان تقضّي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة اخرى على نفقة المحكوم عليه بأجر الاعلانات العادية .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليهــــا في المادة ( ٧٥ ) من

المادة ٥٤ ـ لا يجوز لاحدان يملك او يدير مطبعة دون ان يحصل على ترخيص من الوزارة .

المادة ٥٥ ــ يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول ، ويشترط ان يكون اردنيا أتم الحاديســة والعشرين من عمره وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٥٦ ـ يتضمن طلب الترخيص : ـــ

أ ) اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .

ب) اسم المدير المسؤول ومجل اقامته وجنسيته .

ج) اسم المطبعة رمحلها ونوع الآلات والحروف المستعملة فيها.

المادة ٧٥ .. كل تبديل في مضمون الرخصة يجب أن يصرح به خلال سبعة أيام من وقوعه، وأذا توفي صاحب المطبعة وجب على ورثته أن يقدموا الى الوزارة خلال شهرين من تاريخ الوفاة بيانا بالواقع ، وأذا رغبوا في ان يثابروا على العمل وجب ان يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب او ناقص

يعاقب عليه بالعقوبة المبينة في المادة ( ٧٥ ) من هذا القانون -

المادة ٤٨ - يجوز أن يكون صاحب المطبعة مديرا مسؤولًا لها وفي هذه الحالة عليه أن يصرح بذلك في البيسان

المادة ٥٩ - اذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد أن يحصل على ترخيص وفق أحكام هذا القالون، على ان صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى صدور الرحصة

الادة ٣٠ على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الى الوزارة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وان يقوم بدلك كلما وقع تبديل فيها .

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

المادة ٦١-. يتخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعهــــا واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها ، ويبرزه للسلطات المختصة عند كل طلب .

المادة ٣٦ – على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الوزارة بلا مقابل نسختين عن كل مطبوعة غير صحفية طبعت في مطبعته قبل توزيعها. يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة باللنوغرافياً والتبوغر افيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٦٣ ـ الوزير ان يصادر المطبوعة الموصوفة بالمادة ( ٦٢ ) اذا رأى ان نشر ها ضار بالمصلحة العامة .

المادة ٢٤\_ يحظر على صاحب المطبعة ان يعيد طبع مطبوعة ممنوعة او مطبوعـــة صحفية غير مرخص بهــــا أو

المادة ١٥ ـ يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تتجاوز الخمسين دينارا او بالحبس مدة اسبوع او بكلتا العقوبتين .

المادة ٦٦ على كل من يرغب في انشاء دار للنشر او مكتبة او دار للتوزيع ان يتقدم الى الوزارة بطلب موقع منه يحتوي على البيانات التالية : -

أ ﴾ اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب ) محل اقامته وعنوانه .

ج ) اسم الدار او المكتبة ومكانها .

د ) اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ومحل اقامته وعنوانه .

ه ) اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

و ) اسم المدير المسؤول للمطبعة وعنوانه .

كانت شركة مساهمة فيوقعه رئيس مجلس ادارتها وفي هذه الحالسة يتضمن الطلب اسمساء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل المامة كل منهم وعنوانه ورأممال الشركة ، وتربط بالطلب نسخة من نظامها وشهادة تسجيلها من وزارة الاقتصاد .

المادة ٦٨ \_ يمنح الوزير الرخصة اذا كان الطلب مستوفيا جميع البيانات .

المادة ٦٩ \_ أ ) يشترط ان يكون المدير المسؤول لدار النشر او المكتبــة او دار التوزيع حائزًا على الشروط المبينة في المادة ( ٦ ) من هذا القسانون ، ويشترط فيه ايضا ان يكون حائرًا على شهسادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها .

ب) لا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر مـــن دار نشر او مكتبـــة او دار

المادة ٧٠ على كل من يطبع في المملكة كتابا او رسالة ان يقدم نسختين من مطبوعته الى الوزارة قبل توزيمها وللمدير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان نشرها ضار بالمسلحة العامة .

مجلس النواب

أ ﴾ المحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه القرار الغيابي . ب) يحق للمحكوم عليه او المسؤول بالمال ان يستأذن الحكم الصادر عن محكمة البداية الى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايسام من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيسا او تبليغه ان كان مجكم الوجاهي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعيا .

المادة ٥٢ ــ تعطى قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون صفة الاستعجــــال سواء في دور التحقيق

المادة ٣هـ للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر بنشره مجانا وبكامله او نشر خلاصة عنـــه في العدد الاول الذي يصدر من المطبوعة بعد تبليغ الحكم وفي الموضوع ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالاحرف ذاتها ولها ايضا ان تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة اخرى على نفقة المحكوم عليه بأجر الاعلانات العادية .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليهـــا في المادة (٧٥) من

المادة ٤٥ ــ لا يجوز لاحدان يملك او يدير مطبعة دون ان يحصل على ترخيص من الوزارة .

المادة ٥٥ ـ بجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول ، ويشترط ان يكون اردنيا أتم الحاديسة والعشرين من عمره وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٥٦ ـ يتضمن طلب الترخيص : ـــ

أ ) اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .

ب ) اسم المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .

ج) اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات والحروف المستعملة فيها .

المادة ٥٧ - كل تبديل في مضمون الرخصة يجب أن يصرح به خلال سبعة أيام من وقوعه، وأذا توفي صاحب المطبعة وجب على ورثته ان يقدموا الى الوزارة خلال شهرين من تاريخ الوفاة بيانا بالواتع ، واذا رغبوا في ان يثابروا على العمل وجب ان يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب او ناقص يعاقب عليه بالعقوبة المبينة في المادة ( ٧٥ ) من هذا القانون =

المادة ٤٨ ـ يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديرا مسؤولاً لها وفي هذه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيسان

المادة ٥٩ ــ اذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد أن يحصل على ترخيص وفق احكام هذا القانون على ان صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المحالفات التي ترتكب حتى صدور الرخصة

الادة ٢٠ على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الى الوزارة تماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وان يقوم بذلك كلما وقع تبديل فيها .

要1、本十分

101 مجلس النواب انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد يغلد أن يتم دفع أ الا اذا رأى بجله او الى صنلوق عنى مقداره او سبجل الارض

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

الاسباب الموجبة

من خسلال التطبيق العملي لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامسة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣، والقانون المعال له رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ عسانت امانة العاصمة من مشكلة تأدية التعويضات التي يحكم بها على المنشيء لدى المحاكم المختصة، قبل اتمام عاملات تنزيل الطرق على خططات دائرة الاراضي والمساحة او تسجيل الاراضي المستملكة باسم المنشيء حسب مقتضى الحال، مما يؤدي الى بقاء المساحات المستملكة باسم المائك، للملك وحرصا على حقوق المنشيء ، فقد ومعالجة الثغرات التي ظهرت نتيجة التطبيق، فقد اصبحت الحاجة ملحة وتستدعي تعديل قانون استملاك الراضي للمشاريع العامة المشار اليه اعلاه ، كماهسو وارد في مشر وع القانون المعدل المرفق ، والغساء القانون المعدل رقم (٢٣) لسنة ١١٧٠.

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استملاك الارضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٢) ويقر أمع قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يسلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحسد وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المسادة (١٨) من القانون الاصلي باضافة الفقر تين التاليتين اليها تحترقم (٣و٤).

٣ ــ يترتب على المنشيء اعداد مخططات
 وحسابات المساحة المستملكة تمهيال لتنزيلها على
 مخططات دائرة الاراضي خلال مدة (١) اشهر من
 تاريخ صدور الارادة الملكية المامية بالاستملاك.

٤— يمتنع على دوائر الاجراء ودائرة الاراضي والمساحة تسليم بدل النعويض للمحكوم له قبل تقديمه شهادة براءة ذمة تثبت دفعه لجميع الاموال الاميرية وعوائد التنظيم والضر اثب المستحقة على العقار المستملك وفي حالة تخلفه عن ذلك تقوم تلك الدائرة بحسم المبالغ المستحقة عليه من قيمة النعويض ويترتب على دوائر التسجيل عندها تسجيل او تنزيل المساحة المستملكة باسم المنشيء.

المادة "٢ - يلغى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ ( قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العــامة ) .

۲. –

السيد الرئيس

مشروح قانون معدل لقانون المقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليسه كما ورد من الحكومة ؟

الحنبيع أموالمقون

ووفيها يلي نض المشروع كما وافق المحلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعتان الموقن).

(中山 中上海



		مجلس النوب		
ļ	الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢	 ينظ انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ٤ ) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ البند ( ٢ ) - الم		
	المادة كاوردت من الحكومة بالتعديل الجديد المادة كاوردت من الحكومة بالتعديل الجديد المادة (٥) منه لتصبح مادة (٣). المادة ٣٩٧ من القانون الاصلي باضافة الجدية التالية الى المادة ٣٩٧ من القانون الاصلي باضافة الجدية التالية الى وعائر وعلى الشركة او الحيثة نشر ميز انية وحساب ارباح وخسائر وعلى الشركة من تقريرها في احلى الصحف اليوسية وذلك ووحوجزا عن تقريرها في احلى الصحف اليوسية وذلك شهرين من تاريخ تقديم ميز انية الفرع المعراقب ه .	تعدل المادة ( ٤٩ ) من القانون الاصلي كما عدات بالقانون ( ٥ ) وظائف المفوية التالية الى الفقرة ( ٢ / و ) منها تحت رقم ( ٣ ) وظائف الخفارات والطو ايير الاضافية . ( ٥ ) وظائف الخفارات والطو ايير الاضافية والمائة الى الفقرة التالية اليها تحت رقم ( ٣ ) المفائد العام ان يفوض جميع او يعض صلاحيات المنصوص عليها بالفقرة التالية اليها تحت رقم ( ٤ ) :  المختصين .  ب ) تضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم ( ٤ ) :  ضابط يقود او يقوم على اهاوة وحلة لا تقل عن فئة .  ب ) ياضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم ( ٤ ) :  القائد العام او من ينيه ان يلغي الاحكام الصادرة عن القائد العام او من ينيه الملاحيات المسوحة لهم بموجب القاقة المثلث المائم المسكري وقال علان اربعة عشر او ان يحيلها الى المجلس المسكري وقالك علان اربعة عشر او ان يحيلها الى المجلس المسكري وقالك علان اربعة عشر او ان يحيلها الى المجلس المسكري وقالك علان اربعة عشر او ان يوما من تاريخ نشرها في الامر اليومي .		
	المادتين ٣ و ٤ من القانون المعدل رقم ٣ لسنة ١٩٧١ بيض المادتين ٣ و ٤ من القانون المعدل رقم ٣ لسنة ١٩٧١ بيض الصلاحيات المتصوص عنها بالفقرة ٣ من هذه ترقيم المادة الى القادة المختصين في القوات المسلمة.  المادة الى القادة المختصين في القوات المسلمة لا تقل عن فقة وصدة من قبل القادة القوات المسلمة لا تقل عن فقة الخولة اليهم من القائد المام ومن يبيه تميزيق الحكم المسادرة المختوب من قبل القائد العام او من يبيه تميزيق الحكم المسادرة المحتوب المنافر بالتهمة عبددا من قبل القائد العام او من يبيه تميزيق الحكم المسادرة المحتوب	نص البند (و) من الفقرة (٢) من المادة ٩٤ - المادة ١٠ الحالية : - ( ) الحس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر . ( ٢ ) المطرد من الخدمة . ( ٢ ) حسم الراتب لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر . ٤ ) الحجز في الشكتة لمدة ١٤ يو ما . ٤ ) الحجز في الشكتة لمدة ١٤ يو ما . ليس لها اصلى بالقانون الاصلي للصلي ليس لها اصلى بالقانون الاصلي التعانون الاصلي المادة المسلي المسلود		

حول مشروع القانون المعدل لقانون العقويات العسكري لسنة ١٩٧٢ المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

حوظات غجلس النواب

المادة المعمول بها الآن

وجد من الضروري وضعهذا التعديل للاسباب

١ – بصدور قانون خدمة الافراد رقم (٢) تعداد للعقوبات الانضباطية التي توقــم على الافراد ومن بين هذه العقوبات عقربة ( وظائف خفارات وطو ابير اضافية ) وهذه العقو بسة ليست واردة في ةانون العقوبات العسكري،معالعقوبات الواردة فيه·

٢ — خطال العدل في قانون العقو بات العسكري وفي صلاحيات القادة في الاحكام الواردة فيه تبين وجود فجوة قد تؤدي احيانا الى نتــــائج غير سليمة وذلك لان الاحكام التي تصدر عن قادة الوحدات المخولين صلاحيات من القائد العام ﴿ بِاسْتُثناء عَقُوبَةُ الحبس) هي قطعية فور صدورها حتى ولو كانت احكاما خاطئة ولا يوجد سبيللتلافي ذلك الا بتعديل النص بأعطاء صلاحية للقائد العام او من ينيبه بنقض الحسم خلال مدة اسبوعين من صدوره .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢ فانون معدل لفانون العقوبات العسكري

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢ ) ويقر أ مع قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعدیلات کقانون واحد ویعمل به من تاریخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٤٩) من القسانون الاصلي كما عدلت بسالقانون المعدل رقم (٣) لسنة ١٩٧١ على النحو التالي .

أ \_ تضاف العقوبة التالية الى الفقرة (٢/و) منها نحت رقم ( ٥ ) .

 وظائف الحفارات والطوابير الاضافية. ب- تضاف الفقرة التالية اليها تحترقم (٣). ٣/أـــ للقائد العام ان يفوض جميع او يعض المادة الى القادة المختصين .

ب- تنصرف كلمة قائد ــ لاغراض هذه الفقرة ــ الى اي ضابط يقود او يقـــوم على ادارة وحدة لا تقل عن لئة .

ج - باضافة الفقرة التالية اليها تحترقم(٤).

 ٤ – للقائد العام او من ينيبه ان يلغي الاحكام الصادرة عنالقادةالمختصين وفقا للصلاحياتالممنوحة لهم بموجب الفقرة الثالثة من هذه المسادة ، وله ان ينظرفي التهمةمجددا او ان يحيلها الىالمجلس العسكري وذلك خلال اربعة عشر يوما من تــــاريخ نشرها في الامر اليومي .

المادة ٣ ـ تلغى المادتان ٣ ، ٤ من القـانون المعدل رقم ٣ لسنة ١٩٧١ ويعاد ترقيم المادة (٥) منه لتصبح مادة (٣) .

السيد الرئيس

مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٧ هل يوافق المجلس عليه كمسا ورد من الحكومة ؟

الحميع : موالقون .

و وفياً بلي نص المشروع كما و المقالجلس عليه وبالصيغة التي سير فع فبها الىمجلس الاعيان الموقر ٤.

#### الاسباب الموجهة

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

ان از دياد عدد سكان المدن وكثافتهم وتوسع حركة العمران والبناء قد واجه المدن الرئيسية في المملكــــة بعدة مشاكل ملحة وعاجلة من اهمها مشكلة المجاري حيث ان الاسلوب المتبع هو اسلوب الجور الامتصاصية التي اصبحت مع ازدياد السكان وزيادة كثافتهم غير قادرة على تصريف المياه المبتللةالتي تنساب اليها منالمنازل والمتاجر والورش والمصانع الخ . . خصوصا ان معدل استهلاك المياه قد واكب زيادة عدد السكان ثما جعلنسبة كبيرة من هذه الجور تصل مرحلة الاشباع وبالتالي تصبح غير قادرة على تسريب المياه المبتذلة التي تصل اليها مما اصبح يشكل مكرهة صحية خطيرة كما آخذ يهدد مصادر المياه الجوفية والسطحية .

وبما ان الحل العلمي الحديث لهذه المشكلة في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم هو انشاه شبكات مجساري حديثة ومحطات تنقية تابعة لها وبما ان كلفة هذه الشبكات هي مرتفعة جدا بالنسبة لامكانيات البلديات التي تحتاج اليها فقد ارتؤي ان تأسيس صندوق للمجاري تعود اليه كآفة العوائد التي تتأتى من تطبيق النظام المقترح الأمر الذي سيؤدي الى تجميع مبلغ من المال يكون نواة لاية مخصصات بلدية او حكومية او قروض محلية او اجنبية ترصد لتنفيذ مشروع شبكة المجاري .

قانونرقم ( ) لسنة ۱۹۷۲

# قانون المحاري العامة في منطقة بلدية اربد

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريسخ نشره في الجويدة الرسمية .

المادة ٧ \_ يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المحصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

البلكيسة

الشخص المسجل باسمه العقار أو المتصرف فيهاو الذي يتولى إدارته أوالاشراف المسالسك عليه وتشمل وكيل المالك ووصيه ودليسه والقيم

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول١٩٧٢

تمانونية رقم (٤) ١٩٧٧ البند (٥)	ع. ع. انظر قرار اللجنة الريع عالم الثرخ في ١٢/١٦/	مجلس النواب المجلة القائمة المجلة القائمة		141	
المادة ٣ – لا يشمل هذا التحديل الاجازات الدراسية التي تحت الموافقة عليها قبل تاريخ العمل به .	الخدمة التي يقضيها للوظف التابع للتقاعد في الجازة الحال المادة (٥) من القانون الاصلي يشطب عبارة (في دراسية او ) الواردة في الفقرة (ز) منها . كامل ام براتب مخفض ام بلاراتب .	ملحوظات لمجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٧ المادة المعمول بها الآن المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	ح : موافقون. ووفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس طيــــــــه وبالصيغة التي سيرفع فيهــــا الى بجلس الموقر 8 .	الرئيس مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المسلمفي لسنة ١٩٧٢ . هل يوافق المجلس عليه كما ورد مكومة ؟	
	نص الفقرة (ز) من المادة (ه) ز - الخدمة التي يقضيها الموظه دراسية او في بعثة علمية كامل ام يراتب مخفض ام	EL .	الجميس : موافقون . ووفيا يلي نص الم الاعيان الموقر و .	السيد الوثيس مشروع ة من الحكومة ؟	

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

**o** \_

القانون المؤقت رقم ٥٨ قانـــوناضافي لقانون امراض الحيو اناتلسنة ١٩٧٢ هل يو المق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : •والمقون .

السيد الر ثيس

وفيها يلي نص القانون كما وافق المحلس عليه وبالصيغة التي سير فع فيها الى مجلس الأعيان الموقر ،

الاسباب الموجبــة

كانت مديرية البيطرة والصحــة الحيوانية تستوفي رسوما بيطرية عن الغذاء المعروف باسم (السيرلاك) على اعتبار أن هذا الغذاء مكون من الحليب الجـــاف فقط غير أنه عند اجـــراء التحليل لمكونات هذا الغذاء تبين أن معظمهمن المواد النشوية ويدخل الحليب في تكوينه ويخرج من كونه حليبها السيد الرئيس : وكذلك ولكي تصبح الرسو مالمستوفاة سابقا عن بعض المواد دات الأصل آلحيو اني قانو نية وجد من الضر وري وضع هذا القانون الأضائي .

قانون مؤقت رقم ( ۵۸ ) اسنة ۱۹۷۲

قانون اضافي لقانون امر اض الحيوانات

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت(القانون الاضافي لقانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٧٢ )

ويقرأ مع قانون امر اض الحيوانات رقم (٣٩) لمسنة ١٩٥٤ المشار اليسه فيما يلي بالقانون الأصلى كقانون واحمد ويعمل به مسن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

171

المادة ٢ ــ أ ــ يعتبر استيفاء رسوم استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات الذي تم بمقتضى النظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ قانونيا .

ب ــ يعتبر استيفاء رسوم البيطرة عن غذاء السير لاك وما شابهه في النركيب قبل نفاذ هذا القانون قانونيا .

المادة ٣ ــ لا تسري احكام هذا القانون على الرسوم المحكوم باستر دادها قبل نفاذه .

المادة ٤ ــ رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والزراعة والعدل مكلفو نبتنفيذ أحكام هذا القانون.

القانون المؤقت رقم ٥٧ قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة .

الجميع : موافقون

و وفيها يلي نصالقانون كماوانق المحلف عليسه وبالصيغة التي سيرفع فيهسا الي مجلس الاعيسان

مجلس النواب انظر قرار اللجنة القانونية رقـــم (٤) الثورخ في ١٩٧٢/١٢/١٢ البند (٨) المسول يها الآن But the state of the

اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

السيد ناثب رئيس الوزراء وزير الداخلية

> السيدالمقرر: اي نعم.

> > السيدنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية معالي الرئيس

السيدالمقرر:

ارجو معالي الرئيس واعضــــاء اللجنة ان هـــا القانون له ابعاد اكثر من الابعاد القانونية واللجنة كنا ننتظرمنها ان تدعـــو الوزير المختص اللـي هو وزير الداخلية حتى نشرح لها ونوفر على المجلس النقاش في هذا الموضوع فارجو ان يؤجلهذا والوزارةالمختصة. الموضوع وتوفر على المحلس الكريم الكثير من المشناقات السيد الرئيس:

> هل يوافق المجلس على التأجيل ؟ الجميع : موافقون.

------السيد المعايطه نائب الكرك

يا معالي الرئيس ارجو ان تنبسه على الوزراء ومقرري اللجان ان يحفظــوا درسهم ، ترسل لحم الاوراق ويعطلوا المجلس. السد الرئيس: طيب.

فرار رقم (۲)

اجتمعت اللجنةالقانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ برثاسة معالي رئيس

والفضيلة والعطوفة والسعادة السادة بيشاره غصيب، سابا العكشه، يعقوب معمر ، عبد الوهاب المجالي ، عبد الباني جمو . رزق البطاينة .

ونظرت في مشر وع قائون معدل لفانون تسوية الاراضىوالمياه لسنة ٩٧٢ المحال عليها من قبلانحلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه بحضورعطوفة مديسر الاراضي والمساحةقررت قبوله مع اجراء التعديلات التالية :--

(١) الفقرة (٥) من البند رقم (٤) من المادة (٩) المعدلة بالمادة الثانية من هذا القانسون تحذف و الأهمال أو ۽ .

(٢) البند ٦ من المادة (١٨) المعدلة بالمادة (٣) من هذا القانون يضاف حرف (و) قبل كلمة ( اذا ) وتضاف عبارة ( او ينفل الفرار بـــواسطة دائرة الاجراء عند الاقتضاء) بعد عبارة ( الحجسر الاجرائي)وتوصي المجلسالكزيم بالموافقة على قرارها.

اللجنة القانونية عضو (مخالف) عبد الباقي حمو

. تفضل بااستاذ جمو ..

الأستاذ جمو فائب عسان التعديل اذا اهمات اي طريق او اي جزءمنها واقعة خارج الحدود البلدية أو التنظيمية للبلديسات هذه الطريق تصبح ان كانتْ في حدود البلدية للبلدية وان كانت خارج الحدودالبلدية للدولة الخزينة ، الواقع ألا اعتبر هذه علية غير صعيحة لان هنسالك بعض البلديات تقدم على استملاك وإجهة املاك الناس لم تقطع جزءاً صغيراً امنها أم تسجل ما تبقى من بمسل

かられたか

الواقع ان الاستملاك اوالتمليك يتم بمسوجب

القانون اعتبر ان القانون اذا صدق بهذه الصورةاعتبر

أن ملا القانون لايحقق العدالة الموضوع الذي اشرت

اليه ليس موضوعي انا شخصيا او موضوعا يتعلق

بفرد حتى بعالجه دولة الرئيس فيجب ان يكـــون

هناك قانون يحفظ حقـــوق المواطنين وليس حقوق

أفراد الذي اعنيه ان هناك أحد المواطنين له أرض

جاءت التسوية و فتحت طريقا في ارضه ثم جاءت

البلدية بعد فترة وفتحت طريقا اخرى بجانب تلك

الطريق فبأي حق تستملك البلدية قطعة اوجزء من

ملك مواطن طبعا سيكون بموجب قانون ولذلك هذا

القانون يجب ان يتسم بالعدالة فعندما تستملك البلدية

جزءاً آخر من ملك مواطن فمن العدالة ان تتم الصفقة

بالمقايضة بان يعطى صاحب لملك الطريق السابقة التي

المتنحت في ملكه دون مقابـــل الطريق التي تفتح

مرة ثانية دون مقابل لانها أقل من الربع اما النــــا

نستملك بموجب القانون واجهة ملك مسواطن ثم

نفتح طريقاً آخر في ملكه خلف الطريق القديم الملغي

ويباع هذا الجزء الاخر دون ان يبقى له ممر على

الشارع هلمه العملية لانها عمليا تقع كثيرا وللماك يجب

ان تكون هناك اشارة انه اذا فتح طريقان في ملك

شخص واحد فتجوز القايضة الاتفاق ممكسن سعر

المتر في الطريق الملغي يكون اكثر من ثمن المتر في

الارضالتي فتحت فيهاالطريق يحدداهاه تكون مقايضة

التنظيم سواء في الداخل أو الخارج وهذا في قانون

الاستملاك هذه الناحية التي تفضل بها الاستاذ قسل

تكون واردة لكن هذه ينظمها قانون تنظيم الملث

وليس قانون الاستملاك لكن هنــــا جاء هو جاء في

حليثه حادث وأعطى مثلا لكن لو فرضنا ان الخذا

الاستاذ يتحدث في الواقع في تنظيم المدن في

السيدنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

من أرض انسان من طر فها طريق .

مجلس النواب الواجهة لغير صاحب الملك بدعوى او بحجة انه دفع سعراً اعلى ولهذا ينضح لنا الاعتداء الذي يقع عــــلى صاحب الملك انا اقول اذا كان هناك طريق مفتوحة في ملك احد المواطنين ثم اهملت هذه الطريق و فتحت طريق اخرى بجانبها وعسلى ملك نفس الشخصان تجاز هناك عملية المقايضة بأن تعطى الطريق القديمةالتي فتحت أصلا من أرضه مقابل الطريقاليي افتتحت او فتحت مجدداً اما ان تسجل هذه الطريق للبلدية بعد ان اقتطعت من غير تعويض فهذه عملية غير عادلة .

#### دولة رئيس الوزراء وزير السدفاع

ياسيدي مثل هذه العملية عندما تتم في الاصل بأن تؤخذ طريق من ملكانسان تؤخذ بموجب القانون وهو الربع القانوني الذي تأخذه البلديات وتسدخل البلدية نحسينات كثيرة وما يصرف بشوارع وشرفية وارصفة وتحسين هذه الارضقد تكون قيمتهاعندما تؤخد عشرة دنانير للدونم لما نأتي ونضطر لتعديسل المخططات ضمن المصاحة العامة قيمة هسلمه الارض ارتفعت الاصل فيها ان تعوض لصاحب الملك اذا كانت تضر بملكه واذا كانت المصلحة من حيث حجم الارض او من حيث مساحتها متفقة مع هذا الاساس اللَّذي هو صاحب الاولوية فيها لكن بالوضع الجديد ايضا تعالج ضمن القانون ضمن المصلحة العامة واذا ميستطيع سماحة الشيخ ان يقدمها لنا ونحن وايساه في يحقيق الحق وازالة اي ظلم بأي انسان .

### السيد الحشمان فاثب السلط

الواقع ان الاخوانكل منهم ذهب لشتى الطرق الراردة هنا هي الطرق المرسومة على حرائط دارّة الاراضي وتصدقت نهالنا وجدول الحقوق اصبحنهائي

فيها ، هذه الطرق اذا اهملت او اصبحت غير ذات نفع اذا كانت داخلة مناطق البلديات تعود للبلديات وفيالخارجتعود للدولةفأيطريق تفتح بموجبقانون الاستملاك يؤخد منها الربع القانوني مجانا وليس لها علاقة بألأضرّ ار أبداً . السيد ناثب رئيس الوزراء وزيرالداخلية

الذي قاله الاخ المحترم هو الوارد في القانون هنا هذه الطريق اصبحت بموجب جدول الحقوق ملك الدولةاو للبلدية فالمتصرف فيها لايكون بأن نعيدهــــا لصاحبهااولانعيدهاانما هنالك أصول لضم هذه النتف وبيع هدهالنتف بطبيعةالحال يطبقعلىصاحبالارض المجاورة او على غيره ليست القضية قضية انه بمكن ان يتضر رصاحب الارض التي اخدت منه في الاصل ابداً. السيد الرثيس

مارأي رياض بك

السيسند المفلح ناثب عمان ورثيس اللجنة القانسونية

هذه اوضحها معالي الوزير . قضية واضحة في الأساس جميع النزاعات فصلت عندمـــا اعلنت التسوية وثبتت هذه الحقوق والسنداتالتي يحملهما الشخص ، لا يحمل الا مساحة ارضه الحقيقية عشرة دونمات او عشرین دونم ، وهذه الطریق عندمسا كانب حارج منطقة البلدية وخارج منطقة التنظيم، في منطقتين كانت ملك للدولة واما قضية الاستاذ التي اوضحها بالفعل للجنة هي تختلف من حيث هذه المسائل ونحن نرجو دولة رئيس الوزراء ان يعطيها حلا خاصاً لانه تلغي هذه الطريق بسبب الاهمال والآن البلدية تريدأخذ طريق ثانية من ارضه ولذلك معالجتها بشكل خاصهي بالفعل عادلة اما المتعرض لجميع ما جاء یکون امر مزعج ویوجب الفوضی وامر من ناحية ثانية لمن تعطى الطريق .

الاستاذجمو فاثب عمان الاستاذ جمو ناثب عمان

الجلسة الر ابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

من المنتصف وليس من الطرف .

السيد نسائب رئيس الوزراء وزير الداخليسة

لو فرضنا ، لااستطيع ان اضع في القانون كل حادثة كيف ستصيرانا أضع قواعد عامة وعندها نظام ، أوقانون التنظيم هو الذي يحدد هذه الاحوال لو فرضنا اخدنا من المتصف اندفعنا خمسة امتار وخلينا هذه في الجانب المثالي واخذنا الطريق هذه من هنا ، هل تقفر به لموق الطريق وتملكه أرضه مــــن جديد [ ] . . القضية الآن هي تتعلق بالننظيم ومــــا التنظم ، كل قصة لها وضع مختلف .

السيد الخشهان نائب السلط

الطريق لما تفتح اثناء عمليات التسوية من أي كانت في الو اقع هنالك في تعويض وقانون التسوية عالج هذا الامر وتوجد لجنة ومن ثم مأمور التسوية يقدر مقدار التعويض وانهى الموضوع هذا

السيد الرئيس

تفضل يا بشاره بك. السيد مصيب نائب السلط

المذكور عن الارض التي يعطي عنها التعويض لكن البلدية او القرية تأخذ الربع بسدون تعويض معنى هذا لما الحكومة تعتبر ها ملك الخزينة أو ملك الامانة او ملك البندية معناه أنها تأخل حقمًا ليس لما وزيادة لماذا تعود على الحزينة بخاطري أنا ا ا انًا من اعضاء اللجنة القانونية, ولكن كما قال

الاستاذ يحب اعادما .

عليوانق المجلس على المشروع كما اقر ته اللجنة ؟

و وأبيا يلي نص المشروع كما والمن المجلس عليه وبالصيغة التي سير فع فيها الى مجلس الاعبان الموقر ،

انظر قـــرار اللجنـــة القانونيـــة رقـــم (٦) المـــؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦

نص البند ٦ من المادة (١٨) ٦ – اذا لم يتقدم المر ايلية سوى واحدواذا كانت النتف لا ي

الفرقاء والثالث يتنخبه المسدر او اللفوض من قبله وفي حالة المنافرة عين الخيرين من قبل الفرقاء المنافرة المنافرة

عندند رقمة الارض لتلك ال ملكا الحكومة اذا كانت وا خارج المناطق البلدية وملكا ا

- أذا أهملت أية طريق

المادة ( ١٨ ) ورد ناقصاً بحيث أغفل درج جميع العبارة التي تلي كلمة ( الثلاثة ) كما هي واردة في البند (٦) المضاف بموجب المادة (٧) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٤ ــ قانون معدل لقـــانون تسوية الاراضي والمياه – المنشور في عدد الجريسلة الرسمية رقم ١٧٧٨ تاريخ ١/١/٤/٨ بما

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

الأسباب الموجبة

المادة ٩ ــ لما كانت اجر اءات الغاء وبيع الطرق المهملة مطولة، ولا ضرورة تستدعي سلوك هذه الاجر اءات

المادة ١٨ ــ ألغيت المادة (١٨) من قانون تسوية الاراضي والمياه الاصلي بالمادة (٤) من القانون المؤقت رقم

المرجوة ، واختصاراً لهذه الاجراءات .

لمجلس الوزراء ، وكما هو وارد في مشروع التعديل المرفق .

خاصة وان عمليات الالغاء والبيع لا تتم الا بعد احداث طرق تنظيمية تفي بالغرض وتحقق الغساية

للمجلس البلدي أن يقرر الغاء تلك الطرق المهملة اذا كانت واقعة ضمن حدود منطقته دون الرجوع

(٥) لسنة ١٩٦٧ ــ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه ــ المنشور في عدد الجريدة الرسمية

رقم ١٩٧٨ تاريخ ١٩/١/١/١٦ والذي أصبح فيما بعد قانوناً دائمياً ، الا ان نص البند (٦) •ن

لَذَلَكُ فَقَدَ ارْتُوْيُ تَعْدَيْلُ قَانُونَ تَسُويَةَ الْارَاضِي وَالْمَيَاهُ رَقَّمَ (٤٠) لَسَمَّة ١٩٥٢ ، بشكل يجيز

قانون رقم ( ) لسنة ۱۹۷۲

استوجب وضع مشروع القانون المرفق لاكمال النقص الذي وقع سهوآ .

# قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ — يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع قانون ﴿ تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار آليه فيها يلي بالقانون الاصلي وتعد واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ ــ تعدل المادة ( ٩ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند ( ٤ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي: ـــ ٤ \_ أ \_ اذا اهملت اية طريق او اي جزء منها واقعة محارج الحدود البلديسة او التنظيميسة لليلديات جاز لحبلس الوزراء ان يقرر الغاء هذه الطريق او ايجزء منها وتعبر عندلد رقبة الارض لتلك الطريق او اجز اؤها الملغاة ملكا للحكومة .

李二十 4

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

السيد ابو الراغب نائب عمسان اللبعنة السيد رياض المفلح وح

لو افترضنا ن ارضا استملكت في سبيل طريق وكان صاحب الملك له ارض على يمين هذه الطريق ثم جاءت البلدية وقررت ان تنقل الشارع مترين مثلا فسيبقى المترين الفارق على اليمين ولنفرض ان صاحب الارض باع حينداك الارض وثم هذه تصبح ملك للبلدية لو افترضنا اننا ارجعنا هذه الفضلة الى صاحب الملك الدين اشتر وا هداه القطعة ، مثلا في باصحاب الملك الدين اشتر وا هداه القطعة ، مثلا في تبيعها بسعر معقول جدا بالسعر اللدارج اما صاحب عشرين دينارا وهو يساوي دينارا فهذا يصبح تحكم الن هذا القانون هو عادل وفي قضايا كثيرة انا كنت عضوا في امانة العاصمة ستسنوات ومر على قضايا كثيرة . هذا فيه مصلحة وفيه تحكم لصاحب الملك .

السيد الخشمان ناثب السلط

خلص مو انقین .

الاستاذ جمو ناثب عمان

لي كلمة فقط ، القانون طبعا يؤخد بالآكثرية هذا انا لا عترض لما يقرر بالاكثرية ، خلصنا ، انما انا ابحث موضوعا والاخوان يردون علي بموضوع آخر ، صوتواكما تشاؤون .

قرار رقم (۷)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩/١٢/١٦ برثاسة . معالي رئيس

اللجنة ألسيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعطونة والسعادة السادة :

بشاره غصيب، سابا العكشه ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب المجالي ، عبد الباقي جمو ، رزقالبطاينه.

ونظرت بالقانون المؤقت رقم(٥٦) لسنة ٩٧٢ قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امسانة العاصمة المحال عليها من قبسل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بعد اجراء التعديل التالي عليه وهو:

الفقرة (أ) من المادة (٣) المعدلة بالمادة (٢) من هذا القانون تحدف عبارة و لمدة عشرين سنة ...

الى آخر هذه الفقرة » ويستعاض عنها بعبارة (لمدة خسة عشر سنة ابتداء من ١/١/١٧٩ وتعتبر جميع الاجراءات التي تحت بموجب هذه الفقرة ملغاة ».

وتوصي المجلس الكريم بالوافقة على قرارها .

بيد الباقي جدو الماليات بشاره غصيب

مخالف في فر ض هذه الرسوم .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

قانون المجاري العسامة اعتبر من ١٩٦٤/١/٩ ووضعت نسبة من الضرائب على العقارات بالنسبة لبدل الايجار وقسم كبير من البيوت والعقارات دفعت هذه النسبة فليس من العدل ولا من الانصاف ان نساس يسلم من هذه الضرية واناس آخرين بدفعوها فجاء القانون هذا التعديل ، لدفع ٤٪ لأن هنالك الترامات وارتباطات بشأن الاتفاقات حول قرض الامانة ، ما كان مدار بشأن الاتفاقات حول قرض الامانة ، ما كان مدار بحث ، ولشكر الخيلس الكريم الذي مجاوب معالسية

東方 中下の

ان کل بیت او کل عقار یجب ان یدفع هذه الضريبة لمدة عشرين سنة بصرف النظر عن ابتداء المدة انما المدة لاول مرة من ١٩٦٤/٤/١ لو كــان فرضنا واحد يريد ان يبني بيتا بعد عشرة سنوات -يجب ان يدفع هذه الضريبة لمدة عشرين سنة لو بدأ من الشهر الثاني ١٩٧٣ مييداً بعشرين سسنة مثل ما بدأت انا الذي كان أبيتي مبني سنة ١٩٦٤ ودفعت ادفع عن عشرين سنة ودو كذلك يدفع عن عشرين لا تنتهي هذه المدة وللملك ارجو ان تبقى المادة كمـــا كانت عشرين سنةاتما لازالة تخوف النواب المحترمين على ان لا تطبق هذه النسبة الجديدة عن الفترة الواقعة ما بين ١/٤/ ١٩٦٤ الى ١/٢/٤/ على العقارات التي قامت بدفع المساهمة عن تلك المدة . السيد المفلح رئيساللجنة القانونية

طلب التعديل عادل وأبعاد مــــا وضحه معالي

الاستاذ جمو ناثب عمان محثنا واتفقنا على ...

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية واحد يدفع وواحد لا يدفع.

السيد المفلح رئيس اللجنةالقانونية

لا يا سيدي، خليني اوضح لك عدالة القانون المعمول به سنة ١٩٦٤ الليسنة ١٩٦٩ طبق علىالبيوت

القائمة ، لاحظت ، مدة الخمس سنوات التي اشار لها ذلك القانون : عبْدَئْدُ البيوت التي اقيمت بعد سنة ١٩٦٩ هذه لما تتناولها الخمسة سنوات الاولى فمسن أجل ان تؤخذ هذه الضريبة من كل بيت لم يدفسع الضريبة السابقة تناول البيوت التي تحدث بعد سنة ١٩٦٩ وهكذا ولذلك هي قضية تعبير وللعدالة حتى

تصيب كل بيت عشرين سنة فقط . كان الاول يصيب التعديل البيوت التي دفعت هذا رفعناه عنها بهذا التعديل .

(ضجة)

السيد المقرر

يكون ميز بين اثنين ، يعني واحــــد ملاك في ً سنة ١٩٦٤ الذي دفعاستفاد والذي لم يدفع لم يستفيد. السيد ناثب رئيس الوزراء وزير الداخلية

لا ، سيدنع . ستعو د عليهــه ، لا يا سيـــدي

السيد المقرر

ارجع عايه بالمعدل السابق

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخليـــة

جاء من المالية الواقع اشكال لما نغير من ثلاثة الى اربعة وهذه نتيجة دراسة دقيقة جدا يعني الذي لم يدنع في الاصل سيدنع ,

سيح يا سيدي ، اذن لمساذا لا نعملها على العقارات المقامة من ١٣٤١٤.

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخليسة التي دفعت سلمت والتي لم تدفع ستدفع ...

السيد المقرر

ربما واحد اشتری بیتاً . . . السيدناثب رئيس الوزراء ووزير الداخليسة

الدفع على العقار وليس على الشخص ، كاثنا

من كان : انما هنا سيدفع الشخص . هنساك بعض الاشخاص حتى الآن لم يدفعوا سيدفعوا . اما انت اتيت قلت اعفيت اصدرت قانون عفو عـــام على الضرائب عن كل الاشخاص الذين لم يدفعوا فأكون انا الذي دفعت وانصعت للقانون اما الثاني فلم يدفع.

السيدرئيس الوزراء ووزير الدفساع واضحة يا ابو هاني .

السيد المقرر

سيدفع ٣٪ وبعد ذلك ٤٪.

الاستاذ جمو ناثب عمان

اقترح تأجيل المحث. (اصوات: تأجيله)

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخليسة

لا، لا، لا لزوم السيد بو العز ناتب معان

اقترح اعادته الى اللجنة القانونية . إ

السيدايو الراغب فائب عمسان المساد المساد

اثني على رأي الإخ والترح اعادته الماللجنة.

السيد الرئيس

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

عندنا اقتراح ، هل يو افق المجلس على تأجيل القانون .

السيد المفلح نائب عمسان

التأجيل لا يضر الجهة المعينة لأنه قانون مؤقت وفي التأجيل تركيز على وضع ما .

السداار ثيس

اذن هل يوافق المجلس على التأجبل واعادتــــه الى اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمحلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٢١/١٢/١٦: برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور إصحاب المعالي والفصيلة والعطوفة والسعادة :

بشاره غصيب، سابا العكشة ، يعقوب معمر عبد الوهاب المحالي ، عبد الباقي جمو ، رزق البطاينه.

ونظرت في مشروع قانون هيئة وادي الاردن لسنة ٩٧٢ المحال عليها من المجلس الكريم . وبعــــد لدراسته وتدقيقه قررت تمبوله كما وردمن الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

\_ محالف وسايدي رايي في المجلس -

ليس لدي اعتراض مع احترام مبدأالتخصص في ميادين العمل والانتاج او ان تقوم مؤسســـات الغاية من قيامها القيام بمشروع معين او عمل معين ، لكن هذه الهيئة هيئة وادي الاردن كمــــا يبدو لي من قانوتها تقوم باعمال اكثر من التخصص . تقوم باعمال معظم الدوائر والوزارات كما جاء في المادة ــ ٤ ــ والمادة ــ ١٢ ــ من هذا القانون .

المادة ــ ٤ ــ تقول : تتولى الهيئة مسؤوليـــة تنمية وادي الاردن اقدصاديا واجتماعيا ولها ان تقوم بالانشاءات والاعمال الضرورية لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك اصلاح الاضرار التي الحقت بالمنشآت العامة والخاصة ودراسة وتصميم وتنفيذ مشاريسع الري والزراعة ومياه الشرب وتنظيم المدن والاسكان وشبكات الطرقوالمواصلات والكهربساء وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وانشاء المرافق العسامة ومراكز الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليميسة والسياحة وغيرها .

وتقول المادة ــ ١٧ ــ و . . . ولما ان تشتري وتستأجر وان تمتلك الاموالالمنقولسة وغير المنقولة وان تبرم العقود وان تقيم الدعاوي القضائية باسمها وان تنيب عنها احسد موظفي النيابسات العامة في الاجر اءات القضائية وان تعين وكيلا خاصا بهــــا .

انا برأيي ان هسده الهيئة تقوم باكثر اعمسال الوزارات والدوائر في هذا البلدطبعا استنسادا الى خطة التنمية ، انا ليس لي اعتراض ايضا على خطة التنمية وان كنت لا اعرف عنهسا شيئا ، شألي في ذلك شأن جميع اعضاء السلطة التشريعية وقسد سئلت اكثر من مرة عن بعض الجوانب في خطسة

التنمية حتى من بعض اعضاء الوفود الدين حضر وا المؤتمر كما تلقيت رسائل من الحارج تستوضعني عن بعض جوانب خطة التنمية كما طرح على سؤال من بعض اعضاء الو فو د الدين حضر وا المؤتمر قو له لي : ما هي ضماناتكم في تنفيد الخطةوعمر ها ثلاث سنوات وانتم في حالة حرب مع عدو همه التوسع وضرب بعرض الحائط بكل قرارات الامم المتحدة وتنكـــر للرأي العام العالمي وطبعاً كنت عاجزاً عن الاجسابة عن كل هذه الاسئلة والاستيضاحات ، وهناك مثل دارج من امثلةالفلاحين في قرانا يقول : مدرجليك على قدر غطاك ، والذي اخشاه ان يكون ابراز هذه المؤسسة او غيرها من المؤسسات هو على حساب هدم مؤسساتنا القسائمة الثابتة الاركان والتي تقسوم بواجباتها وفق احكام القوانين المعمول بها : ارجو ان الفت نظر مجلسكم الكريم الى هذه النساحية ومن هنا جاء مبدأ تحفظي في الامر ، اضع هسدا 

هذه الهيئة تقوم مقسام الدوائر والوزارات .

السيدرثيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

اصحاب المعالي والاخوان الزملاء

الحقيقة الهيئة انشأت لغرض محدد وهو تنفيذ خطة انماثية اجمّاعية اقتصادية اعمارية في الاغـــوار الهيئة ورثيسها هو من الساطة التنفيذية واكــــــرهم منتدبين انتداب من مختلفالوزارات والدوائر المعنية ليكوئوا فيالميدان وينفدواعملا متناسقا متوازنا بهدف محدد لانه اذا تركنا وزارة البلديات تعمل على علمة وتركنا السلطة سلطةالمصادر تشتغل على حدة والتربية

والزراعة والادارة تشنغل بدون مخطط متكاملاؤكه للاخ انه ستظهر اخطاء ونواقص كثير وتضمارب وتعارف انما هذه وضعت في خطة التنمية ووجد ان يجند الموظفون المعنيون المختصون من كل وزارة او دائرة ليجمعوا في صعيد واحد لينظروا الخطة من مختلف جوانبها لينفذوها هناك على الخطــة نفسها تعود لمجلس التخطيط ورثاسة الوزراء وامسا قول عطوفة الاخ بان الحطة على قد فراشك مدرجليك اؤكد له ان هذا الشيء كان هدفاً امامنا وان الحطة بابعادها المائية وبمخصصاتصها ستعرض على المجلس الكريم من خلال موازنة النولة وسيظهر أه انسا مدينا رجلينا على قد فراشنا وناقص شوية وان الاموال المتعلقة بهذه الحطة هي ملتزم بها من دولة شقيقة وصديقة ومن الاستثمار المحلي ورأس المسال

السيد الرئيس

يعنى هيئة مشتركة من كافة الدوائر. السيدرفيس الوزراء وزير الدفساع

من جميع الدوائر والمادة ( ١٧) تختارالوزارة او الدائرة او المؤسسة التي تكلفها الهيئة بتنفيا اي مشروع او عمل مديرا لللك المشروع .

الوزارة المعنية والدائرة المعنيسة والمؤسسة هي تضع جنو دها في الميدان فقط وضعنا نوع من الضبط والربط ومن الادارة الموحدة لنصل الى عمل ينفسك بوقته وبمراحل ومواعيده .

السيد المفلح نائب عمان

الهيئة المعنية في هذا القانون او هذا المشروع لم تكن جديدة ، هي بحكم المؤسسات التي اقست في هذا البلد وانخذ المجلس قرار مبدأ تأسيس مؤسسات

لتستقل وتقوم بادارة وتوجيه وتنميةفي اي موضوع سيضل اليها. والهيئة لو اديالار دنهي حصيلة وظائفها من وظائف سلطة المصادر الطبيعيةومن الرواقد ومن غير ذلك وكاثت سلطة المصسادر الطبيعية محصور عملها في قناة الغور الى الجهة الغربية والهيئة توسعت اعمالها الى الجهة الشرقية من القنــــاة الاراضي التي لا لتمكين الحطة التي اشار اليها جلالة الملك في خطاب العرش وبارك المجلس في تأييد الخطة هذه وايدهــــا واللَّالَكُ مِن اجَلَّ تَنفيلُ مَا بَارَكَ فَيَهُ الْحِلْسُ هُو هَــــَا المجلس لتنفيد الحطة .

رأس المال الذي تفضل عنه حضرة الزميــــل وقال ان هذا لا نستطيع ان ننفذ الحطة الا على اساس ثابت ، مبنى على اساس دعم من الحكومة ، مبنى على اساس اقتراض من مؤسسات اجنبية ، مبني على اساس تبرحات ستقوم الجهات التنفيدية او السلطة التنفيذية في هذا البلد للحصول عليها وسيتم الحصول عليها تدريجيا الى ان تستكمل وارجو ألله ان يحقق الحطى وتنفيد هذه الحطة

السيد وزير الثقافة والاعلام

معالي الرئيس

سعضرات النواب المحترمين

فها يتعلق الاعلام الحطة التمية الثلاثية انا اعتقد أنه لم يجر اعلام لاي مشروع مثلما جرى للطسة التنمية الثلاثية ثلاثة أيام كان البث مباشرا من مدينة الحسين للشباب حيث عقد المؤتمسر سواء كان في التلفزيون او الاذاعة وصحفنا الاردنية المحلية غطت جميع جوانت هذه الحطة ، الصحافة الاجنبية سواء كانت في اوزوبا او اميزكا او آسيا غطت هذه الخطة

各当中上名

145

وفي اروقةهيئةالامم المتحدةوالجهات المعنية بالاقتصاد ايضا وزعت معلومات هذه الخطة هنسالك مجمل مفصل للخطة سأرسل منه نسخا كـــافية الى المجلس تتح لهم الفرصة ان يشاهدوا التلفزيون او يستمعوا الاذاعة او يقرأوا الصحف المحلية .

#### السيد العوران نائبالطفيلة

لقد ازال دولة الرئيس المخاوف التي كانست تساور الزميل من ان استفلالية العمل في الغوريخرج عن اجهزة الدولة وطالما دولة الرئيس اكد ان الدولة مازالت مشتركة في اجهزتها كاملة وبما ان المبالغ التي تستوجب عمل قناة الغور وغير قنـــاة الغـــور هي مساعدات من صديقة وشقيقة وغير هـــا وغير همـــا فلاغضاضة على المشروع ولا على المجلس ان وانق او صادق عليه .

#### السيد الحديد فالب عمان

موافقين عليه .

#### السيد البطاينه نائب اربسد

يبدو لي ان معالي وزير الاعسلام يخلسط بين الاعلام ومسؤوليات وواجبات وصلاحيات هسذا المجلس ، يقول معاليه بأنه قد غطت وزارة الاعلام خطة التنمية ، انا ليس مأخذي على وزارة الاعلام انها غطت او ما غطت خطة التنمية ، أن حديثي في المحلس : هو من صميم اعمال السلطةالتشريعية ، هذه الحطة الآن تفرز لنا قُوانين ، كان المفروض بسأن هذه الحطة قبل ان تبدأ تفر ز القوانين ان تعرض على هذا المجلس وتأتي الحكومة بها قبل ان تقدمهـــــــا الى 

رأيهم فيها ولا غضاضة على الحكومة اذا كانت هي قد الخدُّت موافقة المجلس على هذه الحطـــة ، اذ في تأييد المجدس سيكون بالتالي دعما وتعزيزا لهذه الخطة لكن ان تنفر د هذه الحكومة وبعض الاشقاء فيوضع خطة هي الآن بمثابة خطة اصبحت تفرز لنا قوانين واصبحت خطة ثابتة ولا يعرف هذا المجلس عنهــــا شيئًا ، هذا شيء وما يتحدث عنه معالي الاخ وزير الاعلام شيء آخر .

#### السيد رئيس الوزراء وزيرالدفاع

#### معالي الرئيس

ارجو ان اوضح بدوناي غموض بانالحكومة عندما تشرفت بثقة جلالــة الملك تقدمت ببيامـــا الوزاري وكان من اهم جوانبه الحطة وقد فتحالمجال لكل زميل وكل ناثب ان يقول ما يشاء حول هذا الامر وقد نالت الحكومة الثقة مبنية باحد اركانهما على موضوع الخطة ، خطة التنمية للسنوات الثلاث، والحكومة ايضا ترحب من خلال موازنة الدولة ان يبحث هذا الامر باي تفصيل براه الزميل ويراه المجلس الكريم لاننا نؤمن بمشاركة ومسؤولية وواجب هذا المجلس في كل أمر يتصل بمصلحة البــــلد ومصلحة الدولة واي مصلحة من مصالح المواطنين.

#### السيد البطاينه تاثب اربد

عندما تقدمت الحكومة الى هذا المحلس ببيانها الوزاري ونالت الثقة على اساسه لم تقدم لهذا المجلس خطة التنمية ، هي ذكرت مجرد ذكر ، جاءت في البيان الوزاري على مجرد ذكر ، خطة التندية! فقــط وهذا في الواقع لا يعني انها تقدمت بحطة التنمية لهذا

#### السيد الخشمان نائب السلط السيد الخشمان ناثب السلط

الجلسة الرابعة من اللبورة العادية السادسة ٢٣ كانون أول ١٩٧٢

خلص ، انتهى الموضوع ·

اذن هل يو افق على المجلس مشروع قانسون

و وفيها يلي نص المشروع كما وافق المجلس

هيئة وادي الارذن لسنة١٩٧٢ كما ورد من الحكومة ٢

عليه وبالصيغة التي سير فع فيها الى مجلس الاعيــــان

السيسد الرثيس

الحميع : موافقون .

الواقع وزارة الاعسلام تشكر على تغطيتهسا الموضوع من ناحية اعلامية كمجمل دون ان تدخل في التفاصيل ، نحن اليوم مجلس امة ، الكل منا يسأل ما هي المشاريع التي تتناولها التنمية وما رصد لها من أموال والجهة الممولة لكل مشروع ، فهذه الامور نحن مفتقرينحتي نقف عليها بحقيقتها .

السيدرثيس الوزراء وزيرالدفاع

ستقدم كلها .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون هيئة وادي الاردن

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون ( قانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٧ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في

المادة ٢ ــ يكون للكلماتوالعبا رات الواردة في هذا القانون المعاني المحصصة لها ادناهالا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك:

أ \_ تعني عبارة وادي الاردن: المنساطق الغورية في حوض نهر الاردن وتشمل المرتفعسات المتاخة لها والمطلة عليها واحواض الاودية الجانبية حسها هو مبين في المحطط الملحق بهــــذا.

ب. تعني كلمة ( الهيئة ) هيئة تنمية وادي الاردن المؤسسة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ ــ تؤسس بموجب هذا القانون هيئة تدعى ( هيئة وادي الاردن ) تتألسف من رئيس بمرتبة وزير وعضوية ثلاثة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس الهيئة بصفتهم الشخصية من داخل الجهاز الحكومي او من خارجه لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد .

المادة ٤ ــ تتولى الهيئة مسؤولية تنمية وادي الاردن اقتصاديا واجباعيا ولها إن تقوم بالانشاءات والاعمـــال الضرورية لتحقيق هذا الحدف بما في ذلك اصلاح الاضرار التي لحقت بالمنشآت العامـــة والخاصة ودراسة وتصميم وتنفيذ مشاريع الري والزراعة ومياه الشرب وتنظيم المدن والاسكان وشبكأت الطرق والواصلات والكهرباء وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وانشاء المرافق العامة ومراكز الحدمات الصحية والاجهاعية والتعليمية والسياحية وغيرها

المادة . \_ يعين رئيس الميئة بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء.

(中) 中下的

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

مجلس النواب

中山中に名

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون أوَّل ١٩٧٢

رأس المال ويطرح الباقي للاكتناب العام بمقتضى هذا القانون واذا بقيت الاسهم المطروحة كلها او بعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على طـــرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم التبقية بدون تغطية .

هذا النص المطلوب تعديله بموجب القسانون الجديد والمشروع تناول ناحية واحدة فقط في هذه الفقرة اذ حلف قضية المشاريع الصناعية التي يزيد رأسمالها علىخمسين الف دينار بمعنى آخر ان الشركات، الشركات المساهمة الخصوصية التي يزيد رأسمالهــــا على خسين الف دينار كان عتنع عليها ان تبقى بهذه الصورة والقسانون يوجب تحولمسا الىشسركة ساهمة عامة ، الآن نحن نطلب حلف هذه الكلمات الثلاث ونبقي على ناحيةشر كاتالامتياز التيبتوجب تحويلها الى مؤسسات عامة فيا اذا تجاوز . . . ني اي حال من الأحوال ، الواقع أسباب التعديل المقترح هي كالآتي :

من التطبيق العملي لمذا النص ادى الأمر الى تقبيد الاستثارات في مجال الصناعة وانصرافها الى عالات اخرى أقل أراق تنمية المتصادنا الوطي لاسباب منها :

أ \_ ان مبدأ الحسين الف ديتار لا يزيان عن رأسمال اي . . . . ريما متو سطة الحاجم ، يمعني آخر ان الخمسين الف دينار الآن أصبح لا يتناسب مطلقا مع تكاليف المشاريع الصناعية الصغيرة وليس الكبيرة ، في الواقع الة واحدة أو تركين الورافعة ربما يزيد احيانا قيمتها عن هذا الملغ وبالتالي اصبح قيد كبير على المشاريع الصناعية في الحقيقة عبلغ الحمسين الف دينار كان استقى بنص مشابه عندسا وضبع قانون الشركات عن قانون شركات التجسادة السوري الذي احد في الو اقع معظم قانو ننا عنه وفي ذلك الوقت

ب ــ ان المستثمر لا يقبل ان يضع نفسه تحت رحمة المساهم الذي يحمل سهما أو عشرة أسهم عندما يريد أن ينفذ المشروع او يتخذ قراراً مــن القرارات بمعنى ان هناك الكثيرين من المستثمرين ذلك لمحرد ان رأس المال تجاوز بدينار أو دينارين ميلغ الحمسين الف بالتالي الزمهم القانون بالتحول آخرين معهم ليشاركوهم بانخاذ القرارات في حين الصناعي لكي يستثمر.

. , ح ــ ان هناك تمييز واضح في حرية الاستمار شريكا لا يقيدها القانون بتحديب برأسمالها مها بلغ

المعروف قانون النجارة السوري وضع عام ١٩٥٠ يعني هذا الكلام من ٢٢ سنة واكثر وكأنتالاسعار، أسعار الآلات والأجهزة لا تتناسب اطلاقا مع مسا هي عليه الآن .

اللين يرغبون باستبار رأسمالهم ويحجمسون عن الى شركة مساهمة واضطرهم الى ان يسدخلوا ان هذا الموضوع ضروريومن مستلزمات المشروع

بين من يريد استبار امواله في الصناعة وبين من يريد استبَّار امواله في النجارة ، اذ ان رأسمال الشركـــة التجارية غير خاضع لأي قيد في الفانون يعني يمكن أن تؤسس شركة تجارية برأسمال مليون دينار ولا يلزمها القانون بالتحول الى شركة مساهمة فلماذا تطبق هذا الشرط أو هما الثيلا على الشركات الصناعية وهي اولى بالرعاية من الشركات التجارية بأن الشركات الصناعية تستثمر رأس المال في سبيل الصالح الوطئي وتستخدم ايدي عاملة وتنتج انتاجا مناشر اللبلاد فكيف نقبل ان يكون هذا القيد منطبقا على الصناعة ولا ينطبق على التجسارة ، ثم هنساك تتاقضا والمهنخا في هذا المفهوم ضمن القالون الواحد غييها فجد اثالش كةالعادية العامة الصناحية أو العادية المسودة المبناعية الى تضم شريكين فتط مق عشرين

السيدالر ثيس

ثم ان سياسة تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية تتعارض مع هذا المفهوم الموجود في القانون حيث أن الممول الأجنبي الذي يريد أن يوظف امواله في في الصناعة الاردنية يختار عادة عدداً محدوداً مسن الأشخاص الذين يعتقد بكفاءتهم ليشاركوه فيالمشر وع الصناعي ويرفض هذا الممول ان يفتح البــــاب لاي كان المساهمة في المشروع الذي يريد تمويله وهذا حق تعطيه كافةالدول النامية للممول الاجنبي علاوة على الدول المتقدمة ذاذا طبقنا محتوى المادة ــ • ه ــ المشار اليها فعسنى ذلك ان تشريعاتنا ضسد استمار الأموال الاجتبية في حقل الصناعة الاردنية .

: د يرابعا أن سياسة التصنيع التي تعتمدها الحكومة ويباركها المواطن تقتضي فتح المجالات على أوسع مداها لتوسيع الاستمارات في مجالات الصناعة دون اية قيود وخاصة في هذه الظروف التي نسن احوج ما فكون لانطلاقبرأس الماللدعم الخطة ولتنمية البلد.

الموضوع يجب أن أشير مرة ثانية أن لمسدا النص أصل في قانون تشريع سوري وهناك كلنسا نعلم أن هناك الجاهات لا تأتلف مع التشريع ، هذا قيد شديد الخطورة ويلجب أن يكون هناك الباب مفتوح للانطلاق برأس المسال الوطني في العمسل والاستخدام وشكرا ويروران والمار

غير المشزوع على حساب المستهلك في هذا البلد .

النيا : حرمسان الجنهور من الاكتئاب في

ثَالثاً: فتح الباب امسام شخصين فقسط في يصل الى عشرة ملايين دينار أو اكثر أذون أن يكون 

صناعية كما تعلمون وانما هي مشاريع تجميع مادة خام أتي من الخارج نجمعها هنا ونحسبها على إلبلد صناعة ،

هل اقتنعت يا رزق بك ؟ السيد الحديد ناثب عمسان موافقين عليه .

السيد البطاينة نائبأر بسد

الاقتصاد بحدف عبارة واو بمشاريع صناعية يزيسه رأسمالها عن خمسين الف دينار الواردة في القـــانون الاساسي، لا يجو ز المؤسسين فيها تغطية مايزيد على خمسين بالماثة انا برأيي – مع احتر امي لر أي وزير الاقتصاد ــ بان هذا القانون هو اخطر القوانين التي 

اولاً: الاتجاه نحو تشديد قبضة الاحتكار والمحتكرين على المشاريع الصناعية وزيسادة الاثراء

المشاريع الصناعية ، وهذا لا يجوز أن يحرم الجمهور من الاشتراك او الاسهام في بناء صناعته ، في بناء الصناعات الاستهلاكية التي يستهلكها المواطن .

الشركة الصناعية الخاصة ، تبدأ من شخصيل فقط ، بمعنى آخر ان تفتح الباب وتعطى الحريثة لشخطين فقط بتأسيس مشروع صناعي برأسمال غير محدودقة هذا المشروع ، المراجع بالمراجع المراجع المراجع

رَابِعاً: لقَسْدُ عالَى ويعاني بِلَدْنَا مِنْ الشَّارِيسْنَا الصناعية الكشيرة التي في معظمها الست مشاريع

بلد الجميع واذا كانت الحجة ، كما يقول معالي وزير الاقتصاد ، بأننا في عصر متطور فانا مع هذا الرأي ولكن تطور لا يعني ان نفتح الباب امام الاحتكار والاستغلال ونحرم المواطنين والمستهلكين من حــــق الاسهام بمسا يأكلونه ويلبسونه ويستعملونه مسن الصناعات فأنامع اسباب التعاور واقترح بدلامن حدف عبارة مشاريم صناعية يزيد رأسمالهما على **خمسين الف دينار ان يكون مائة الف دينار ، مائسة** وخمسين الف دينار دون ترك البـــاب مفتوحاً ليصل الى الملايين وعشرات الملايين وشكرا .

السيد عو دةالله نائب ماديا

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

تحضر المواد الحام جاهزة من الحارج ويدخل عليه

تعديل طفيف ونبيعها للمواطنسين على اعتبار أنها

مشاريع صناعية صنعت دخل البلد، ولم يكتفي بالملك

بل تأخذ الحماية الكالمية قبـــل ان تقف على رجليها

وهذه الحمايسة التي تعطيها وزارة الاقتصاد لهسذه

المشاريع الصناعية لا تعطيها حتى الدول الاشراكية

في بلادهالصناعاتها التي تعود ملكيتها للدولة ، ناهيك

الاقطار العربية اواذا اخذنا لبنان وهو بماثل لبلدنا في

الاخذ بمبدأ الاقتصاد الحر فهو لا يعطى حماية مطلقاً

للمفاريسع الصناعية ويترك الصناعة وحدهسا تثبت

وجودها في السوق من حيث الجودة ووفرة الانتاج

وتتوى وحدها على طرد السلعة الاجنبية من سوق

الصناعات اللبنانية وقسد تجحت الصناعات اللبنانية

فعلا في طرد الصناعات الاجنبية بدون ان توفيسر

لاحكام القانون الذي نود تعديله الآن الذي طلبت

وزارة الاقتصاد تعديله الآن وقسد حقثت ارباحاً

فاحشة علما يسان المواد التي تنتجها هي مسن المواد

الاساسية التي يحتاج اليهاكل مواطن وقد بلغ رأسمال

هذه الصناعة مليون دينار ــمليون ديناز .. 11 ـُ عُلُماً

بأنه يحرم عليها ان تزيد عن خسين البنب دينار بيجت

مرأى وسمع وزارة الاقتصاد وقد بلغت ارباحها ما

يقارب النصف مليون دينار ايضاً وانا اود في هسلما

الجال ان اذكر وانب حضرات النواب بأن هــــــــا

التانون ـــ واژكد قولي ـــ بأن هذا القانون هو اخطر

التوانين التي مـــر ت على عجلسكم الكريم وارجو أن

تريثوا في الامر وان لا تستعجلوا ، فالبله بلدكم وهو

خامساً : هناك صناعات كانت في بلدمًا عالفة

لما الحكومة اللبنانية مثل هذه الحماية .

اثني على كلام الاخ

السيد وزير الاقتصاد السوطني

الحقيقة اود ان اشير الى موضوعين ، انا اشاطر حضرة النائب رأيسه بالنسبة التمركز يعني يجب ال تعلم دائمت وان لكون واعين في قضايا الثمركز ، تمركن رأس المال ، ولكن احب ان اشير ان النص الآن المرجود في القانون لا يحدم هذا الهدف بسناي صوارة من الضور ، لأنه حتى لو المراضنا الناطبةنا هذا النص تمامًا الموجود الآن يمكن في كل وقت ان تؤسس شركات رأسمالها دون الحمسين الف ثم تنمو وتكون مرجوداتها تتجاوز مثات الالوف بل ربما المليون ولا ترال مسجلة على اساس ان رأسمالها الله من السين الف فالحقيقة هذا النص لا يخسهم اطلاقا الوضع الحالي ولا يخدم الغاية ، الواقع واجهنا حــالات كثيرة وان المواطنين جاؤوا ليسجلـــوا شركات يسأقل من هذا المبلغ ونمن لعلم تمساما ان العملية تتجاوز واشرت ايضاً ان الشركات النجارية الصغيرة ، عفوا الصناعية الصغيرة يمكن أن تؤلف

西山中北谷

من شريكين لقطويكون رأسمالها تجاوز المليون دينار اي ا مكانية التمركز اقوى بكثير ، في الواقــــع النص الموجود لم يعط اية حاية ضد التمركز وانما آدى الى تطبيقات شاذة وغريبة وحال دون تشجيع رأسالمال الصناعي بالاضافـــة الى ذلك موضوع الاكتتـــاب مطر وح لا واطنين ، يعني كل يوم من هذه الايام في شركات تؤسس جديدة مساهمة عسامة واحب ان اطمئن الاخوانانه دائما توجد مشاريع جديدة وليس ادل من ذلك مشروع الخزف الموجود بين ايدينا الآن مطروح للمساهمة العامة ولم تتجاوز الاكتناب حتى الآن نصف هذا مع انه مشروع ناجع ١٠٠٪ ومشروع موصىبه ويعتمد على المواد الاولية ويعتمد على الخبرة المحلية ويعتمد على كل شيء محلي وليس اي شك في جدواه ومع ذلك لم تتجاوز اكتتابـــات المواطنين نصف الرقماني نصف المبلغ منهممن الخارج ونحن الآن في صدد دعم هذا المشروع عن طريد ق الاكتتاب الاجتبي من الخسارج . الحقيقة لا ينقصنا المشاريع المساهمة العامة مؤجودة المشاريع الساهمسة العامة آأو اطنين لمدعوون دائماللاكتتاب أنمانجن عندما تعدل النص بلهذا الشكل تتمم مسعسانا الصباعي في في نشروع المساهمة العامة ومشروع المناهمة الجابصة 

بالنسية لمرضوع الحاية الستي نضيفها عسل الصناعة أظن لا أحد يختلف معنا أن أي صناعة أذا كانت اسعارها مناسبة مادتها جيدة وتكفي البلد فهي مشروع جدير بالحاية هذا شيء متعارف علية دولها And the second of the second o

Wash of Thomas Hayand In william

الكافية للبلد فنحن وراءها ولايجوز الاان نكسون بمكن ان نتخلي عن سناعاتنا ورأس مالنــــا فيسبيل احد قال ، اما القول باننا نسبق البلدان الاشتراكيــة في الحماية فمع احترامي وتقديري ارجو ان لايؤخد الكلام على مداه لان الحقيقة النا نقدم أقل ما يمكن من الحماية ولا نتخلى في نفس الوقت عن واحبنـــا في حماية المستهاك وفي دعم الصناعة ودعم المستهلك ونقديم السلعة المناسبة الصحيحة ونحن الآن بصـــدد وضع اسياسة حياية كاملة من خلال قانون سيقسم المجلس الكريم لضمان السلسع المناسبسة المقدمة للمدينهاك باسعار مناسبة -

#### السيد الخشيان ناثب السلط

بعد ان استمعنا لبيان معالي وزير الاقتصاد الواقع ان التعديل الوارد جاء يخدم المصاحة المسامة

وراءها ولا اعتقدانه وجد بلد صغير نامي كبلدنـــا

واطلب من المجلس الوافقة وانهاء الموضوع .

اذن هُلُ يُوافق الحِلسُ عَلَى مشروعِ القانونَ المعدل لقانون الشركات لعام ١٩٧٧ كـــا وردين

و وفياً بلي نص المشروع كما وأفست الخِلْس عَلَيْهِ وَبِالصَّعِيدُ الْمُوْتَرِقِ الْمُوْتِرِقِ الْمُوْتِرِقِ الْمُوْتِرِقِ الْمُوتِدِينَ الْمُوتِرِقِ الْمُوتِدِينَ الْمُوتِدِينَ الْمُوتِدِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللللَّالِي اللَّلْحَالِمِ الللَّهِ اللللللَّالِمِ الللللللللللللللللللللللللللللللل

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٣

انظر قرار اللجئة القانونية رقم ( ١٠ ) المؤرخ في ٢٠/ ١٢/ ٩٧٢

مات اللجنة القانو نيسة | لمجلس النواب

للادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المعمول بها الآن

س لها اصل بالقانون الا

حول مشروع القيانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٣

حوظات لمجلس النواب

الاسبابالموجبة المقانون المؤقت المعدل لقانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٩٧٢/١٢/٢٠ على ضوء التطبيق العملي لاحكام قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ تبين ان هناك ضرورات عملية واقتصادية في آن واحد تتطلب تعديل بعض مواد القانون المشار اليه . ومن الضرورات التي تستدعي التعديلات هذه على سبيل للثال ان الحد الاعلى للشركــــاء في الشركات العادية هو عشرين شخصا دون مراعاة لحالات خاصة تستدعي زيادة هذا العدد فيما اذا توفي احد الشركاءوحل المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد ورثته محله ، حيث يترتب على هذه الحالة في ظل القانون الحالي فسخ الشركة ( المادة ٩ ) . كلمك نصت المادة ( ٥٠ ) من القانون على وجوب تسجيل الشركة الصناعية كشركة مساهمة عامة اذا زاد رأسمالها عن ( ۲۰۰۰ ه ) دينارا : ومن الناحية الواقعية والعملية فقد ادى هذا الامر الى تقييد الاستبارات في مجال الصناعة وانصرافها الى مجالات اخرى اقل اثرا في تنمية اقتصادنا القومي كمجالات التجارة والبناء ... الخ. كذلك لم تتطرق المادة ( ٦٠ ) من القانون الى تحديد فترة التأسيس للشركات المساهمة الحصوصية ، وكل ما اوجبته المادة المذكورة هو تقديم بعض البيانات للمراقب من اجل الحصول على الحق بالشروع بالعمل دون تحديد فترة لتقديم تلك البيانات ، بما يجعل المدة الواقعة بين تسجيل الشركة وحضولها على الحق بالشروع باعمالها تمتد عدة سنوات ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى خلق شركات صورية تحمّل وثائق رسمية، لذا جاء التعديل ليحدد فترة التأسبس هذه بسنة واحدة . ومن ذلك كله يتبين ان التعديلات المطلوبة ما هي الا تلافيا لثغرات في بعض مواد القانون املتها ظروف الواقع تحقيقًا لمصاحة عامة من اجل دفع عجلة الاقتصاد الاردني الى الامام . مشروع قانون رقم ( ، ) لسنة ۱۹۷۲ قانون معدل لقانون الشركات المادة ١ ــ يسمى هذا القانون و قانون معدل لقانون الشراكات لسنة ١٩٧٧ ، ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيها يلي بالقالون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجزيدة الرسمية للمستعدد المستعدد المستعدد للادة ٢ ــ تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي باضافة البحملة التالية اليهسا : و وتعني لفظة ( السند ) سند القرض او سند التوفير أو ما شابه ذلك .

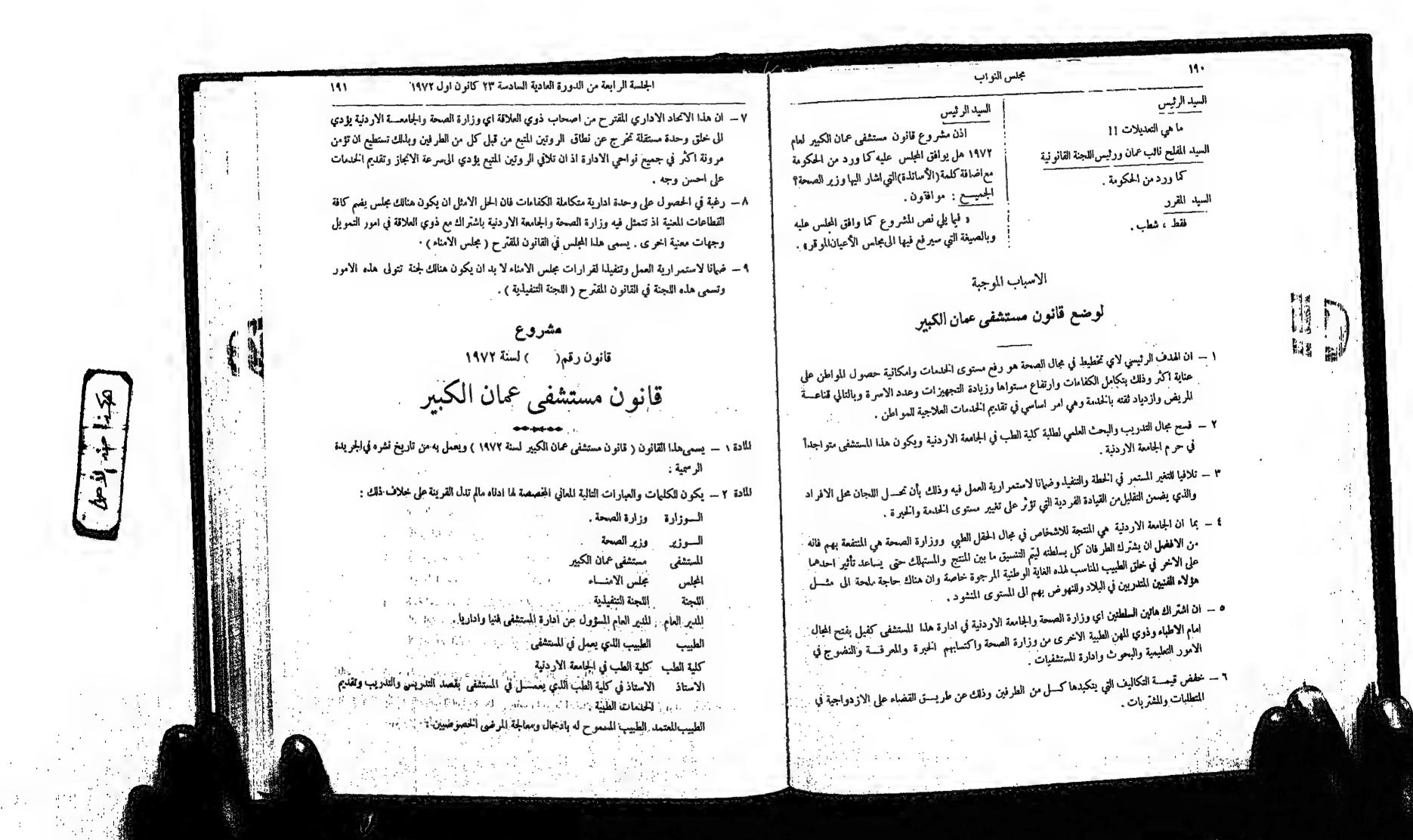
مجلس النواب

A GARAGE

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

本一年 での

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢ مجلس النواب المادة ٣ ــ تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة ( أ ) منها : السيد وزير الصحة و ويستثنى من ذلك زيادة عددالشركاء عن العشرين شخصا بسبب الارث الناتج عن وفاة ايمنهم ه المادة ٤ ــ تعدل المادة ( ٥٠ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي: يعني تشطب كلمة (مرتبات) وتبقى (الاساندة): معالي الرائيس ٢ – يجوز للمؤسسين أن يغطوا كامل قيمة الاسهم سواء وحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم دون السيد وزير الصحة . أريد أن القت انتباه المجلس الى المادة - ١٥ -ان يطرحو ها للاكتتاب العام ، ويستثنى من ذلك الشركات التي تكونغايتها القيام.باستثمار الاساتدة فقط ، لانه في كليه الطب يكون في من القانون ، سقط منها سهواً كلمة ( الاستاذ ) ، مشروع ذي امتياز اذ ينبغي ان تسجل كشركات مساهمة عامة ، ولا يجوز للمؤسسين فيها عدد من الأساتذة والمعيدين والمدرسين ، اذا قامت تعين اللجنة التنفيذيةأعضاء الهيئةالتدريسيةلكليةالطب تغطية ما يزيد على ٥٠٪ من رأسمالها وبطرح الباقي للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانون، واذا الحكومة بتقديم نصف رواتبهم معسنى ذلك مفيش في ملاك المستشفى على أن يسدفع المستشفى نصف بقيت الاسهم المطروحة كلها او بعضهابدوناكتتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على بدمطرحها مو از نة للخدمات خارج البلد . مرتبات (الاساتدة) المقررة من الكليسة ، لانسه يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم المتبقية بدون تغطية . اذا بقيت المادة كما هي عليه في الحال هذا ، ان تتمكن السيد المقرر المادة ٥ ـــ تعدل المادة ٦٠ من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : أعتقد أن الاقتراح مقبول . وزارة الصحة من تقديم اي خدمات خارج عمان . ٢ – لا تنقيد بأحكام المواد ( ٢ ه ) الهاية ( ٥٩ ) من هذا القانون الشركات التي لم تطرح أسهما السيد المفلح نائب عمان ورثيس اللجنة القانونية السيد المقرر للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانون انما على المؤسسين فيها قبل الشروع في اعمال الشركة يا سيدي ارى المادة القانون كمسا ورد من ان يسلموا الى المراقب خلال سنة من تسجيل الشركة (ويستثنى من ذلك الشركات الصناعية) الحكومة لان ما جرى تعديله واصلاحه كان بطلب اية مادة ؟ من رئيس الجامعة الأردنية الذي استدعيناه كخبير المادة ٦ ـــ تعدل المادة ٢٢٣ من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخرها : السدوزير الصحة لكن لما كان وزير الصبحة يشير الى ابعاد ومرامي وعلى الشركة او الهيئة نشر ميز انية وحساب ارباح وخسائر الفرع وموجز اعن تقريرها في احدى العبارات غلا مائع . الصحف اليومية و ذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم ميز انية الفرع للمراقب ۽ . للادة \_ ٥٠ \_ قرار رقم (۱۱) اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٢٠/٢/٢١ برئاسة معالي رئيس اللجنة the solution of the second states in السيد رياض المفلح وحضور إصحاب المعالي السادة والفضيلة والعطوفة والسعادة المقرر سلمان القضاه والاعضاء بشاره  $(1-2i\lambda)^{2}(\mu_{\mu}+1)^{2}(\lambda)^{2}(\lambda)^{$ غصيب ، سابا العكشه ، يعقوب معمر ، اميل الغوري رزق البطاينه عبد الباتي جمو ، محيي الدين الحسيني the Both and the Both and the Committee of the Committee ونظرت في مشروع قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ٩٧٢ المحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعددراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عايه : \_\_ (١) المادة (٢) في الفقرة المتعلقة بتعريف ( الاستاذ ) يستعاض عن كلمة ( استاذ )الواردة في اولها(بعبارة . عضو هيئة تدريس ) ويشطب منها ( تعريف الطبيب المعتمد بكامله ) (٢) في المادة (١٥) يستعاض عن عبارة (اعضاء الهيئة التدريسية) بكلمة (الاسائدة). وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .



المادة ١٠ ~ يتولى مجلس الامناء المسؤوليات والصلاحيات التالية : أ ــ رسم السياسة العامة لادارة المستشفى . ب\_ تأمين موارد المستشفى المالية . ج ــ تعيين المدير العام والمدير الفني ومديرة التمريض ولملدير الاداري . د ـــ مناقشة واقرار مشروع الميزانية السنوية . هـ دراسة واقرار المخططات والهياكل التنظيمية المستشفى . المادة ١١ ــ تنظيم ادارة المستشفى وشؤون الموظفين فيه والاجور التي يتقاضاها والامور المالية وشؤوناللوازم بأنظمة تعد لهذه الغاية . المادة ١٢ ــ تشكل لجنة تنفيذية للمستشفى على الوجه التالي : أ \_ المدير العـــام ب\_ عيد كلية الطب ج ــ المسدير الفني د ــ مديرة التمريض ه \_ المدير الأداري و ـــ اثنان من رؤساء الدواتر الطبية يعينهما المجلس دوريا كل سنة ( اعضاء ) . المادة ١٣ – تجتمــع اللجنة كل اسبوعين مرة على الاقل بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالــة غيابه ويكون الاجتماع قانونيا بحضور اكثرية اللجنة المطلقة وتتخذ القرارات باكثرية الحضور المطلقة

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

وعند تساوي الأصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

أ \_ وضع المخططات والهياكل التنظيميـــة للمستشفى وبيان مديرياته واقسامه وشعبه ورفعهـــا

ج – وضع مشاريع الانظمة ورفعها لمجلس الامناء لمناقشتها واقرارها واتحاذ الاجراءات اللازمة

الهادة ١٤ ــ تقوم اللجنة التنفيذية بالمهام التالية :

غيلس الامناء لاقر ارها .

ب \_ وضع كوادر المستشفى .

194

المادة ٣ ــ مستشفى عمان الكبير مؤسسة مركز ها عمان وموقعها الجبيهة

144

المادة ٤ ــ أ ــ المستشفى شخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري يتمتع بكافة الحقوق ويجوز ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة .

مجلس النواب

 بـــ يمثل المستشفى المدير العام الذي له ان ينيب عنه النائب العام في الاجراءات القضائية وله ان يوكل محاميا بذلك .

المادة ٥ ــ يهدف المستشفى الى خدمة المجتمع الاردني بالوسائل التالية :

أ - تقديم الرعاية الطبية المتخصصة على احسن وجه.

بـــ اتاحة فرص الدراسة والتدريب لطلاب كلية الطب .

ج – ندريب وتخصص الاطباء في مختلف فر وع المهنة الطبية .

د ــ تعليم وتدريب الممر ضات والمهن الطبية المساعدة .

ه - تشجيع البحث العلمي الطبي ( النظري والتطبيقي ) .

المادة ٦ –يضم المستشفى جميع الابنية والتجهيز ات الموجودة حاليا في مستشفى عمان الكبير كما يجوز ان يضم اليه اي مستشفى آخر وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٧ ــ للمستشفى مجلس امناء يتألف على الوجه التالي :\_

أ ــ وزير الصبحة

ب ب رئيس الجامعة الاردنية

ج — امين العاصمة

د ـــ المدير العام للمستشفى

م – وكيل وزارة الصحة

و — مدير الموازنة العامة

ز - خسة اعضاء من ذوي الرأي والحبرة يعينهم مجلس الوزراء بنساء على تنسيب وزير الصحة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ان يكون احدهم من مجلس نقابة الاطبــــاء شريطة ان لا يزيد غير الاردنيين منهم عن عضوين .

المادة ٨ ــ يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه .

المادة ٩ ــ يكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضوراكثرية اعضائه للطلقة وتتخذ القرارات بأكثرية الحضور منهم وفي حال تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

الحلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٣

أرجو من المحلس الكريم تأجيل البحث بهدا

هل يوانق المحلس ؟

قسرار رقم (۱۳)

(٣) من القانون الأصلي : -

من أية جامعة اسلامية معنرف بها ، بعد صارة (أن يكون حاصلا على أجازة القضاء الشرعي) الواردة

(٢) في المادة (١٣) التي تعدل المادة (٤)

(٣) تضاف مادة جديدة برقم (٧) الى

(ي) السيد المقرر

قرار رقم -- ۱۲ -السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

القرار حتى نتمكن من بحثه مع اللجنة ٢ السيد الرئيس

الجميــع : موافقون .

(4)

اجتمعت اللجنة القانونيةلجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٢٠/٢٠/ ١٩٧٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالى والفضيلة والعطوفة والسعادة السادة المقرر سلمـــان القضاه والاعضاء : سابا العكشه ، يعقوب معمر ، اميل الغوري ، عبد الباقي جمو ، عيالدين الحسيني.

ونظرت في مشروع القانون المعدل لقـــانون تشكيل المحاكم الشرعية المحال عليها من المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما وردمن الحكومة مع اضافة التعديلات التالية عليه : --

(١) في المادة (٢) التي تعدل المادة

أ) اضافة عبارة ﴿ أَوْ شَهَادَةَ جَامِعِيةٌ شَرَعِيةً ۖ في النقرة (ج) من هذه المادة .

ب ) قبول الفقرة (و) كما وردت من الحكومة.

من القانون الاصلي تضاف عبارة ، أن اكون مخلصا الملك ، بعد عبارة ﴿ اقسم بالله العظيم ، .

هذا المشر وعويعاد ترقيمالمواد التي تليها بالنصالتالي : « تلغى المادة ٢١ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالصيغة التالية .:

٧ - أ) تشكل في المملكة الأردنية الهاشميـــة محاكم شرعية ابتدائية في الالوية والاقضية ( أو في أي مكَّانَ آخر ﴾ ومحكمة استثناف واحدة او اكثر حسب الحاجة بنظام يقره مجلس الوزراء من آن الى آخر بموافقة الملك .

بٍ ) تؤلف المحكمة الابتدائية من قاضمنفر د والمحكمة الاستثنافية من رئيس وعدد من الاعضاء وتنعقد من رئيس وعضوين ، وفي حالة عدماشتراك الرئيس تنعقد الجامة برئاسة القاضي الذي يليسه في الدرجة من هيئة المحكّمة وتصلر قرارتها بالاكثرية وتكون أحكامها قطعية .

٤) تضاف المادة التالية الى القانون الأصلي برقم ( ٣٣ ) بالنص النالي ويعاد ترقيمالمواد التي تليها. المادة ٣٣ ــ يجوز تمديد خدمة القاضي حتى

بلوغه السبعين من عمره . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها. اللجنة القانونية

هذه التعديلات تم الاتفاق عليها مع سماحة قاضي القضاة .

> السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنةالقانونية بالاتفاق مع سماحة قاضي القضاة .

السيد ناثب رئيسالوزراء وزير الداخلية كلها مقبولة .

السد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ . هل يوافق عليه المحلس كمسا وردّ من الحكومة مع تعديلات اللجنة القانونية ؟

الحسم : موالقون .

و وفيما يلي نص المشروع كما وافق المحلس عليه وبالصيفة التي سير فع فيها الى مجلس الأعيان الموقرة

مجلس النواب

المادة ١٥ ــ تعين اللجنة التنفيذية اعضاء الهيئة التدريسية لكلية الطب في ملاك المستشفى على ان يدفع المستشفى نصف مرتباتهم المقررة من الكلية .

المادة ١٦ـــ تعتبر اموالالمستشفى كاموال الخزينة العامةوتجبي وارداته بموجبقانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة ١٧ ــ تتكون واردات المستشفى من :

198

أ 🗀 المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة .

ب – الاجور التي يتقاضاها المستشفى .

ج – الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى .

د — ربع اموال المستشفى المنقولة وغير المنقولة .

ه — اية موارد اخرى .

المادة ١٨ – يعفى المستشفى من كافة الضرائب والرسوم سواء كانت حكومية ام بلدية .

المادة ١٩ — يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المستشفى .

المادة ٢٠ ــ يلغي هذا القانون اية احكام او تعديلات وردت في اي قانون آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الامناء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيد احكام هذا القانون . المادة ٢٢ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

かりまれる

. .

	اجراءات اللجنة القائولية لمجلس التولب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجدبد	المادة المعمول بها الآن
الجا	انظر قرا	(د) ان لا يكون قد حكم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف المفروضة عليهم ومن واقع اعمالهم وفي حالة التساوي يرجح الاقدم. در أثم السياسية . (ه) ان يكون عحمود السيرة حسن السمعة .	<ul> <li>(د) ان لا يكون قد حكم عليه بجناية او جنحة نخلة بالشرف</li> <li>عدا الجرائم السياسية</li> <li>(م) ان يكون محمود السيرة حسن السمنة</li> </ul>
لجلسة الرابعة من الدورة العادية الس	رار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤر	<ul> <li>ا من يستوفي رأتبا أعلى ضمن الدرجة الواحدة يعتبر اقدم فيها.</li> <li>ا في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الاقدم من كان أيري التعيينات والتنقلات والترقيعات في وظيفة القضاء اسبق في تاريخ نيل الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقة وهكذا حتى الراد من المخلس وارادة سنية تنشر في الجريدة الرسمية القضاء الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقة وهكذا حتى الدورة به إذا أنحدت يرجع الى القدم في الحدمة وعند التساوي يرجع الاكبر سنا إذا أنحدت يرجع الى القدم في الحدمة وعند التساوي يرجع الاكبر سنا إذا أحدث المنابقة القضاء الذين يعادون الى الحدمة أو الذين يعينون لاول المنابقة المنابقة</li></ul>	<ul> <li>ا ) من يستوفي راتيا</li> <li>ا ) في حالة التساوي الله التحري التعيينات والتقلات والترقيعات في وظيفة القضاء اسبق في تاريخ نيل الدرجة بقرار من المحلس وارادة سنية تنشر في الجريدة الرسمية الفي تاريخ نيل الدرجة والمادة به</li></ul>
مة ٢٣ كَانُونَ اول ٢	ني ۱۹۷۲/۱۲/۱۹	وتقرر الاقدمية بحسب تاريخ الدرجة الحالية فان اتحد التاريخرجيم ( ) لا يجوز ترفيع القاضي من درجة لاخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات الدرجة التي قبلها وهكذا حتى أذا اتحدت الاقدمية في خصيع الدرجة الله الدرجة الا أذا عين في اعلى مربوط الدرجة فيجوز ترفيعه الدرجات السابقة يرجع الى اقدمية الحدمة وعند التساوي في القدم ترجع الكفاعة على التعيين .	وتقرر الاقلمية بحسب تاريخ الدرجة الحالية فان اتحد التاريخرجع التي على حلوله في تلك الدرجة الخالفة التاريخ تحميع الله الدرجة الا الدرجة الدرجة الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الدرجة الا الدرجة الدرجة الدرجة الالدرجة الدرجة الدرجة الدرجة الا الدرجة الدرجة الدرجة الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الا الدرجة الالدرجة الدرجة الدرجة الا الدرجة الا الدرجة ا
147	البند (٦)	تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخو ها:	يرجح من كان اكثر اهلية وكفاءة في حائسة التساوي في الدرجة يقطع النظر عن الاقدمية فيها المادة ١٧ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
147		إعلى مواهسة فاصي الفضاة بالاقامة في بلداخو قريب من محل عمله ولا يجوز هذا القانون. للقاضي ان يتغيب عن مقر عمله قبل اخطار مرجعه المسؤول ولا ان ينقطع عن	لا يجوز تقل القضاة او ندبهم خلافا لاحكام هذا القانون
i			

مجلس النواب		197
يَّ انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٦ البند (٦)	أجراءات اللبنة المقانونية لمجل	
المادة ( ٣ ) لذ يكون الدنية الشرعي ما يلي: - و لا يجوز تعين أي شخص في وظيفة قاض الا بعد التحقى من كاماه الشرعي ما يلي: - و لا يجوز تعين أي شخص في وظيفة قاض الا بعد التحقى من كاماه الشرعين ( أ ) لذ يكون اردنيا متصا بالاهلية الشرعية والمداية الكلمة. الشاغرة من قبل لمبتد التنافرة من قبل لمبتد التنافرة من قبل لمبتد التنافرة من قبل الدرجة الرابعة الرابعة قا دون ويكون القاضاة الدرعين يكون شدا المركبة المبتد المترف بها أو ان محدد تعينهما وقبل مباشرتهم وقبل المباشريس عكة الاستثناف يكون شنل وظيفة القضاة الدرعية المباشرية المباشريس عكة الاستثناف يحدد من تدوفر قبه هذه الشرعية المرابعة المباشريس عكة الاستثناف يتصل باعمال المام المباشريس عكة الاستثناف المباشريس عكة الاستثناف بالمباشريس عكة الاستثناف بالمباشريس عكة الاستثناف بالمباشرية والتناوية التي تتصل باعمال المام المباشرية والمباشريس المباشرية والمباشرية والتناوية التي تتصل باعمال المام المباشرية والمباشرية والمباشرية والمباشرية والتناوية التي تتصل باعمال المام المباشرية والمباشرية والمباشرية والمباشر المباشرية والمباشرية والمباشرة و	المادة كما وزدت من الحكومة بالتعديل الجديد	معموض مجلس الواب حون مسروح العانون المعن لعانون للمحيل الحام المشرعية لسنة ١٩٧٣
المادة (٣) ان يكون اردنيا متماء الشرعي ما يلي: (ج) ان يكون اردنيا متماء الشرعي ما يلي: (ج) ان يكون اردنيا متماء بالاهلية الشرعية والمدنية الكاملة الترعية والمدنية الكامل التقالناتية والمشرية من عمره على الاقل وان عن (ج) ان يكون قد آكل الستةالناتية والمشلامية المشرعية من كلية التلاد شغل وظيفة القضاة الشرعية في الحملامية المردنية الحاشية ولم يكون شغل وظيفة القضاة الشرعية والاسلامية المترف بها، واذا الشرعية وبجدمن تتوقر قيه هذه الشروط ، فيجري الحلى المتحال القواني المحلكة الإردنية المناهزين في الشؤون الشرعية والقانونية التي تتصل باعال الحاكم الشرعية ويشترط في ذلك ان يحمل درجة علمية لا تقل عن الدراسة الشرعية وانشي مدة لا تقل عن خمس سنين في رئاسة قلم المتحلي الخاتوية الكاتوية	المادة المعمول بها الآن	منعوض معضم النواب حول م

حوظات لمجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ٧٧٩



中山 十二名

144	الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢	
	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/١٦ البند (٦)	اجو ادات اللجة القانونية لمجلس الثواب
ب – تكون القرارات الصادرة بمقتضى الفقرة الاولى قطعية وغيرقابلة اللطعن امام اي مرجع قضائي .	المادة ١٣٠٠ التفادة من تلقادنفسه او يناه على تسبب رئيس محكة المساورة المادية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم وتوقيف المستخدة والمول المستخدة والمول المستخدة التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم وتوقيف ويكون قرار المحلس بهذا النائ غير تابع للطمن.  - المحقوبات وظيفتهم ودكون النبية شفاها او كتابة .  المدة ١٣٠٩ - المحلم المادة (١٥) من هذا القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : وتوقيف او أرجاه الريادة المستخدة التي يجوز توقيعها على القضاة هي الله المحلم المحادة (١٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : وتوقيف او أرجاه الريادة المستخدة المحلم ال	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
الخطس يموجب همنا القصل -	المادة ۱۳ التضاة من تلقاهنفسه او يناه على تنسب رئيس محكة الاستناف حق تنبيه القضاة الى كل ما يقع منهم خالفا لو اجاتهم الاستناف حق تنبيه القضاة الى كل ما يقع منهم خالفا لو اجاتهم المادة ۱۳ المحمويات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم التوقيف او ارجاه الزيادة السوية وتعقيض الراتب ملة مستا وتتوقيف او ارجاه الزيادة السوية والعزل ، ويكون قرار المحلس يهذا التأن غير الناجة الطمن المسادرة من المادة (۱۰) بالنسبة للاحكام المسادرة من تتيج احكام المسادرة من	المادة المعمول بها الآن

مجلس النواب

المادة ١ ... يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع القانــون رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحـــد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصلي على النحو التالي :

أ ــ اضافة عبارة و او شهادة جامعية شرعية من اية جامعة اسلامية معترف بها ، بعد عبـــارة و ان يكون جاصلا على اجازة القضاء الشرعي ۽ الواردة في الفقرة (ج) من هذه المادة ۽

ب ـــ اضافة الفقرة ( و ) التالية اليها : و ــ لايجوز تعيين اي شخص في وظيفة قاض الا بعد التحقق من كفاءتها لحلقية وصلاحيته لحدمة القضاء على ان تجري مسابقة للمرشحين لملء الوظائف الشاغرة من قبل لجنة يعينهــــا قاضي القضاه من ثلاثة من كبار القضاة الشرعيين إذا كانت تلك الوظائف من الدرجة الرابعة فمأ . دون ويكون القاضي تحت التدريب تحت التجربة وللمجلس بناء على تنسيب قاضي القضاة الاستغناء عن بخدماته .

المادة ٣ ـــ تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصلى باضافة ما يلي الى آخر ها :

ويقسم القضاة عند تعييئهم وقبل مباشرتهم وظائفهم امام رئيس محكمة الاستثناف الشرعية اليمين التالية ﴿ اقسم بالله العظيم أن اكون مخلصاً للملك وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفي بكل اخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف ) .

المادة ؛ ــ يلغي ماجاء في المادة ( ٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ - بجري ترفيع القضاة بقرار من المجلس وارادة ملكية على اساس الاهلية والكفاءة المستمدتين من التقارير الواردة عنهم والعقوبات التأديبية المفروضة عليهم ومن واقع اعمالهم وفي حالة التساوي

ب ــ يحدد القدم في الدرجة وفق الاسس التالية : ـــ

- من يستوفي راتباً أعلى ضمن الدرجة الواحدة يعتبر أقدم فيها .

٢ - في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحسندة يعتبر الأقدم من كان أسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب وفي حالسة التساوي يعتبر الأقسدم الأسبق في تاريخ ليل الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقة وهكذا حتى اذا اتحدت يرجع الى

القدم في الخدمة وعند التساوي يرجح الاكبر سنا ...

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

ج ــ تحدد أقدمية القضاة الذين يعادون الى الخدمة أو الذين يعينون لاول مرة في قرار التعيين .

د ـــ لا يجوز ترفيع القـــاضي من درجة لاخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في أُعلى مربوط الدرجة فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على النعيين .

المادة ٥ ــ تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخرها :

و لا يجوز أن يبقى قاضي المحكمة الابتدائية مدة أكثر من ثلاث سنوات متتالية في مركز واحد ويجب أن يقيم القاضي فيالبلد الذي به مقر عمله ما لم يحصل على موافقة قاضي القضاةبالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله ولا يجوز للقساضي أن يتغيب عن مقر عمله قبل اخطــــــار مرجعه المسؤول ولا أن ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجىء قبل أن يسمح له بذلك كتابة ۽ .

المادة ٣ ــ أ ــ يعدل العنوان الوارد تحت الفصل السابع من القـــانون الاصلي بشطب عبارة (واحالتهم على التقاعد ) الوارد فيه .

ب ــ تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

١ – بشطب عبارتي ( أو الاحالة على التقاعـــد ) و ( أو طالب الاحالـــة ) الواردتين في الفقرة (أ) منها .

٢ \_ بشطب الفقرة ( ج ) منها .

للادة ٧ ــ يلغي ما جاء في المادة ( ٢١ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــــ

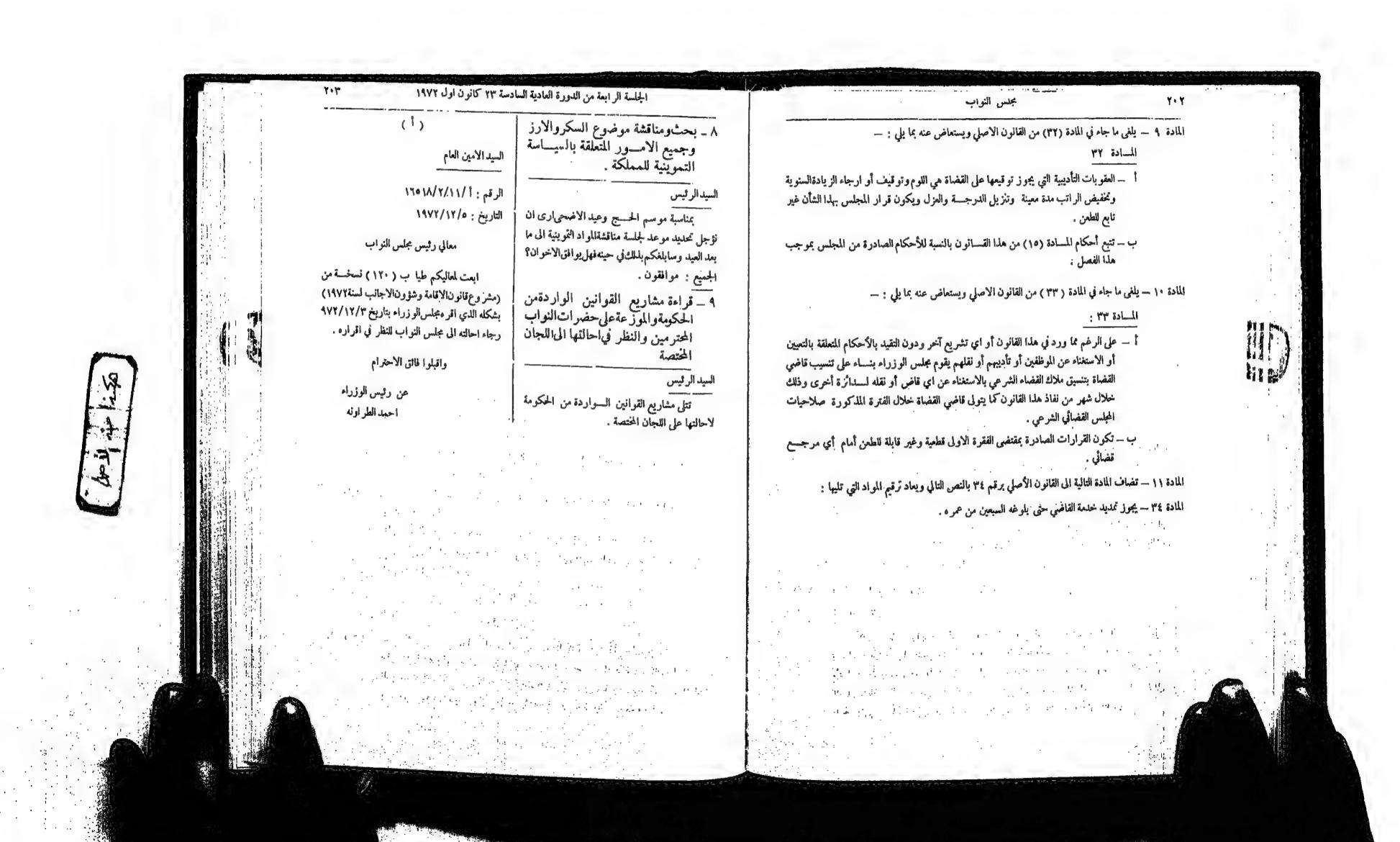
المادة ٢١ ــ أ) تشكل في المملكة الاردنية الهـــاشمية محاكم شرعية ابتدائية في الالوية والاقضية ( او في اي مكان آخر ) وعجمة استئناف واحدة او اكثر حسب الحاجة بنظام يقره مجلس الوزراء من آن الى آخر بموافقة الملك.

ب ) تؤلف المحكمة الابتدائية من قاض منفرد والمحكمة الاستثنافية من رئيس وعدد من الاعضاء وتنعقد من رئيس وعضوين ، وفي حالـــة عدم اشتراك الرئيس تنعقد الجلسة برثاسة القاضي الذي يليه في الدرجة من هيئة المحكمة وتصدر قراراتها بالاكثرية وتكون احكامها قطعية .

المادة ٨ ـــ يلغي ما جاء في المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

المادة ٢٣:

يعساقب عليه تأديبياً ويشمل الاخلال بو اجبات الوظيفة تأخير البت بالدعاوى وعدم تحديد موعد لافهام الحكم والتمييز بين المتقاضين وافشاء سر المداولة والغياب بدون معذرة وعدم التقيد بأوقات الدوام ولقاضي القضاة من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيب رئيس المجلس حق تنبيه القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابة :



## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢ قانون الاقامة وشؤون الاجانب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الاقامة وشؤون الاجانب رقم ( ) لسنة ۱۹۷۲ ) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المحصصة لها في ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

المملكة الاردنية الهاشمية الملكسة

> الوزارة وزارة الداخليـــة

السوزير وزير الداخليــــة المسديرية

مديرية الاقامة وشؤون الاجانب المسدير

مدير الاقامة وشؤون الاجانب الحاكم الاداري

المحافظة او المتصرف او مدير القضاء

الأجنبي كل من لا يتمتع بالجنسية الاردنية

موظفو الحدود الموظفون الدين توكل اليهم مهمة تسجيل الاجانب في الحدود والتأشير على جوازات سفر هم .

المادة (٣) أ ــ تؤسس مديرية للاقامةوشؤون الاجانب ترتبط بالوزارة تحدد مهامهاواقسامها وفروعها ينظام

ب ــ على دوائر الامن المختصة التعاون مع المديرية في متابعة تطبيق احكام هذا القانون .

ج ـ على موظفي الحدود تنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها الوزير او المسدير لغايات تطبيق احكام هذا القانون .

الفصل الاول

المسادة ( ٤ ) أ يسمح للاجنبي بدخول المملكة والحروج منها اذا كان جائزًا على جسواز سفر او وثيقة سفر سارية المفعول ، صادرة عن بلاده ومعتبره لدى حكومة المملكة ، وكان حاصلا على تأشيرة دخول او خروج وكذلك اذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكسومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر او وثيقة سفر صادرة عن حكومة معينة ه

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

ب ــ يدخل في عداد وثائق السفر تذاكر المرور الدولية التي تمنحها الامم المتحدة لموظفيها وتذاكر المرور الدولية التي تمنحها الدول لعديم الجنسية أو اللاجيء المقيم على اراضيها ، ويشترط للاعتداد بهذه الوثائق الاخيرة ان تتضمن تأشيرة تجيز لحاملها العودة الى البلدالذي اصدرها وكذلك البطاقات الشخصية المنصوص عنها في الاتفاقات المبرمة مع الدول الاخرى .

ج ـــ تمنح تداكر المرور الدولية للفئات التالية :

١ \_ للاشخاص الذين لا جنسية لهم او جنسيتهم غير ثابتة .

٢ ـــ اللاجئون الذين يعترف لهم بهذا الوصف .

٣ \_ الاشخاض الذين لهم جنسية ثابثة ، ولكن يتعدر عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول الَّتي ينتمون اليها او يوجدون فيها لأسباب تقدرها السلطات الاردنية المحتصة.

٤ ـــ الزوجات والاولاد القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشر للاشخــــاص المشار اليهم في الفِئات السابقة اذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .

د ــ للوزير اعفاء رعايا اية دول اجنبية من شرط الحصول عن التأشيرات او حمل جواز السفر عند دخول الملكة .

المسادة ٥ ـــ يكون دخول الاجنبي الى المملكة او حروجه منها مشروعا اذا تم عن طريق البر او البحـــر أو الجو من مراكز الحدود او الموانيء او الطارات الازدنية المحتصة لذلك وبعسد التأشير على جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود .

المسادة ٦ ــ في حالة الدخول ألى المملكة من غير الاماكن والطرق المعينة لذلك لاسباب قــــاهرة كالهبوط الاضطراري بالطائرة او الدخول من الاماكن التي ليس لهيها مراكز حدود او اللجوء السياسي ، يجب على الاجنبي ان يقدمنفسه الى اقرب فرع من فروع المديرية او اي مركز من مراكز الامن المحتصة خلال مدة اقصاها ثمان واربعين ساعة

المسادة ٧- على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائط النقل الاخرى عند وصولهم الى المملكة او مغادرتهم لها أن ينزلوا ركايهم في الموانيء أو مراكن الحلود المقررة وأن يقلمـــوا الى الموظف المحتص كشفايتضمن اسماء الملاحين والركاب والبيانات الحاصة بهم وان يزودوا السلطات المختصة باسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر او وثائق سفر رسمية تقوم مقامهما ، وأن يمنعوا هؤلاء الركاب من النزول إلى البر أو الارض أو الصعود إلى الباخرة أو الطائرة أو واسطة النقل الاخرى الابموافقة السلطات الختصه

للادة ٨ ــ على الاجنبي قبل أن يغادر المملكة نهائياً أن يسلم الى المديرية أو أحد فروعها اذن الاقامة وغيره من الاذون المنوحة له وفي خالة عودته إلى المملكة قبل انتهاء المدة الهسانومة في اذن الاقامة بجوز له استر دادها شر يُطلة أن لا تُلجاوز مدة النامته في الحارج أكثر من سنة أشهر .

から中にお

	١٩٧٢ عبس النواب عبد من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢		
اقره مجلس الوزراء بتـــاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .	( ج ) الامين العام الرقم: م/١٧٠٤٨/٣/٩٤	اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن الخمسين دينارا او بكلتا العقوبتين وللوزير او من يفوضه الحق في تكليف ملاحي السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الاخرى ان يعيدوا الاشخاص الذين ادخاوهم بطريقة غير مشروعة بالواسطة عينها التي دخاوا بها او على	
واقبلوا فائق الاحترام . رئيس الوزراء احمد اللوزي	التاريخ: ۱۹۷۲/۱۲/۱۹ معالي رئيس مجلس النواب ابعث اليكم ب ۱۲۰ نسخة من مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ۱۹۷۷ بشكلهالذي	نفقتهم الحاصة الى الجمهة التي قدموا منها . المادة ٣٤ ــ كل اجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يغرم بضعف رسم الاقامة بالاضافة الى مبلغ دينارين عن كل شهر من اشهر التجاوز .	
الموجبة	الاسباب	المادة ٣٥- كل شركة او صاحب عمل يستخدم اجنبيا لا يحمل اذن اقامة يغرم خمسين دينارا ولا يشمل ذلك الحبراء الذين تستقدمهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على ان لا تزيد مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
مواد قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم ( ٢٥ ) لسند نية والمساكن . فمن حيث قصدت الحكومسة والمشرخ ضد مخاطر الحرب والفتن الداخلية ظهرت اجتهادات الايضاح الكاني ولذلك يجيء هذا التعديل لازالةالغموض طق البلدية والقروية وترك حرية التأمين خارج حدو	قانونية تفيد بأن النصوص لم توضح هذا الالتزام وتأكيد شمول التأمين الالزامي للمسماكن في المنا هذه المناطق .	المادة ٣٦ - اية نخالفة لاحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالحبس من اسبوع الى شهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير او بكلتا العقوبتين.  المادة ٣٧ – للوزير بتنسيب من المدير حق ابعاد الاجانب وله ان يأمر بتوقيف من تقرر ابعاده مؤقتا حتى تتم اجراءات الابعاد ولا يسمح للاجنبي اللي سبق ابعاده بالعودة الى اراضي المملكة الا باذن خاص من الوزير ،  المادة ٣٨ – للوزير الحق بمصادرة الكفالات المنصوص عنها في المادة ( ٢٥ ) اذا ارتكبتاية مخالفة لاحكامها.  المادة ٣٩ – للوزير ان يفوض كسل او بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هسذا القانون لاي مسن الموظفين المختصين .	
كاتها والموالهـــا لدى المؤسسة و كـــان المشروع الاور المؤسسة ان تقوم بمثل هذا التأمين العـــادي ولكـــر ون . وبما ان حاجة الوزارات والدوائر والمؤسسات بهة قائمة وبصورة ملحة ولما كانت المؤسســة لا تستطير لا من خلال المهارسة العملية والاطلاع على اوضـــا نون الجديد يبيح المؤسسة المشاركة في عمليات التأمير بالمائة ) من قيمة الاموال المؤمنة بالمائة ) من قيمة الاموال المؤمنة فديد	لقانون المؤسسة الذي قدم لمجلس الامة قد اجاز النص الذي سمح بذلك قد شطب اثناء مناقشة القان العامة العامة العامة الى المشورة الفنية حول عملياتها التأمينية العام	المادة ٤٠ لجبس الوزراء اصدار انظمة لغايات تنفيذ احكام هذا القانون . المادة ٤١ ليني هذا القانون قانون الاجانب لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته واي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكامه . المادة ٤٢ رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدلية والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية مكافون بتنفيسة احكام هذا القانون . السيد الرئيس هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟ المجمع : موافقون . المبيد الرئيس	

18-4 1-180

مجلس النواب

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

المجلس الاموال المادة ٣ ــ 1 ــ تتمتع المؤسسة العامة للتأمين بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمر وجودها كمؤسسة عــامة

خلاف ذلك :

الملكــة

المؤسسسة

ب يكون للمؤسسة استقلال مالي واداري وتعتبر تاجرا في علاقاتها مع الغير ولها ان تقاضيوان تقاضى بهذه الصفة وأن تنيب عنها في الاجراءات القضائية او لغايات اخرى. النائب العــــام او احد موظفیها او اي محام کوکيل عام او خاص .

المادة ؛ ــ يكون مركز المؤسسة في عاصمة المملكة ولها ان تفتح فروعا او تغلقها في اي مكان في المملكة .

المادة ٥ ـــ أ ـــ يكون رأس مال المؤسسة المصرح به نصف مليون دينار اردني تدفعه الحكومة بالكامل. ب\_ يجوز للحكومة زيادة رأس المال بناء على تنسيب المحلس .

المادة ٦ - لوزير الاقتصاد الوطني ان يأمر بنقل مبالغ التأمينات النقدية المودعة لامر وزارة الاقتصادبمقتضي احكام قانون و اقبة أعمال التأمين المعمول به الى المؤسسة ولامره وتدفع المؤسسة عليها اسعمار فوائد لا تتجاوز سعر اعادة الحصم لدى البنك المركزي الاردئي .

المادة ٧ – للمؤسسة في الظروف الطارئة ان تقترض الاموال اللازمة لتغطية التزاماتها من البنك المركزي او اي مصدر آخر بالشروط التي يتم الانفاق عليها ، واذا تعدر الحصول على الاموال الضروريـــة من اي مصدر آخر يترتب على البنك المركزي الاردني ان يقسُدم لها القروض بالمبالغ إ اللازمسة

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢ 414

> للادة ٨ ــ أ ــ يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة من : محافظ البنك المركزي الاردني وكيل وزارة المالية وكبل وزارة الاقتصاد الوطني امين عام المجلس القومي للتخطيط

مدير عام المؤسسة رثيس اتحاد الغرف التجارية

ممثل عن الملاكين

المادة ٩ ــ أ ــ يجتمع المجلس بلحوة من رئيسه مرة واحدة على الاقل في ألشهر .

احدهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وفي حالة التســـاوي

ج ــ للمجلس ان يدعو لحضور جلساته خبراء او مستشارين او موظفين للاستئناس بآرائهم حول الامور المدرجة في جدول الاعمال .

ب. تحديد ملاك المؤسسة من حيث عدد الموظفين ودرجاتهم .

ج .. تحديد معدلات اقساط التأمين .

و ــ اقرار التعليمات التطبيقية الضرورية لادارة المؤسسة .

المادة ١١ ــ أ ــ يعين مجلس الوزراء مديرا عاما للمؤسسة ونالبا للمدير العام ويقترن تعييثهما بالارادة الملكية

وذلك لمدة خمس سنوات ويجوز اعادة تعيينهما . ب \_ يحدد راتب للدير العام وتسافيه وعلاواتهم المتكروة بقرار من مجلس الوزراء وتنسبب من

يعينه مجلسالوزراء/

ممثل عن شركات التأمين ممثل عن اتحاد النقابات

ب ـــ ينتخب المجلس من بين اعضائه فاثبا للرئيس لمدة سنة قابلة للتجديد .

ب. يكتمل النصاب القانوني لجلسات المجلس بحضور خمسة من اعضائه شريطة ان يكسون

يكون أرثيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١٠ ـ تناط بالمجلس الصلاحيات التالية : -

أ ... رسم السياسة العامة للمؤسسة

د ـــ اقرار نماذج عقود التأمين .

هـ اقتراح مشاريع الانظمة اللازمة لتنفيد احكام القائون.

ز ـ تعيين الوكلاء والمراسلين من بين المؤسسات العامة وشركات التأمين داخل المملكة وخارجها. ح ــ الموافقة على التقرير السنوي والميزانية السنوية الختامية وحساب الارباح والخسائر للمؤسسة

قبل رفعها الى مجلس الوزراء .

المادة ١٧ ـــ أ ــ يكون التأمين الزاميا على الاموال التالية : ــ

١ ــ ابنية المساكن والمتاجر والمستودعات والمكاتب والفنادق وغيرها الواقعة ضمن منطقة اية امانة او بلدية او مجلس قر وي في المملكة .

٧ \_ ابنية المصانع .

٣ \_ السيارات والباصات وآليات التعهدات والاشغال العامة والآلياتالز راعية والصناعية والدراجات النارية وما شابهها سواء المرخصة /و/ او المسجلة لدى دواثر السير .

٤ ــ السلع والبضائع في البوندد او قيد النقل اليه او قيد الادخال المؤقت .

ب\_ يكون التأمين اختياريا على الامو ال التالية : ـــ

١ ــ آلات المصانع ومنتوجاتها وموادها الاولية .

٢ \_ موجودات المتاجر ومخزوناتها .

٣ ــ اثاث المساكن او اي من موجو داتها الاخرى.

٤ ــ اية ابنية خارج منطقة امانة او بلدية او مجلس قروي .

ألمادة ١٨ – أ – للمؤسسة ان تشترك مع شركات التأمين العاملة فيالمملكة مجتمعة اومنفردة في اصدار بوالص التأمين العادي على أمو ال الدولة والمؤسسات العامة والبلديات ومشاريع الاسكـــان بحيث لا تزيد مشاركة المؤسسة عن ٥٪ من قيمة هذه البوالص

لاصدار هذه البوالص .

 جـ في جميع الحالات المذكورة في الفقر تين أ ، ب من هذه المادة لا تكون المؤسسة قائدا لاية عملية تأمين عادي ولا تقوم بتقديم العطاء بنفسها .

المادة ١٩ \_ يجوز المؤسسة أصدار عقد موحد لاتأمين على الحياة ضد مخاطر الحرب والفتن الداخلية لقاء عوض مالي لا يتجاوز الف دينار ويستحق هذا التعويض في حالة الوفاة او الاصابة بالعجز الكلي الدائم ويجوز للمؤسسة اصدار اكثر من عقد واحد لشخص واحد ويكون هذا النوع منالتأمين اختياريا.

المادة ٢٠ \_ أ \_ لشركات التأمين العاملة في المملكة وبالاتفاق مع المؤسسة ان تحمل بعض محساطر الحرب والفتن الداخلية ــ عملا باحكام هذا القانون لقاء نسبة معينة من رسوم التأمين او اقساطه التي التي تستوفيها المؤسسة

ب. للمؤسسة حق اعادة التأمين داخل المملكة وخارجها بالشروط المتفق عليها مــع شركات التأمين او شركات اعادة التأمين .

المادة ٢١ \_ 1 \_ لا يجوز ان يزيد مبلغ التأمين عن القيمة الحقيقية للاموال المؤمن عليها .

ب في حالة استحقاق التعويض لا يجوز أن يتجاوز مبلغ العوض المسالي مقدار التأمين أو قيمة الحسارة الحقيقية للمال المؤمن عليه .

ج \_ يحدد المجلس تعويضات انتهاء خدمة المدير العام وناثب المدير العام والمكافآت والاجازات وعلاوات السفر والاستشفاء واي من الحقوق الاخرى اسوة بمسا يمنح للموظفين بمقتضى احكام نظام الموظفين في المؤسسة .

د - لا يعين في منصب المدير العام او ناثبه سوى مواطن اردني يحمل الجنسية الاردنية حاثز على مؤهل جامعي ومن ذوي الخبرة بالشؤون المالية او الاقتصادية او التأمين ومن القادرين على المساهمة في تحقيق اهداف المؤسسة .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان ينهي خدمات المدير العام او ناثب المدير العام .

المادة ١٣ ــ يمارس المدير العام الصلاحيات والمسؤوليات التي يفوضه بها المجلس منحيث تنظيم المؤسسةوادارة اعمالها وتكوين اجهزتها ، ومع عدم الاخلال بذلك تناط به الامور التالية :--

أ ــ تنفيد قرارات الحجلس .

ب- ادارة شؤون موظفي المؤسسة ومستخدميها حسب احكام نظام الموظفين .

 حفظ السجلات اللازمة لبيان اعمال المؤسسة وموجوداتها ومطلو باتها واير اداتها ومصر وفاتها واعداد البيانات الحسابية السنوية حسب احكام التعليمات التطبيقية الصادرة بهذا الشأن .

د ــ اعداد مسودات التقارير التي يتوجب على المجلس رفعها الى مجلس الوزراء .

هـ تنسيب مشاريع التعليمات التطبيقية اللازمة لادارة المؤسسة للمجلس.

المادة ١٤ – يكون للمؤسسة ملاكها الحاص من الموظفين والمستخدمين حسب حاجة الادارة الناجعة لاعمالها ؛ وتسري عليهم احكام الانظمة الحاصة الصادرة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم وواجباتهم واختصاصاتهم ودرجاتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتعويضاتهم وجميع الامور الاخرى الادارية والمالية المتعلقة بهم .

المادة ١٥ -- للمؤسسة ان تنشيء صندوق ادخار يشترك فيه المدير العام وناثب المدير وجميع موظفـــي المؤسسة ومستخدميها حسب احكام نظام الموظفين المعمول بها بهذا الشأن .

المادة ١٦ -- تقوم المؤسسة بالتأمين ضد الحطــــار الحرب والفتن الداخلية وغيرها من المخــــاطر التي لا يشملها التأمين العادي على الاموال الخاصة التالية :\_

أ ــ ابنية المساكن والمصانع والمتاجر والمستودعات والمكاتب وغيرها ·

ب ــ آلات المصانع ومنتوجاتها وموادها الاولية.

ج – موجودات المتاجر والمستودعات .

ن - السلع والبضائع في البوندد او قيد النقل اليه او قيد الادخال المؤقَّت .

ه ــ السيارات والشاحنات والآليات ووسائل النقل وغيرها .



مجلس النواب

المادة ٢٤ – أ – يشكل مجلس الوزراء بتوصية من المجلس لجنة او لجانا لتقدير التعويضات المستحقة الناجمة عن الحرب والفتن الداخلية وفقاً لاحكام هذا القانون .

ب - تؤدى التعويضات المقررة دفعة واحدة او على اقساط سنوية لا تتجاوز خمسة اقساط وحسما يقرر المجلس ، وللمؤسسة الخيار بين دفع العوض المالي او القيام باصلاح كامــــل الاضرار بالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة ٢٥ – على المؤسسة ان تقوم بدفع العوض المالي المستحق حسب احكام بوالص التأمين العادي او الاختياري

المادة ٢٦ ــ المؤسسة أن تعهد الى الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو المجالس البلدية أو القروية أو شركات التأمين في المملكة بتولي بعض مهامها لقاء عمولات متفق عليها .

المادة ٢٧ ــ تودع اموال المؤسسة في البنك المركزي ويجري السحب منها بالطريقة التي يعينها النظام المسالي أو

المادة ٢٨ ــ يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانوني خارجي يعينه المجلس ويحدد اتعابه. المادة ٢٩ ــ أ ــ تقيد جميع ارباح المؤسسة في حساب احتياطي خاص .

ب- تستثمر اموال المؤسسة في اذونات خزينة الحكومة او سندات الدين العام ، ويجوز استثمارها بقرار من المجلس وموافقة وزير المالية في اي شكل آخر من اشكال الاستثمار . ج - يجوز للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء قبول اية هبات لاغراض الوفاء بالتزاماتها .

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

المادة ٣٠ ــ يجوز للمجلس ان يقدم للحكومة قروضًا بالفائدة التي يتفق عليها لا تزيد في اي وقت عن ٧٥٪ من اموال المؤسسة الحاصة لتصرف فقط في التعويض عن اضر ار نجمت عن الحرب او الفنن الداخلية التي سبق وقوعها تنفيذ هذا القانون .

المادة ٣١ ــ تتعاون الدوائر والمؤسسات الحكومية والبلديات والمجالس القروية في حدود امكاناتها وصلاحياتها مع المؤسسة في تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٢ ــ أ ــ تعفى المؤسسة من جميع الضر اثب الحكومية والرسوم الجمركية .

ب... تعفى معاملات التأمين من رسوم طو ابع الو اردات .

ج ــ تعتبر اقساط التأمين المدفوعــة بموجب احكام هذا القانون لغايات ضريبة الدخل ، مــن المصاريف والنفقات الانتاجية ، وتنزل من دخل المكلف الخاضع لهذه الضريبة .

المادة ٣٣ ــ تحصل اموال واستحقاقات المؤسسة وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ٣٤ ــ تنظم المؤسسة حساباتها وسجلاتها وفقا لمباديء المحاسبة الاصولية .

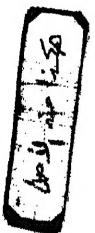
المادة ٣٥ \_ السنة المالية للمؤسسة هي السنة المالية للدولة .

المادة ٣٦ ــ لا تصفى المؤسسة ولا تحل الا بقانون .

المادة ٢٧ ــ أ \_ خبلس الوزراء - بناء عـــلى تنسيب المجلس \_ اصـــدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكـــام

ُ بِ۔ يخل هذا القانون محل قانون المؤسسة رقم (٢٥) لسنة ١٩٧١ وتبقى جميع الانظمة والتعليمات والاوامر والقرارات ألتي صدرت بموجبه سارية المفعول الى ان تعدل او تلغى وتعتبر كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تتعارض واحكامه .

المادة ٣٨ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون.



الجميع : موافقسون .

1

دولة الرئيس الجليل

السيد المعايطة ناثب الكرك

منذ عام ١٩٥١ وانا احلف الايمان الدستورية في الاخلاص لمليكي المعظم وشعبه الوقي الأمين وان اقوم بالواجبات الموكولة الي خير قيام .

ان اخلاصي لمليكي المعظم والتفاني في خدمــــة عرشه المفسدى ازداد اضعافآ مضاعفة وامسا قيامي بالواجبات الموكولة الي فاني اجـــد نفسي حانثاً في ايماني هذه حيث لم اقم حتى الآن بالواجبات الموكولة الي خير قيام في خدمة المواطنين الذين تهدمت مساكنهم ومتاجرهم والاستيلاء على اراضيهم باعتبارها مناطق عسكرية وسياراتهم التي اجترقت من هؤلاء من دفعت لهم تعويضاتهم كاملة غير منقوصة ومنهم من لا يزال ينتظر فرجالله وعون حكومة جلالة الحسين العظيم وفي نظري ان الحكومة قادرة كل الاقتدار على دفع هسده التعويضات لاصحابها ولو تقسيطاً بقرض تأخذهمن احدىالمصاريف لهذه الغاية وتوزيعه على المتضررين كما استدانت لامانة العاصمة وكفلتها في عدة مصارف للمشاريع العمرانية بدلا من الانفاق على بعض المشاريع الفاشلة مثـــل سد وادي شعيب الذي لم يحتفظ بنقطة ماء واحدة واصبح مكانه مرتعاً للمواشي على اختلاف الواعها .

دولة الرئيس الجليل

مجلس النواب

حالا بعمل السدود والمجاري للمحافظة على حفظ ربة عطوفة محافظ الكرك النشيط (السيد على البشير) نفتح هذهالسدو دللحيلولة بين انجرافالتر بةالز راعية.

لفتح طريق عشائر العمر المسهاة ( مسعر ) التي يبلغ طولها طول الجرافة التي تقوم بفتحها نظراً لضخامة الصخور الكبيرة في هذه الطريق وعدم امكان أهل القرية مسن رفعها كما وعدتم دولتكم اثناء زيارتسكم

لم يبق مني واني ارجو من دولة الرئيسالكريم أن الفت نظر دولته لحالة سكان الاغوار الجنوبيسة المزرعة والصافية وفيفا اللين تهدمت منازلهم مسن اعمال العسدو الغاشم مع العلم يا دواسة الرئيس بأن وحدات السكن التي بنيت لهم في غور الصافي للسكان الذين تهدمت منازلهم اكلتها الحيوانات والفئران نظرآ لحلاوتها ولم تتخذ الحكومة حتى الآن اي اجر اء بحق من تعهد بها واقامها لللك ارجو من دولتكم المباشرة واني شاهدتـــه بأم عيني وهو يقوم بنقـــل الحجارة والانقاض منالطرق القروية ومشاركة سكانها بذلك وكان يتمنى حفظه الله ان يكون سائق جرافة ليقوم

دولة الرئيس ومعالي وزير الاشغال ارجو ان تعطوا امركم الكريم المستعجل لمدير الاشغال في الكرك الكريمة لمحافظة الكوك والسلام عليكم .

السيد المفلح نلئب عمان ورثيس اللجنة القسانونيسة

المشاريع التي ترد من اجـــل احالتها الى اللجان رجو من المجلسان يتخذقر ارأ باعطاء هذه الصلاحية بتفويض رئيس المجلس ان يحيلها الى اللجـــان ليم

الجلسة الرابعة من الدورة العادية السادسة ٢٣ كانون اول ١٩٧٢

لمحافظة الكرك ولما مريت ايضا بجسرف الدراويش

خصصنا مبلغا بسيطا ونحن نعتقد ونؤمن مع الناثب

المحترم ان الاغوار الجنوبية الآن جاء وقت العناية بما

من خلال السدود ومن خلال المشاريع ومن خلال

اكمال اي نقص ونحن نشاركك وسيظهر نتائج هذا

انا ما طلبت تعويضات لمحافظة الكــــرك لأن

اعرف هذا ، تعويضات اصحاب الدكاكين

والسيارات التي احترقت هذه التي اطسالب

نحن مع الآخ المحترم ايضا واؤكد لكم النـــــا

عِالَات، المجال الاول الامو النالتي جمعتها لجنةالأغاثة

العربية وان البحث فيها على أعلى مستوى مع جلالة

الملك فيصل المعظم ومع اللجنة وعندنا وعود خطية

ومساعي حميانة مستمرة ، هذا جالب ، والجسالب

الآخر ، الحكومة لن تتأخر من خلال توفـــر اي

امكانيات وهي تسمى في سبيل توفيرها أن تعوض

وسيكون ذلك في حدود الموازنة القادمةولو بقرض.

في خطتنا الجديدة وفي الموازنة .

الكرك والحمد الله لم تتضر ر لكن .

السيد رئيس الوزراء وزيرالدفاع

والدور والسيارات ·

بتعويضها .

السيد المعايطة نائب الكرك

السيدرئيس الوزراء وزير الدفاع

السيد المعايطة نائب الكرك

السيد الر تيس

\*\*\*\*\*\*\*

اذا امرتم ، هناك ايضا شكاوى تقدم الىاللجنة الادارية مستعجلة ، هل يوافق المجلس ان يحيلهارأساً الى الحكومة ؟

( اصوات : موافقين )

\*\*\*\*\*\*\*\*

السيد عودة الله نائب مادبا

سبق لدولة الرئيس ان وعد في عدة مناسبات ان تقوم الحكومة بدفع التعويضات للمتضررين لآنه في ناس تضرروا وكثير من الناس ولحد الآن لم يتم تعويضهم .

السيد زئيس الوزراء وزير الدفاع

الطيب وهذه الدعوة للخير ، دهوة الحكومة انتقوم بواجبها فيها يتصل بالاغوار الجنوبية ، اؤكد للاخ وصلتي برقية شكر من المحافظ وجميع الشخصيات بعد الزيارة لاننا ارسلنا جرافات رأسا فيما سيتصل

السيد المعايطة نائب الكرك

والله العظيم لم تصل اي جرافة .

السيدرئيس الوزراء وزير الدفساع

٥٧ الف وزدناه بحوالي مبلغ بسيط من مجلسالعشائر

